مُصطلح الحديث

وأثره على الدرس اللغوي عند العرب

تأليف

الدكتور شرف الدين علي الراجحي

مدرّس العلوم اللغوية

كليّة الآداب - جامعة الاسكندرية

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص . ب ٧٤٩

الطبعَة الأولى

١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

نحمد الله ونستعينه ونستهديه ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وبعد:

فهذه محاولة علمية أعلم أن فيها قدراً كبيراً من المخاطرة لأنها تتصل بعلمين من أكبر علوم الإسلام والعربية.

الذي لا شك فيه أنّ علوم الحديث تمثل العقلية الإسلامية في تميزها الواضح وتمثل منهج المسلمين في نقل الخبر وفي معالجته، وقد قدّم المسلمون في هذه العلوم منهجاً متكاملاً - دقيق المصطلح مستقيم المعيار - ظهر واضحاً جلياً في تطبيق إسلامي شامل حفظ الحديث الشريف وضبطه باعتباره المصدر الثاني للتشريع.

أما علوم اللغة فلا نعلم في تاريخ اللغات جميعها - لغة قدّم أصحابها علماً يدرسها مثلما قدّم علماء العربية - هذه القرون الطويلة الممتدة من القرن الثاني بعد الهجرة حتى الآن، ولم تكن علوم اللغة عند العرب مقصورة على النحو والصرف وإنما شملت - جوانب الدرس اللغوي بعامة من أصوات، ومعجم، وبنية، وتركيب ودلالة.

ومن الحقائق التي تكاد تكون مستقرة عند الدارسين المنصفين أن العلوم العربية والإسلامية لا ينبغي أن يدرس كل واحد منها بمعزل عن الآخر وذلك لأن هذه العلوم

جميعها نشأت من أجل هدف واحد هو خدمة النص القرآني الكريم ومن ثمّ صدرت عن مصادر واحدة ـ وتأثرت بعقلية واحدة ـ ومن هنا ـ كان التأثير المتبادل بينها جميعاً في المنهج وفي التطبيق وفي المصطلح وفي التعبير. فضلاً عن أن القدماء لم يكونوا يحبسون أنفسهم في تخصص علمي واحد ـ إن جاز هذا التعبير ـ وإنما كانوا يعيشون الفكر الإسلامي عامة ـ فيضرب الواحد منهم في ميدان القراءات والتفسير والحديث والبلاغة والنحو. من أجل ذلك يصبح مطلباً علمياً أساسياً لنا أن ندرس علومنا بأن نؤصلها وأن نعرف جذورها رغم ما أشرت إليه من مخاطرة، وما أعلم ما تحيطه من مشقة، لكن الذي ييسر الأمر سمو الغاية وقيمة الهدف.

إنّ الدرس اللغوي فيما نعتقد لا يمكن فهمه عند العرب إلا بفهم أصوله وروافده ونحن لا نستطيع أن ندرس النحو من كتب النحو الخالصة وكذلك لا نستطيع أن ندرس الصرف أو المعجم أو غيرهما ـ من هنا حاولت أن أدرس علوم مصطلح الحديث ـ كي أتبين مواطن التأثير التي أمدت بها الدرس اللغوي العربي.

ولقد اقتضاني ذلك أن أدرس علوم الحديث دراسة أرجو أن تكون مستفيضة وأن أبحث عن المنهج وعن المصطلح ثم أطبق ذلك كله على علوم العربية.

وغنيّ عن البيان ـ أن تطبيقه على علوم العربية ـ قد أفضى إلى أن تكون هذه العلوم ذات ميدان واسع جداً، فنحن لم نتوقف عند النحو وإنما بحثنا مواطن التأثير في كتب الطبقات وفي المعجم وفي رسائل اللغة وكتب الأمالي والمجالس والصرف والنحو والكتب اللغوية العامة، ومن الواضح أن هذه الطريقة في البحث تحمل في نفسها صعوبات كثيرة إذ أن دراسة علوم الحديث تحتاج إلى أدوات كثيرة والى زمن مستطيل والى صبر كما أن اتساع الميدان اللغوي يحتاج إلى أدوات كثيرة جداً والى تنوع المصادر وفهم الاتجاهات على اختلافها، وقد أشار بعض المؤلفين من أهل اللغة الى أنهم اتبعوا ترتيب المحدثين، ومن هؤلاء السيوطي الذي قال في مقدمة كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»:

«هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم

اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، **حاكيت به علوم الحديث في** التقاسيم والأنواع[١]».

وقد مدح بعض مؤلفي علوم القرآن مناهج علوم الحديث ووضعوا منهجاً مشابهاً لهم ومن هؤلاء بدر الدين الزركشي الذي قال في مقدمة كتابه: «البرهان في علوم القرآن»:

«ولما كانت علوم القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تستقصى وجبت العناية بالقدر الممكن ـ ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه، كما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علوم الحديث»[٢]

والمنهج الذي اتبعته هو أن أبدأ بدراسة قضية من القضايا عند علماء الحديث مما رأيت لها تأثيراً في علوم اللغة فأوضح مفهومها وما نتج عنها من مصطلحات ومن معايير ثم أطبق ذلك كله على الدرس اللغوي بأن أتتبع الطريقة والمصطلح والعبارة أيضاً.

ولقد اقتضاني البحث أن أجعله في سبعة فصول.

تناولت منهج المحدثين عامة ووسائلهم في تناول الحديث وطرائقهم في نقد الخبير إسناداً ومتناً، ومن ثم توالت هذه الفصول تدرس آداب الحديث، وطرق الأخذ والتحمل ونقد السند والجرح والتعديل والتصحيف والتحريف، ونقد المتن، والمصنفات الجزئية.

ولقد حاولت أن أكثر من النصوص التي أعتمد عليها في توضيح قضايا التأثير لأنني أؤمن أن مثل هذه النصوص تمثل أهمية خاصة في عصرنا الحاضر لأننا بسبيل إرساء قواعد للمنهج ولأننا لا ينبغي أن نقع في الأحكام العامة ومن ثم كان هذا الاستشهاد الكثير حتى ندعم ما توصلنا إليه من نتائج.

وغني عن البيان أيضاً أن البحث قد اقتضاني أن أرجع إلى عدد كبير من المصادر

---

(١) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ المقدمة صـ ١

(٢) بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل حـ ١ صـ ٩ عام ١٩٥٧.

والمراجع في علوم اللغة والذي لا شك فيه أن كثرة المصادر تمثل عقبة أمام الباحث لأنها قد تؤدي إلى شيء من الخلط ومن الارتباك لكن الذي يسرّ الأمر أن المصادر الخاصة بعلوم الحديث لا يكتنفها الاضطراب والاختلاف وإنما تقع تحت منهج واضح متكامل لا تظهر عليه آثار الخلافات المذهبية أو السياسية، وإن كنت أقر بصعوبة الموضوع وبما في محاولتي هذه من مخاطرة فإنني أعتز أيضاً بأن أحاول المحاولة لأنها تؤكد أهمية أن تتتابع الأجيال في زرع الفكر الإسلامي العلمي في جامعاتنا ـ وفي أن تؤكد استمساكها بالتراث العربي باعتباره صادراً عن منهج إسلامي. ولقد جهدت ما وسعني الجهد أن تصل هذه المحاولة إلى غايتها في توضيح الجوانب التي كانت موطن تأثير من علوم الحديث على علوم اللغة.

وأدعو الله أن يكون هذا الجهد قد وصل إلى شيء من هذه الغاية.

وإني لأدين بالفضل إلى أستاذنا الدكتور عبد المجيد عابدين الذي كان من وراء اختيار هذا البحث والذي أعانني عليه خطة ومنهجاً وصبر على زلاتي يقوّمها واحدة واحدة وقدّم لي العون والتشجيع وإني لأعجز حقاً عن أن أوفيه ما يستحقه من شكر وعرفان.

فإن كنت قد أصبت شيئاً من الصواب فبفضل الله وبتوجيه من أستاذي، وإن كانت الأخرى فبحسبي أني اجتهدت وأني سعيت إلى قصد عال وإلى طريق مستقيمة.

وبالله وحده التوفيق.

الفصل الأول

آداب المحدّث واللغوي

من الحقائق المستقرة في تاريخ الفكر الإسلامي أن الحركة العقلية عند المسلمين نشأت في أحضان الدين، فالقرآن هو مستودع الأحكام التي تنظم حياة الأمة وهو: إعجاز لغوي بين قوم كان فنهم الأوحد هو الكلام، من هنا كانت العلوم العربية متوجهة ـ أصالة ـ لفهم القرآن الكريم وضبطه وبيان أوجه الإعجاز فيه، ومن هنا أيضاً اشتركت العلوم العربية والإسلامية جميعاً في كثير من الخصائص، وتبادلت التأثر والتأثير، لأنها اشتركت في المصدر الذي صدرت عنه وهو خدمة النص القرآني الكريم[1].

وإذا كانت غاية «العلم» على هذا القدر من السمو فإنه غير مستغرب أن نجد أصحابه يتوفرون على تأصيل «آداب» لهذا العلم، لأن القضية هنا لا ينبغي أن تخضع للذكاء العقلي ولا للقدرة الفكرية مما قد يحيد بالعلم عن الطريق المستقيم، فالعلم عند المسلمين إذن يمكن أن نقرر أنه «علم خاص» وقد كان حرياً أن يفكر أصحابه في هذه الآداب لأن استقامة الغاية ـ وهي فهم القرآن ـ تفرض استقامة الوسائل. وعلى هذا لم تكن «الآداب» خاصة بأصحاب الحديث وإن كانوا أكثر العلماء ذكراً لها وكتابة فيها.

---

(١) الدكتور عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٢

وقد أصبحت كلمة «الآداب» هذه مصطلحاً علمياً[1] يقصد به العلماء ما ينبغي أن يكون عليه طالب العلم والعالم من الهيئة الشخصية والأخلاقية، والوسائل التي يتخذها في طلب العلم والمنهج الذي يتبعه حين يكتسب العلم أو حين يلقيه إلى الناس.

وقد جرى التأليف في هذه «الآداب» عند المحدثين على اتجاهين، اتجاه لا يخصها بكتاب مفرد، وإنما يشير إليها إشارات موجزة أو مفصلة في ثنايا كتب الحديث أو يفرد لها فصلا أو فصلين ومن هؤلاء:

(١) ابن خلاد الرامهرمزي المتوفي عام ٣٦٠هـ في كتابه: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي[2].

(٢) ابن عبد البر المتوفي عام ٤٦٣ هـ في كتابه: جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله[3]. وقد تحدث في كثير من فصوله عن آداب المحدث وطالب الحديث[4].

(٣) ابن الصلاح، في كتابه: المقدمة في مصطلح الحديث، وقد أفرد للآداب النوع السابع والعشرين والنوع الثامن والعشرين[5].

---

(١) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون تحقيق دكتور لطفي عبد البديع ودكتور عبد المنعم حسنين (الترجمة من الفارسية)، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٣، ذكر في باب الألف فصل الباء الموحدة مصطلح (أدب) فذكر أنه «يطلق على العلم والتهذيب وحميد الخصال وجميلها والسداد وحسن المسيرة وهو في اللغة يتعلق بعلوم اللغة وما يتصل بالفصاحة والبلاغة، وقيل الأدب عند أهل الشرع الورع وعند أهل الحكمة صيانة النفس (حـ ١ صـ ٧٩ - ٨٠)

(٢) ابن خلاد الرامهرمزي: المحدث الفاصل الراوي والواعي تحقيق دكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر العربي ١٩٧٩ من ص ٨٢٥ الى ٨٣٦، ٨٦٨، ٨٧١، وص ٧١٨ و ٧٢٠

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ص ١٢٥ حـ ١ باب كيفية الرتبة في أخذ العلم (تحقيق عبد الرحمن عثمان، مطبعة العاصمة مصر الطبعة الثانية ١٩٦٨م) . حـ صـ ٥٢ باب جامع في فضل العلم وحـ ١ صـ ١٢١ (باب ذكر الرحلة في طلب العلم).

(٤) نفس المصدر حـ ١ ص ١٣١، ١٢٠، ١٥١

(٥) ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ولها شروح كثيرة اعتمدت على اثنين منها) : -

والاتجاه الثاني أن يفرد المؤلف لهذه الآداب كتاباً خاصاً وممن صنع ذلك:

(١) الخطيب البغدادي المتوفي عام ٤٦٣ هـ في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع[١]، وكتابه: الكفاية في علم الرواية يشتمل على كثير من آداب المحدثين[٢].

(٢) القاضي عياض اليحصبي المتوفي عام ٥٤٤ هـ في كتابه: الإلماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع[٣].

(٣) وألفّ ابن جماعة الكناني المتوفي عام ٧٥٣ هـ كتابه: تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم[٤]، ولم يجعله وقفاً على أصحاب الحديث وإنما تحدث فيه عن العالم وطالب العلم بعامة.

أما اللغويون فلم نجد عندهم كتباً خاصة بآداب اللغوي ولكنها إشارات غير قليلة ثم تطبيقات واضحة لها على ما سوف نرى في هذا الفصل.

ومهما يكن من أمر فقد كان أهل الحديث أصحاب السبق في الكتابة عن الآداب، وكان اللغويون تابعين لهم، فهي إذن من مجالات تأثير مصطلح الحديث في الدرس اللغوي.

التقييد والإيضاح لشرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي - ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح توثيق وتحقيق دكتورة عائشة عبد الرحمن مطبعة دار الكتب ١٩٧٤.

(١) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية رقم ٥٠٥ مصطلح، والكفاية في علم الرواية تحقيق محمد الحافظ التيجاني مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٢م.

(٢) مؤلف الباعث الحثيث سمى كتاب الخطيب «الجامع لآداب الشيخ والسامع» - انظر مطلع النوع السابع والعشرين ص ١٥١ وهي تسمية ابن كثير ولكن المخطوط الموجود ببلدية الاسكندرية يحمل الاسم الذي أشرنا اليه.

(٣) القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع تحقيق السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٠م.

(٤) ابن جماعة الكناني: تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، مطبعة أم القرى ١٣٥٨ هـ.

ولما كان التأليف في هذه الآداب عند علمائنا متداخلاً إلى حد ما فإننا نرى أن نعيد تصنيفها، وهي في الأغلب على ثلاثة أقسام:

١ ــ آداب ذاتية

٢ ــ وسائل اكتساب العلم

٣ ــ طرائق نقله إلى الناس

* * *

أولاً: الآداب الذاتية:

وهي تلك الآداب التي يجب أن تتوافر في المحدث وفي طالب الحديث وهي ـ في الأغلب ـ عندهم صفتان:

(١) الإخلاص وتصحيح النية:

ويقصدون منها ألا تختلط الغايات عند صاحب الحديث، فالنية كلها متوجهة إلى الله تعالى لا تصرفها عنه صارفة، ولا يبغي بها منفعة دنيوية أو تقرباً من سلطان أو رغبة في علو صيت، وعلى هذا فقد قرروا أن أول آداب المحدث:

«الإخلاص والحذر من أن يتخذه وصلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية»[١]

وتمتلىء كتب الرجال بأخبار علماء الحديث الذين أصروا على الابتعاد عن تقريب السلطان والأمراء لهم، وكان من ديدنهم أن يفروا بعلمهم خشية أن تصيبهم شبهة التقرب منهم، وقد كانت هذه الصفة موضع عناية المحدثين وهي ذات شأن جوهري عندهم لأن المسألة تتصل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الأصل الثاني في التشريع، ومثل هذا الخلوص الكامل في النية كفيل أن يمنع الضعف الإنساني من تغيير كلمة أو السكوت على بعض حديث تقرباً إلى سلطان أو أمير[٢].

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥١

(٢) ابن حجر العسقلاني: هدى الساري ص ١٣ وتذكرة الحفاظ للذهبي ص ٥٣، ومن أمثلة ذلك الإمام البخاري عندما أراد أن يعود إلى مسقط رأسه بخارى في أخريات حياته ونصبت له القباب ونثرت عليه =

وعلى ذلك لا نجد غرابة في الأخبار الكثيرة التي تشير إلى مصاحبة أهل الحديث لمن يرونه عدلا من أهل السلطان، شأن ما نعرفه عن العلماء الذين كانوا يصحبون عمر بن عبد العزيز مثل عروة بن الزبير ومن في طبقته وابن شهاب وأصحابه[1].

أما اللغويون فقد ذكر متأخروهم هذه الصفة كما أصّلها المحدثون واعتبروها من آداب اللغوي متأثرين بنص أصحاب الحديث، وذلك حين قرر السيوطي أن «الإخلاص وتصحيح النية من أوائل آداب اللغوي»[2]

ونحن نفهم تصنيفهم هذا النوع في أوائل الآداب التي ينبغي أن تتوافر في اللغوي، لأن الأصل عندهم أن معرفة العربية لم تكن غاية في ذاتها، وإنما هي سبيل إلى فهم النص القرآني، ومن ثم كان اتساع هذه المعرفة وعمقها باتساع الغاية التي توجهوا إلى درسها، ولذلك نجد نصوصاً كثيرة تشبه ما قاله ابن فارس المتوفى ٣٩٥هـ حين قرر أن «العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله - جل وعز - وما في سنّة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بُدّاً»[3].

على أن خلوص النية لم يكن صفة ملاصقة للغويين، فمعظمهم كان يتقرب من

= الدنانير وأرسل إليه أمير البلد خالد بن محمد الذهلي: أن احمل إلى كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك وتشتد غضبة الإمام وتثور كرامة العالم ويقول: قل له إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضر الى مسجدي أو داري فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة إني لا أكتم العلم ولم يحتمل الأمير ذلك فدس عليه صغار النفوس وأخرجه وذهب إلى سمرقند وانقسم الناس على دخوله ومات عند مدخلها

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٢٢٧

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق محمد أبو الفضل والبجاوي حـ ١ ص ٣٠٢

(٣) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق دكتور مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٣ ص ٦٤

أصحاب السلطان والأمراء، ومعظمهم قدم كتبه إلى خليفة أو إلى أمير، ولم يكن ذلك بأخرة في حياة العلم وإنما كان ملحوظاً منذ النشأة الأولى له. وليس ببعيد عنا ما جرى بين سيبويه والكسائي من المناظرة المشهورة بالمسألة الزنبورية حين جمعهما يحيى ابن خالد البرمكي «فحضر الكسائي فقال له تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال له سيبويه، فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم، فقال له: كل ذلك بالرفع فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: فقد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر أنصفت، فأحضروا فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة فيقال إن العرب قد أرشوا على ذلك»(١).

فإن صحت هذه الرواية بأن العرب قد أرشوا على موافقة الكسائي، وليس ذلك بمستبعد ـ فإن أمر إخلاص النية وتصحيحها يكون بعيداً عما أصله المحدثون ـ رغم تقرير السيوطي إيّاه في آداب اللغويين.

(٢) الملازمة والدأب:

وإذا كان خلوص النية أصلا لا غناء عنه، فإنه وحده لا يكفي إلا إذا اقترن بعمل حقيقي، وطالب الحديث لا يستطيع أن يدرك غايته إلا بأن تتوافر فيه الصفة الثانية التي أصلوها، وهي الملازمة والدأب، والملازمة تعني ملازمة الشيخ حتى يكون أخذه عنه أخذاً واعياً محققاً لما يروي، وعلى هذا فإن الملازمة ليست مجرد الصحبة وإنما هي «التيقظ» الكامل عند الأخذ عن الشيخ «فلا يحملنه الحرص والشره على التساهل على السماع والتحمل(٢)».

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب (القاهرة ١٣٥٦ هـ) حـ ١ ص ٨٠ ـ ٨١

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧١

وهذه الملازمة المقترنة بالدأب تقتضي طالب الحديث أن «يبدأ بالسماع من سند شيوخ مصره، ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف إلى غير ذلك[1]»

وهذا المعني للملازمة والدأب قد يشير إلى ما نعرفه الآن من الدراسة المنظمة التي تفترض مداومة معلومة للطالب والتي تفترض البدء بما هو قريب في المكان وفي الرتبة ثم الترقي بعد ذلك طبقة طبقة الى حيث يصل إلى مبتغاه في التخصص العام.

وقد نقل السيوطي هذه الصفة الثانية من الآداب الذاتية عند المحدثين فجعلها واحدة مما ينبغي أن يتوافر في اللغوي فقال: «وعليه الدؤب والملازمة فبهما يُدْرِك بُغْيَته»[2].

والحقّ أنّ تاريخ الدرس اللغوي حافل بالتطبيق العملي لهذه الصفة منذ القديم فقد كان للخليل بن أحمد (م ١٧٥ هـ) أصحاب أربعة اكتسبوا صفة الصحبة، من ملازمتهم له، يقول ابن الانباري«إنه قد برز من أصحاب الخليل أربعة: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه، والنضر بن شميل، وعلى بن نصر الجهضمي ومؤرج السدوسى، وكان أبرعهم في النحو سيبويه، وغلب على النضر اللغة، وعلى مؤرج الشعر واللغة، وعلى الجهضمي الحديث»[3].

وقد أشار أصحاب الطبقات إلى تسمية أبي علي محمد بن المستنير بقطرب إلى أنه إنما سمي قطرباً لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول: إنما أنت قطرب ليل.[4]

ويعتبر أبو الفتح بن جنى المتوفي ٣٩٢ هـ مثلاً حياً على هذه الملازمة عند

---

(١) نفس المصدر السابق ٢٥١

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها حـ ٢ ص ٣٠٢

(٣) ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مطبعة دار نهضة مصر ١٩٦٧م تحقيق محمد ابن الفضل ابراهيم صـ ٦٢

(٤) السيرافي: أخبار النحويين البصريين تحقيق طه الزيني ومحمد خفاجى، مطبعة الحلبي ١٩٥٥م ص ٣٨

اللغويين، فقد ظل مصاحباً شيخه أبا على الفارس ما يقرب من أربعين عاماً، ويقرر غير مرة أنه لولا شيخه «لكان عن هذا الشأن بمعزل وبأمر سواه على شغل»[1].

ويشير في مقدمة الخصائص إلى ما يعنيه الدأب من التأمل المستمر والمراجعة الصابرة لكل ما يكتب فيقول: «هذا كتاب لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، وذا أن أجد مهملاً أصله به، أو خللا أرفقه بعمله. . . .»[2].

ثانياً: وسائل اكتساب العلم:

أ ـ لقد انطبعت الحركة العلمية عند العرب ـ منذ عصر النشأة ـ بطابع الخروج بحثاً عن المادة العلمية، وظل هذا الطابع سائداً فترة غير قصيرة. يقول نيكلسون «كان الباحثون وطلاب العلم يرحلون في حماسة ظاهرة عبر القارات الثلاث ثم يعودون إلى بلادهم كما يعود النحل محملا بالعسل الشهي.»[3]

ويبدو أن أصحاب الحديث هم الذين فتحوا هذا الباب في المنهج العربي وذلك لأن الصحابة رضوان الله عليهم، وهم الذين لقوا الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأخذوا عنه ـ لم يستقروا في مكان واحد، وإنما انتشروا في الأمصار الإسلامية في خلال القرن الأول الهجري ـ عصر الفتوح ـ فلما بدأ جمع الحديث وتدوينه كان لا بد أن يرحل العلماء إلى هذه الأمصار ليلقوا من أخذوا عن الذين استقرّوا فيها من الصحابة، ومن هنا أصّل المحدثون هذا النوع من «الآداب» التي ينبغي أن تتوافر في طالب الحديث.

ومن الواضح أن «الرحلة» باعتبارها أولى وسائل اكتساب العلم ـ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالآداب الذاتية التي عرضنا لها آنفاً، فخلوص النية والملازمة والدأب جديرة أن

---

(١) ابن جنى: الخصائص تحقيق محمد على النجار، دار الكتب ١ / ٣٧٧

(٢) انظر المصدر السابق: ١ / ٣

(٣) Nickelson, Literary History of the Arabic, P. 28

تيسر «الغربة» و «الارتحال» لدى طالب الحديث، لأن الرحلة تعني «قطع العلائق» لديه، ولأن طلب العلم يقتضي «تركيزا» و «تفرغا» عقلياً وعاطفياً حتى يستطيع أن يستغرق فيه، ولذلك قال ابن جماعة: «ويقطع الطالب ما قدر عليه من العلائق الشاغلة والعوائق المانعة عن تمام الطلب وبذل الاجتهاد وقوة الجد في التحصيل فإنها كقواطع الطريق ولذلك استحب السلف التغريب عن الأهل والبعد عن الوطن لأن الفكرة إذا توزعت قصرت عن درك الحقائق وغموض الدقائق»[١].

وعلى هذا أكد علماء الحديث ـ كما ذكرنا ـ أن على طالب الحديث أن يبدأ بشيوخ بلده، ثم ينتقل إلى أقرب البلاد إليه، ثم إلى القريب ثم إلى البعيد وهكذا.

والأغلب أنّ طالب الحديث كان يبدأ (بالحجاز) ليلقي بمكة وبالمدينة من أخذ عن الصحابة الذين كانوا بهما، وهم كبار الصحابة كما نعلم، وفيهما كان كبار التابعين ثم يُثنّي بالكوفة والبصرة، وهكذا حتى يستوفي غرضه في الطلب، وتاريخ الرحلة عند المحدثين تاريخ حافل فيه أمثلة عجيبة عمن رحلوا في الطلب وهم صبية وعمّن رحلوا طلباً لحديث واحد، أو لملاقاة عالم واحد.

وقد روي عن سعيد بن المسّيب أنه قال: إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد[٢]. ويروي أن مسروقاً رحل في حرف وأبا سعيد رحل في حرف[٣]، ورحل ابن شهاب إلى الشام ليلقى عطاء بن يزيد وابن محرز وابن حيوة ورحل محمد بن سيرين إلى الكوفة ليلقى بها عبيدة وعلقمة وابن أبي ليلى[٤]. . . . الخ

والإمام البخاري مثل واضح على «الرحلة» في طلب الحديث وهو ابن السادسة عشرة[٥]، بدأها حين خرج مع أمه (سنة ٢١٠ هـ) من بلده بخارى ليؤديا فريضة

---

(١) ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم: ٧٠

(٢) ابن خلاد الرامهرمزي: المحدث الفاصل ص ٢٨

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله حـ ١ صـ ١٢٢

(٤) ابن خلاد الرامهرمزي: المحدث الفاصل ص ٣١ رجامع بيان العلم حـ ١ صـ ٩٤

(٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢/ ٤ والذهبي: تذكرة الحفاظ ٢/ ١٢٢

الحج، ثم تعود الأم، ويبقى هو في مكة مفتتحاً عهد الرحلة الذاتية من أجل الحديث، وهو لا يمل من التردد على هذا المصر أو ذاك تحرياً لضبط رواية أو لقاء لشيخ لم يكن لقيه في مرة سابقة، وهو يقول: «دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين، والى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين[1]».

ولقد أدّى هذا المنهج أن يظهر في علم الحديث ألقاب، الرحّال، والرحّالة والجوال والجوالة.

على أن القرن الرابع الهجري قد شهد تحولا في هذا المنهج حين ظهرت فكرة «الوجادة» بعد تدوين الحديث وجواز الرواية دون لقاء الشيخ، فأخذ يقل طلاب الحديث الذين يرتحلون في جمعه حتى عُدّ أبو عبد الله محمد إسحاق الحافظ الجوال (سنة ٣٥٥ هـ) خاتم الجوالين[2].

واذا كان المحدثون قد جعلوا «الرحلة» أساس إكتساب العلم فإن اللغويين - منذ البداية - قد أقاموا علمهم على «الرحلة» على أن فكرة «الرحلة» عند اللغويين تختلف في معناها عند المحدثين، ذلك أن رحلة المحدثين كانت تعني قصد شيوخ الحديث حيث يوجودون في أمصار الإسلام، أما الرحلة عند اللغويين فكانت تعني أساساً الرحلة إلى البادية.

ورغم وجود عدد من «الأعراب» في حواضر الإسلام كالبصرة والكوفة وبغداد، فقد ظلت «البادية» مقصد اللغويين لأن عربيتهم أبعد عن «الشوب» و «الفساد». ولأن أعراب الحواضر لم يخلصوا الإخلاص كله في نقل اللغة على ما عرفنا من المسألة الزنبورية ومن غيرها، ثم إن الفساد أخذ يتسرب إلى ألسنتهمَ على ما يرويه لنا غير واحد من اللغويين.

---

(١) ابن حجر: هدى الساري حـ ٢ صـ ١٩٤

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم حـ ١ ص ٨٢

فالرحلة عند اللغويين تعني إذن قصد البادية، وقد كان ذلك ديدن اللغويين منذ بدأت حركة الجمع اللغوي، فقد كان أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) يقصد البادية ويطيل المكث بين العرب حتى استقرت لديه معايير التمييز بين مستويات العربية فقرر أن أفصح الشعراء لساناً وأعذبهم هم أهل السروات وهي ثلاث وهي الجبال المطلة على تهامة مما يلي اليمن، أولها هذيل وهي تلي السهل من تهامة، ثم بجيلة وهي السراة الوسطى وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها، ثم سراة الأزد أزد شنؤة وهم بنو الحارث بن كعب بن نصر بن الأزد[١].

أما الخليل بن أحمد فقد جمع علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[٢]، وحين عرف الكسائي منه مصدر علمه رحل الى البادية «وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[٣]

وأقام النَّضرْ بن شميل (م ٢٠٣ هـ) أربعين سنة في البادية[٤]، ودخل أبو عمرو الشيباني (م ٢٠٦ هـ) البادية ومعه «دستيجتان حبراً فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب»[٥]

وتكاد تكون كتب أبي زيد الأنصاري والأصمعي كلها مما جمعاه من رحلاتهما إلى البادية.

واستمرت الرحلة الى البادية في القرن الرابع، وقد صرّح أبو منصور الأزهري المتوفي عام ٣٧٠ هـ أنه لم يودع في كتابه من كلام العرب إلا ما صح له سماعا منهم، وقد كان القرامطة أسروه من الأعراب الخلص[٦].

---

(١) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ط بيروت حـ ٣ ص ٢٠٥، وابن رشيق: العمدة حـ ١ ص ٥٥
(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة: حـ ١ صـ ٢٢٤
(٣) جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة حـ ٢ صـ ٣١٦
(٤) السيوطي: بغية الوعاة حـ ٢ صـ ٣١٦
(٥) الدستيجتان تثنية دستيج وهو آنية، فارسي معرب، انظر: المعرب للجواليقي ص ١٠١، والقفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة: حـ ١ صـ ٢٢٤
(٦) الأزهري: تهذيب اللغة، المقدمة صـ ٤٠

ولم تختف فكرة الرحلة إلى البادية اختفاء كاملاً في القرنين التاليين فقد قرر الزمخشري (متوفي ٥٣٨ هـ) في مقدّمة أساس البلاغة أنه سمع من الأعراب في بواديها[١].

وإذا كانت الرحلة اللغوية تعني الرحلة إلى البادية فإن ذلك لا يمنع من توسّع معناها لتنسحب على الرحلة إلى الأمصار والحواضر لملاقاة شيوخ اللغة، ونحن نعرف كثيراً عن تاريخ كبار اللغويين الذين رحلوا إلى البصرة والكوفة وبغداد، فقد رحل الفراء من الكوفة إلى البصرة وتلمذ ليونس بن حبيب، ورحل إلى بغداد ليأخذ على الكسائي[٢].

ولعل أوضح مثال على الرحلة إلى الامصار هو ما نعرفه عن علماء الأندلس الذين كانوا يرحلون إلى المشرق فقد كان أبو موسى الهواري (متوفي ١٩٨ هـ) يُعد «أول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل فلقي مالكاً ونظراء من الائمة، ولقى الأصمعي وأبا زيد ونظراء هما وداخل الأعراب في مجالسها»[٣]

ورحل أحمد بن جعفر الدينوري (المتوفي عام ٢٨٩ هـ) إلى البصرة «فأخذ عن المازني ودخل إلى بغداد فأصهر إلى ثعلب غير أنه كان يترك حلقته إلى حلقة المبرد، ثم قدم مصر واستقر بها يعلم النحو[٤]».

ب ـ كانت الرحلة إذن الأصل الأول لاكتساب العلم عند المحدثين واللغويين لكنها هي التي أدت إلى الأصل الثاني وهو:

---

(١) الزمخشري: أساس البلاغة، المقدمة صـ ١٠ طبع دار الكتب ١٩٧٣م.
(٢) ابو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ٩٦
(٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين صـ ٢٧٥
(٤) ياقوت الحمى: معجم الأدباء حـ ٢ صـ ٢٤

تقييد العلم وفحصه وحفظه:

من المعروف أن بعض الصحابة كان يتحرج من كتابة الحديث، وقد كانت قولتهم دائماً «احفظوا كما كنا نحفظ»[1]، وقد وردت أحاديث ينهي بعضها الكتابة ويحثّ بعضها عليها، منها: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه[2]» ومنها: «قيدوا العلم بالكتاب» [3]

وقد فسر علماء الحديث مثل هذا الاختلاف الظاهر كما فعل ابن خلاد الرامهرمزي حين قال: «وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد وتقارب الإسناد ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغب عن حفظه والعمل به». فأما والوقت متباعد والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون،. وآفة النسيان معترضة والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أشفى وأولى والدليل على وجوبه أقوى». [4]

وقد أكد ابن الصلاح أن هذا الخلاف قد زال «وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة»[5].

وهناك روايات كثيرة تؤكد وجود الكتابة وتقييد العلم في حياة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفي عصر الصحابة رضوان الله عليهم، فقد كانت هناك صُحُف لبعض الصحابة منها الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمر والتي قيل إنها كانت تضم ألف حديث[5]، ومنها صحيفة جابر بن عبد الله وصحيفة ابي هريرة[6]، وقد روي أن

---

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم تحقيق عبد الرحمن عثمان، مطبعة الفلكي بالقاهرة ط ثانية ١٩٦٨ حـ ١ صـ ٧٧

(٢) الخطيب البغدادي: تقييد العلم تحقيق يوسف العش صـ ١٥ و ٢٠

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) ابن خلاد الرامهرمزي: المحدث الفاصل صـ ٧١

(٥) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٢٠٤

(٦) ابن الأثير: أسد الغابة حـ ٣ صـ ٢٣٣

(٧) ابن خلاد: المحدث الفاصل ص ٢٧ وتدريب الراوي صـ ١٣١

عليا رضي الله عنه جعل «القراءة على العالم بمنزلة السماع منه»[1]، وان ابن عباس قال: اقرأوا علي فإن قراءتكم علي كقراءتي عليكم[2]، وتذكر كتب الطبقات عن بعض الصحابة ممن روى رسائل الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقد روى عمرو ابن حزم الرسائل التي وجهت إليه عن الفرائض والزكاة والديات وقد صارت هذه الرسائل جزءاً من السنّة[3].

وقد سأل أحد التابعين، وهو بشير بن نهيك أبا هريرة عن جواز روايته للكتاب الذي نسخه عنه، فأقرّه أبو هريرة، قال بشير: «كنت كتبت عن أبي هريرة كتاباً فلما أردت أن أفارقه قلت يا أبا هريرة إني كتبت عنك كتاباً، أفأرويه عنك؟ قال: نعم»[4].

وقد كان الإمام البخاري ينهض من نومه كل ليلة غير مرة ليراجع إسنادا أو ليصحح لفظة[5]

وعلى هذا صار تقييد العلم أصلا من الأصول التي أكّدها الحديث في اكتسابه لكن ذلك لا بد أن يكون مقرونا بالفهم والحفظ، ولذلك قرر ابن الصلاح أنه «لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين[6]».

أما الحال عند اللغويين فقد كان متشابها، فقد كان الافتخار بكثرة الحفظ بمثابة النهي عن «الكتابة» كما أن ورود أخبار كثيرة تؤكد «تقييدهم» للغة بالكتابة بمثابة الحث عليها. ومن الروايات التي تدل على الحفظ والمشافهة وتنهي عن الكتابة:

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي تحقيق محمد محي الدين صـ ١٣١
(٢) ابن حجر العسقلاني: الإصابة في معرفة الصحابة حـ ٢ ص ١٢٦٤
(٣) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ١٢٦٣
(٤) ابن حجر: التهذيب حـ ١ صـ ٤٧٠
(٥) طبقات ابن سعد: حـ ٥ صـ ٥٩
(٦) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٥٣

(١) ما قاله الرياشي على قبر أبي حاتم السجستاني بعد دفنه:

«ذهب معه بعلم كثير فقال له بعض أصحابه: «كتبه»؟

فقال العباس: الكتب تؤدي ما فيها ولكن صدره»[١]

(٢) وقال ثعلب: «شاهدت مجلس ابن الاعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان وكان يسأل أو يقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولقد أملى علي الناس ما يحمله على أحمال»[٢].

(٣) ويقول القفطي عن محمد بن القاسم الأنباري: «كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن، وكان يملي من حفظه لا من كتاب»[٣]

وهناك روايات تؤكد كثرة الكتابة عند اللغويين ومن ذلك ما قاله ثعلب: دخل أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار) البادية ومعه دستيجتان حبراً، فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب[٤]

وما ذكر عن الكسائي وقد خرج إلى البادية ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[٥]. وما قاله ذو الرمة لموسى بن عمر: «أكتب شعري فالكتاب أعجب إليّ من الحفظ لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد تعب في طلبها ليلة، فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاما بكلام»[٦]

أما الضرب الثالث من ضروب «الآداب» التي أصّلها المحدثون وأثروا بها في أعمال اللغويين فهو ما يتصل «بآداب» نقل العلم إلى الناس، ونلحظ عندهم هنا

---

(١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١١

(٢) انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، حـ ٢ صـ ٤٣٣

(٣) انظر القفطي: إنباه الرواة حـ ٣ صـ ٢٠٢

(٤) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة حـ ١ صـ ٢٢٤ تحقيق محمد أبو الفضل القاهرة ١٩٥٠، ١٩٥٥، ١٩٧٢م.

(٥) نفس المصدر السابق حـ ٢ صـ ٢٥٨

(٦) ابن رشيق القيرواني: العمدة طبع القاهرة ١٩٢٥ حـ ٢ صـ ١٩٤

ناحيتين، أولاهما: الإملاء، وثانيتهما: الإفتاء، ولكل منهما «آدابها» التي نعرضها فيما يلي:

ـ الإملاء والاستملاء:

اهتم المحدثون بنقل العلم إلى الطلاب عن طريق الإملاء والاستملاء، وكان لا يتصدر الإملاء إلا من بلغ مرتبة الحافظ لأنه أعلى مراتب الرواية. والهدف من الإملاء إفادة الطلاب وكانوا يخصصون أياما معينة للإملاء من كل أسبوع، ويمكننا أن نعتبر أن أولى مجالس الإملاء في الإسلام بدأت في عهد الرسول ﷺ وكان يملي فيها ما يتنزل من آيات الكتاب الكريم على كتّاب الوحي وبعض المجالس التي سمح فيها لبعض الصحابة مثل عبد الله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك بكتابة الحديث بين يديه[١].

أما الاستملاء فهو وظيفة المستملي وهو من اتخذه الحافظ مستملياً يبلغ عنه ما يحدث به، وقد اضطر الحفاظ إلى اتخاذ المستملين عندما كثر طلاب العلم وكانت حلقات بعضهم لا يكفيها مستمل ولا اثنان حتى بلغ المستملون لبعض المحدثين سبعة وأكثر من ذلك[٢].

وقد بدأت حركة الإملاء والاستملاء عند الصحابة أن أملى بعض الصحابة على خواص طلابهم وما لبث أن اتسعت مجالس الإملاء[٣].

وشرط المحدّثون على الحافظ أن يختار في الإملاء ما يستفيد منه كافة الناس وكرهوا اختيار أحاديث الصفات لأنه لا يأمن على الناس منها الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه والتجسيم وأن يجتنب أيضاً الرخص والإسرائيليات ويختار الأحاديث

---

(١) الدارس: سنن الدارس حـ ١ صـ ١٢٧ وتقييد العلم للخطيب البغدادي صـ ٧٤

(٢) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ٥٠٥ مصطلح ص ١١٢ب

(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٥٤ب

الفقهية التي تفيد معرفة الأحكام في العبادات والمعاملات والزهد ومكارم الأخلاق ونحوها[1].

واستحبوا افتتاح مجلس الإملاء بقراءة قارىء لشيء من القرآن الكريم ثم يفتتح الحافظ المجلس بالبسملة والحمد لله تعالى والصلاة والسلام على الرسول الكريم وأن يختم مجلس الإملاء بشيء من طرف الأشعار والنوادر[2].

ويحسن بالحافظ أن يثني على شيخه في حالة الرواية عنه وأن يجمع في إملائه عن جماعة من شيوخه مقدماً أرجحهم وأن يروي عن كل شيخ حديثاً ويختار ما علا سنده وقصر متنه وإذا كان الحافظ قد روى حديثاً وحاول تفسيره وتخريجه واستعان ببعض زملائه من الحفاظ فلا مانع من ذلك.

وإذا انتهى من الإملاء فيجب عليه مقابلته واتقانه وإصلاح الخطأ الذي وقع فيه[3].

أما أدب المستملي فقد اهتم به المحدثون وكان طلاب العلم قد كثروا في حلقات الحفاظ مما دعاهم إلى الجلوس في الصحراء أو الميادين الكبيرة، فهذا عاصم بن علي الواسطي المتوفي عام ٢٢١ هـ كان يجلس على سطح في رحبة وسعة وينتشر الخلق حوله ويكثرون عليه فيضطر إلى إعادة حديث أربع عشرة مرة ومستمليه فوق نخلة يبلغ الناس عنه[4].

وهذا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي وقد كثر الحاضرون في مجلسه حتى بلغ ثلاثين ألف رجل، وفي مجلس أبي مسلم الكخي أربعين ألف كاتب سوى النظارة[5].

---

(١) انظر التقريب للنووي، طبع مع مقدمة شرح صحيح البخاري للكرماني طبعة دار الكتب ١٩٣٢م ص ١٥

(٢) انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي صـ ٣٢٢

(٣) نفس المصدر ص ٣٢٥

(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ حـ ١ صـ ٣٥٩

(٥) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي صـ ١١٣ مخطوط ببلدية الاسكندرية رقم ٥٠٥ مصطلح.

أما شروط المستملي فأن يكون ذكياً متيقظاً جهوري الصوت حسن البيان فصيح اللسان.

ويذكر ابن الصلاح أهمية التيقظ للمستملي بما روي عن يزيد بن هارون وقد سئل عن حديث فقال: حدثنا به عِدّة فصاح به مستمليه يا أبا خالد عدة ابن من؟ فقال له عدة ابن فقدتك(١).

ومن شروط المستملي أن يشرف على الناس مرتفعاً من كرسي أو أي شيء فإن لم يجد استملى قائماً(٢)

ويجب أن ينبه المستملي الناس إلى أدب الإنصات بعد أن يستفتح مجلس الإملاء قارىء القرآن الكريم ثم يبسمل ويحمد الله تعالى ويصلي على الرسول الكريم ثم يقول للحافظ من أو ما ذكرت رحمك الله أو رضي الله عنك، ويجب أن يرفع صوته عند الصلاة على الرسول ﷺ .

ومن لم يسمع إلا لفظ المستملي ولم يسمع الحافظ فقالوا لا تجوز روايته من غير بيان الحال(٣).

أما الإملاء والاستملاء عند اللغويين فقد ظهر مبكراً وأفردوا له كتباً ومن أوائل هذه الكتب كتاب الأمالي لابن دريد المتوفي عام ٣٢١ هـ ورغم أن الكتاب لم يصل إلينا ولكن السيوطي نقل عنه في المزهر بعض فصوله(٤).

وقد قلد اللغويون المحدثين في الإملاء والاستملاء لكنهم لم يضعوا شروطاً له وجعلوه قاعدة مطلقة غير مقيدة. والإملاء عندهم أن يجلس عالم من علماء اللغة ويحيط به تلاميذه ويكتب عنه بعض التلاميذ فيكون مستملياً ويجمع هذا في كتاب يسمى الأمالي.

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٩

(٢) نفس المصدر: ٢٥٠

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ص ٣٢٠

(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة حـ ١ ص١٢٥

الفقهية التي تفيد معرفة الأحكام في العبادات والمعاملات والزهد ومكارم الأخلاق ونحوها[١].

واستحبوا افتتاح مجلس الإملاء بقراءة قارىء لشيء من القرآن الكريم ثم يفتتح الحافظ المجلس بالبسملة والحمد لله تعالى والصلاة والسلام على الرسول الكريم وأن يختم مجلس الإملاء بشيء من طرف الأشعار والنوادر[٢].

ويحسن بالحافظ أن يثني على شيخه في حالة الرواية عنه وأن يجمع في إملائه عن جماعة من شيوخه مقدماً أرجحهم وأن يروي عن كل شيخ حديثاً ويختار ما علا سنده وقصر متنه وإذا كان الحافظ قد روى حديثاً وحاول تفسيره وتخريجه واستعان ببعض زملائه من الحفاظ فلا مانع من ذلك.

وإذا انتهى من الإملاء فيجب عليه مقابلته واتقانه وإصلاح الخطأ الذي وقع فيه[٣].

أما أدب المستملي فقد اهتم به المحدثون وكان طلاب العلم قد كثروا في حلقات الحفاظ مما دعاهم إلى الجلوس في الصحراء أو الميادين الكبيرة، فهذا عاصم بن علي الواسطي المتوفي عام ٢٢١ هـ كان يجلس على سطح في رحبة وسعة وينتشر الخلق حوله ويكثرون عليه فيضطر إلى إعادة حديث أربع عشرة مرة ومستمليه فوق نخلة يبلغ الناس عنه[٤].

وهذا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي وقد كثر الحاضرون في مجلسه حتى بلغ ثلاثين ألف رجل، وفي مجلس أبي مسلم الكخي أربعين ألف كاتب سوى النظارة[٥].

---

(١) انظر التقريب للنووي، طبع مع مقدمة شرح صحيح البخاري للكرماني طبعة دار الكتب ١٩٣٢م ص ١٥

(٢) انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي صـ ٣٢٢

(٣) نفس المصدر ص ٣٢٥

(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ حـ ١ صـ ٣٥٩

(٥) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي صـ ١١٣ مخطوط ببلدية الاسكندرية رقم ٥٠٥ مصطلح.

يقول ابن حاجي خليفة: «وهذا ما كان عليه السلف السابق من الفقهاء والمحدثين، وأهل العربية وغيرها في علومهم، ولكنها اندرست لذهاب العلم والعلماء وعند علماء الشافعية يسمون مثله التعليق»[1]

وكان للغويين مجالس كما كان للمحدثين مجالس، ولدينا مصنف لغوي يمثل هذه المجالس هو مجالس ثعلب. وقد عرض عبد السلام هارون في مقدمة هذا المصنف الفرق بين المجالس والأمالي فقال:

«أما الأمالي فكان يمليها الشيخ أو من ينيبه عنه بحضرته فيتلقفها الطلاب بالتقييد في دفاترهم وفي هذا يكون الشيخ قد أعدّ ما يمليه، أو يلقي إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل لما كان يحدث في مجالس العلماء، ففيها يلقي الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب فيدون كل ذلك فيما يسمى مجلساً»[2]

ومجالس ثعلب هي مجموعة آثار أدبية أو تاريخية تأتي أحياناً غير مشروحة وكأنها مجرد اختيارات وتأتي في كثير منها وفي أعقابها تفسير لمفرداتها أو تعليقات لغوية وقد تتوالى الأخبار من غير رابط يربطها.

أما أشهر الأمالي اللغوية فتبدأ بأمالي أبي على القالي وهي مجموعة من كلام العرب الفصحاء فيه غريب يفسره ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده من النوادر اللغوية.

ومن كتب الأمالي المشهورة أيضاً أمالي الزجاجي المتوفي عام ٣٣٧ هـ وهي تزخر باللغة والأخبار، وأمالي ابن الشجري المتوفي عام ٥٤٢ هـ وهي أمالٍ في النحو واللغة والأدب.

---

(١) ابن حاجي خليفة: كشف الظنون حـ ١ صـ ١٦١
(٢) ثعلب: مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام هارون ص ٢٣
(٣) السيوطي: بغية الوعاة ص ٣١

وقد أمليت كثير من الكتب إملاء وقد يتعدد الإملاء فتختلف النسخ ولذلك لا بد من معارضة النص ومثال ذلك ما ذكر عن جمهرة ابن دريد «أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه فلذلك تختلف النسخ والنسخة المعول عليها هي الأخيرة، وآخر ما صح نسخة عبد الله بن أحمد فهي حجة لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه»[1]

وقال عنه ابن النديم: «وله من الكتب كتاب الجمهرة في علم اللغة مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه فلما اختلف الإملاء زاد ونقص»[2].

وقد أخطأ السيوطي حين اعتبر آخر من أملى من اللغويين أبو القاسم الزجاجي المتوفي عام ٣٣٧ هـ فقد ظل الإملاء بعد الزجاجي من أمالي أبي على القالي المتوفي عام ٣٦٥هـ وأمالي المرتضي المتوفي عام ٤٣٦هـ وأمالي ابن الشجري المتوفي عام ٥٤٢ هـ وأمالي ابن الحاجب المتوفي عام ٦٤٦هـ .

ولم يذكر اللغويون شروطاً للمملي وشروطاً للمستملي كما ذكر المحدثون وكانت أماليهم مجموعة من الأخبار اللغوية مهتمين بالغريب ونوادر الأعراب وبعض المسائل اللغوية والنحوية.

ـ الإفتاء:

اهتم المحدثون بالإفتاء وحذروا من التسرع فيه بل ذموا من سارع في الإفتاء. روى عبد الرحمن بن أبي ليلى «أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ ما منهم رجل يسأل عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه ولا يحدث حديثاً إلا يود أن أخاه كفاه»[3]

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة صـ ٣١
(٢) ابن النديم: الفهرست طبعة التجارية ص ٨١
(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ص ٢٠

وروى يحيى بن سعيد قال: قال ابن عباس «إن من أفتى الناس في كل ما يسألون عنه لمجنون»[١]، وقال ابن عيينه «أجسر الناس على الفتيا أقلّهم علماً»[٢]، وقالوا يجب عليه إذا سئل عما لا يدري أن يقول لا أدري، قال أبو الدرداء: «قول الرجل فيما لا يعلم لا أعلم نصف العلم»[٣].

أماالإفتاءعند اللغويين فيقصدون بها الإجابة عما يسأل عنه اللغوي ومن أدب المفتى في اللغة أن يقصد التحري والإبانة والوقوف عندما يعلم والإقرار بما لا يعلم ولا يصر على خطئه إذا أخطأ. وقد ذكروا نفس النصيحة التي أوصى بها المحدثون وهو قول العالم «لا أدري». ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن دريد (م ٣٢١ هـ) في الجمهرة وأبو منصور الأزهري في التهذيب. مثال ذلك في باب «العين والحاء:»

«وقد روى في باب الخماس حرفان ذكرتهما في أول الرباعي من العين ولا أدري ما صحتهما لأني لم أحفظهما للثقات[٤]».

وفي باب العين مع الخاء:

«قلت: وقد ذكر ابن دريد الخعخع في كتابه أيضاً وأرجو أن يكون صحيحاً فإن ابن شميل لا يقول إلا إذا أتقنه»

وروي عن عمرو بن بحر أنه قال «يقال خع الفهد يخع وهو صوت تسمعه من خلفه إذا انبهر عنه عدوه. قلت كأنه حكاية صوته إذا انبهر ولا أدري أهو من كلام الفهادين أو مما تكلمت به العرب وأنا بريء من عهدته»[٥]

وذكروا أن العالم قد يسأل غيره من العلماء إذا كان أعلم منه بذلك[٦].

ولقد كانت هذه الآداب بضروبها الثلاثة جديرة أن تفضي إلى ما أفضت إليه من

---

(١) و(٢) و(٣): نفس المصدر السابق: ص ٢٠٢ و ٢٠١ و٢٠٣

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون، حـ ١ ص ١٥٥

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون حـ ١ ص ٥٦

(٦) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها حـ ٢ صـ ٣٣٠ وفيه تفصيل

تحديد مراتب عند أهل الحديث طبقها بعضهم على رجال اللغة ولعلنا نعرض تدرج هذه المراتب وفقا لتوافر شروط الآداب في أصحابها على النحو التالي :

١ ـ طالب الحديث وهو من شرع في طلب الحديث وهو أول مرتبة العلم عند المحدثين وهو عند اللغويين طالب اللغة.

٢ ـ المسند وهو الذي يروي الحديث بإسناده سواء أكان عنده علم به أم لم يكن(١). ولم نجد عند اللغويين هذه المرتبة لأنهم لم يكونوا يهتمون بسلسلة السند في معظم الروايات.

٣ ـ الحافظ: وهو من اجتمعت فيه صفات المحدث وضم إليها كثرة الحفظ وجمع الطرق كي يصدق عليه اسم الحافظ وكذلك المعروفة بطبقات الشيوخ وما يتعلق بذلك ليتسنى له مزيد من الإتقان والمعرفة.

وقد فرق بعض المتأخرين فرأى أن الحافظ من وعى مائة ألف حديث متناً وإسناداً ولو بطرق متعددة وعرف من الحديث ما صح وعرف اصطلاح هذا العلم، وقال المزّي: «الحافظ ما فاته أقل مما يعرفه فإذا وعى أكثر من مائة ألف وأصبح ما يحيط به ثلاثمائة ألف حديث مسندة فهو حافظ حجة(٢).

ونجد عند اللغويين هذه المرتبة ولكنهم لم ينصوا عليها صراحة فقد عرف كثير من اللغويين بكثرة الحفظ مثل ابن دريد المتوفي عام ٣٢١ هـ، وأبي زيد الأنصاري (سعيد بن أوس) والأصمعي، ولكننا نلاحظ أنهم اتهموا بعضهم بالكذب والتلفيق مثل ابن دريد والأصمعي ومع ذلك نقلوا عنهم وهذا لا يجوز عند المحدثين.

قالوا عن أبي زيد: «وكان أبو زيد أحفظ الناس للغة بعد أبي مالك وأوسعهم رواية، وأكثرهم أخذاً عن البادية»(٣)

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي ص ٧ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف
(٢) نفس المصدر السابق: ص ١١
(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٧٣.

٣

٤ ـ الحاكم: وهو من أحاط بجمع الأحاديث المروية متنا وسنداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً[١].

ولا نجد هذه المرتبة عند اللغويين.

٥ ـ أمير المؤمنين في الحديث: ويطلق هذا اللقب على من اشتهر في عصره بالحفظ والدربة حتى أصبح من أعلام عصره وأئمته وقد لقب بهذا اللقب عبد الرحمن بن ذكوان المزني (أبو الزناد ـ متوفي ١٣٠ هـ) وشعبة بن الحجاج الواسطي وسفيان الثوري المتوفي عام ١٦٠ هـ والإمام أحمد بن حنبل والإمام البخاري والدار قطني وفي المتأخرين ابن حجر العسقلاني[٢].

ولا نجد عند اللغويين مرتبة بهذا الاسم وإن كنا نجد أبا الطيب اللغوي المتوفى عام ٣٥١ هـ يتحدث في كتابه مراتب النحويين عن بعض مراتب العلماء فيتحدث عن الإمام وهو من بلغ من الشهرة والرواية عنه كثير وتلاميذه يتحدثون عن علمه وكثرة مصنفاته ويقصد به الرواد الأوائل الذين أسسوا علم اللغة والنحو والصرف.

يقول عن الكسائي مثلاً: «وكان عالم أهل الكوفة وأمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن على بن حمزة الكسائي، إليه ينتهون بعلمهم وعليه يعولون في روايتهم[٣]»

* *

وبعد، فلعله يكون قد اتضح الآن ما نقصده إليه حين قلنا أن الآداب صارت «مصطلحاً» علمياً خاصاً عند أصحاب الحديث وأنها قد انتقلت من «الحديث» إلى الدرس اللغوي على ما ظهر من الأوجه الثلاثة لهذه الآداب، وهي التي رأينا كل وجه منها يسلم للآخر، فالآداب الذاتية من الإخلاص وتصحيح النية والملازمة والدأب

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي ص ١

(٢) عبد الله حسين العدوي: حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر ص ٥

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٥١

أفضت إلى آداب اكتساب العلم من الرحلة ومن تقييد العلم وفهمه وحفظه، وهذه أفضت إلى آداب نقل العلم من إملاء و إفتاء وكل أولئك أفضى إلى تصنيف العلماء إلى «مراتب» ولعلنا بعد ذلك ننتقل إلى موضوع «طرق الأخذ والتحمل عند المحدثين واللغويين» وهذا ما نعرضه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

طرق الأخذ والتحمّل
عند المحدّثين واللغويين

اهتم المحدثون بالرواية والراوي والمروي عنه، واهتموا بنقل العلم إلى الناس بطريقة صحيحة ووضعوا شروطاً محددة لنقل الحديث أو روايته إلى الناس حفظاً للسنّة النبوية من الخطأ والتدليس، ولذلك لم يجيزوا لكل الناس بالرواية عنهم واشترطوا لتلاميذهم شروطاً أجازوا بعدها لهم رواية العلم عنهم وكانت حجتهم في ذلك أنه لا يجوز لأي شخص أن ينقل العلم إلى الناس أو يبلغه عنهم إلا إذا توافرت فيه الصفات التي تؤهله كي يتبوأ مكان شيخه بعد موته أو لتنصيبه مكانه في الدرس والرواية، وكان لهم أن يفعلوا ذلك في سبيل المحافظة على النص النبوي المقدس وبخاصة وأن وسائل تدوين العلم كانت غير ميسرة ولذلك وضعوا مناهج لتلقي الحديث وروايته للناس وهي:

أ ــ تحمل الحديث ب ــ أداء الحديث

ووضعوا لتحمل الحديث طرقاً، ولأداء الحديث طرقاً أيضاً.

١ ــ التحمل:

التحمل: هو أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق التحمل[1].

---

(١) القاضي غياض بن موسى اليحصبي (م ٥٣٣هـ): الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع تحقيق السيد صقر ص ٦٢ والتدريب مع شرح التقريب للسيوطي ص ٢٣٧ وقارن بعلوم الحديث لابن الصلاح بشرح العراقي ص ١٦٣ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

٢ ـ الأداء:

رواية الحديث وتبليغه للناس[١].

وقد وضع المحدثون شروطاً للتحمل والأداء أهمها:

(أ) شروط التحمل:

١ ـ التمييز:

ويقصد بالتمييز فهم الحديث ونقله عن الشيخ بلا خطأ وذهب جمهور أهل العلم إلى جواز سماع الصبي وهو من لم يبلغ سن التكليف. ولم يجز بعضهم ذلك[٢]. والصحيح قول الجمهور ودليل ذلك أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم قبلوا رواية أحداث الصحابة مثل الحسن والحسين وأنس بن مالك وأبي سعيد الخدري ومحمود بن الربيع، ولم يفرقوا في روايتهم بين ما رووه قبل البلوغ وبعده. ولكن العلماء لم يتفقوا على سن معين يصح فيها للصبي أن يأخذ الحديث عن الشيخ وأهمها ثلاثة آراء:

الرأي الأول: وهو أن أقل سن لتحمل الصبي للحديث خمس سنين[٣].

ودليل ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن حديث الصحابي محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجة في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو.[٤]

---

(١) القاضي غياض بن موسى اليحصبي (م ٥٤٤ هـ): الالماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع تحقيق السيد صقر ص ٦٢ والتدريب مع شرح التقريب للسيوطي ص ٢٣٧ وقارن بعلوم الحديث لابن الصلاح بشرح العراقي ص ١٦٣ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ١٥ - ١٧

(٣) القاضي غياض بن موسى اليحصبي (م ٥٤٤هـ): الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ٦٢

(٤) السندي: صحيح البخاري بشرح السندي ص ٢٥ جزء أول باب متى يصح سماع الصغير.

ومن ذهب إلى هذا الرأي القاضي عياض وابن الصلاح [1].

الرأي الثاني: وهو قول الإمام أحمد بن حنبل والحافظ موسى بن هارون الحمال (متوفي ٢٤٣ هـ) وهو أن تحمُّل الصبي للحديث يصح إذا فرق بين البقرة والحمار ويقصد بذلك التمييز في حياته وبيئته [2].

الرأي الثالث: وهو اعتبار التمييز فإذا فهم الصغير الخطاب ورد الجواب كان مميزاً ولو كانت سنّه دون خمس سنين، وإن لم يفهم الخطاب ورد الجواب لم يصح سماعه ولو كانت سنّه أكثر من خمس سنين.

والغالب في فهم الخطاب وردّ الجواب أن يكون مع سن التميز وينـدر قبلـه والنادر لا حكم له، وهذا القول قول كثير من المتقدمين [3].

وقد كان كثير من الحفاظ يشجعون الأطفال على حضور حلقات أهل العلم بل اشتهر عن بعضهم مثل الأعمش وغيره جمعهم الأطفال وتحديثهم [4].

(ب) شروط الأداء:

أجمع جمهور أئمة الحديث على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته ذكراً أو أنثى الشروط الآتية [5]:

١ ـ الإسلام:

أجمع علماء الحديث على أنه لا تقبل رواية الكافر إطلاقاً، ولا يصح أداؤه لأنه في

---

(١) تقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق ص ٦١ وقارن بتدريب الراوي للسيوطي ص ٢٣٨ والتقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٤.

(٤) الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث طبع المدينة المنورة ١٩٨٠م ص ٨٩، والعلم لزهير بن حرب، مخطوط البلدية رقم ٥٠٣ مجموع ص ١٩.

(٥) انظر في تفصيل الشروط: الكفاية للخطيب ص ٧٦ والتقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣، والأحكام في أصول الأحكام للآمدى حـ ٢ ص ١٨١.

الأداء يعطي دون أن يأخذ سواء أعلم من دينه الاحتراز عن الكذب أم لم يعلم ولا يعقل أن تقبل رواية الكافر لأن في قبولها تنفيذاً لقوله على المسلمين.

٢ ـ البلوغ:

اشترط المحدثون للأداء البلوغ مع التمييز والضبط، ومن الواضح أن المراد بالبلوغ العقل مع إدراك سن الاحتلام، ولهذا نرى المتقدمين يكتفون بذكر العقل أمّا بعض المتأخرين فيشترطون البلوغ والعقل[١].

أما سبب عدم قبول رواية الصغير فهو الخوف من الكذب والشرع لم يجعل الصبي وليا في أمر دنياه ففي أمر الدين أولى.

٣ ـ العدالة:

وهي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة فتحصل ثقة النفس بصدقه[٢].

وتعرف العدالة باجتناب الكبائر وبعض الصغائر مثل تطفيف حبّة وسرقة لقمة واجتناب المباحات القادحة في المروءة مثل الأكل في الطريق والبول في الشوارع وصحبة الأراذل والإفراط في المزاح[٣].

٤ ـ الضبط:

وهو تيقظ الراوي وقت تحمُّل الحديث وفهمه لما سمع وحفظه لذلك من وقت

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٧٦ والمغني لابن قدامة المقدسي طبع بإشراف محمد رشيد رضا ـ دار المنار مصر ١٣٦٧ هـ حـ ٩ ص ٦٤.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٨٠ والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٧ والخلاصة في أصول الحديث للحسين بن عبدالله الطيبي (م ٧٤٣ هـ-٨) تحقيق صبحي السامري، مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧١م ص ٨٩.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٨١ والمغني لابن قدامة حـ ٢ ص ٨٧.

التحمل إلى وقت الأداء وهو كما ذكروا مراجعة ما حفظه الراوي وفهمه فهما دقيقا سواء أكان مصدره في ذلك الصدر أم الكتاب[1].

ويدخل في الضبط بهذا المفهوم الفطنة والدراية بالمروي وعلى ذلك يفرقون بين الصلاح والورع وحجة الرواية فقد يكون الراوي ورعا صالحاً تقياً وعلى ذلك لا تجوز روايته لأنه قد يروي عن غفلة أو ليست له دراية وفطنة بالمروي.

هذا بالنسبة للمحدثين أمّا بالنسبة للغويين فلم يحددوا شروطاً للتحمل والأداء مثل المحدثين، وهو عندهم اصطلاح الأخذ عن الراوي أو عن الأعرابي الفصيح ولم يشترطوا عدالة الراوي بل اشترطوا فصاحه وهذا ما سنتحدث عنه في طرق التحمل.

طرق التحمل والأداء عند المحدثين وأثرها على اللغويين:

مما لا شك فيه أن المحدثين كانوا أسبق من اللغويين في وضع طرق التحمل والأداء وأهمية هذه الطرق هو ضمان نقل العلم إلى الناس بصورة صحيحة لا تدعو إلى اللبس وتحفظها من التدليس ولذلك وضعوا مناهج لطالب الحديث يتحرون فيه الصدق والأمانة ويتابعونه بالعلم حتى يصل إلى مرحلة يعترفون له بأنه صار أهلا للرواية وهو ما يشبه في عصرنا الحاضر بالدرجات العلمية التي تمنح للطلاب، وقد كان خوفهم من التدليس والكذب والتزوير الدافع لوضع مفاهيم التحمّل والأداء فنراهم يضعون شروطاً لسماع الحديث ويقارنون ما سمعه الطالب بعرضه على شيخه وهو ما يسمى عرضاً ويكتبون لمن وثقوا فيه من الطلاب أو يناولونه الكتاب ويأمرونه أن يحدث بما فيه أو يجيزون له رواية الحديث عنه وهكذا ظهرت طرق التحمل، وقد جعلها المتقدمون خمسة وهي: السماع والقراءة والإجازة والمناولة والمكاتبة وزاد عليها المتأخرون الإعلام والوصية والوجادة[2].

---

(١) الخطيب: الكفاية ص ٨٣ والخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ٩٠.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٤٥، التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ١٦٤.

وقد أنكر بعضهم[1] هذا التقسيم واعتبر المكاتبة نوعاً من الإجازة ولم يعترف بعضهم[2] بالإعلام والوصية طريقة صحيحة لتلقي العلم.

أما اللغويون فلم يعرفوا هذه الطرق إلا بعد أن عرفها المحدثون ووضعوا قواعد لها وساروا على دربهم مقلدين وكان تقليدهم مبتوراً ذلك لأنهم استخدموا نفس هذه المصطلحات دون تقيد بشروط أو ضوابط.

(١) السماع:

عرف المحدثون السماع بأنه «أن يحدث المحدث الراوي بحديث أو خبر سواء أكان ذلك التحديث شفاها من المصدر أم قراءة من كتاب»[3].

ومعنى ذلك أن السماع أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب والحضور يسمعون لفظه سواء أكان المجلس للإملاء أو غيره.

ويرى أكثر العلماء أن السماع أول مراتب التحمل وأرفعها، ورأى بعضهم أن السماع من الشيخ والكتابة عنه أرفع من السماع فقط[4].

وذهب جمهور المحدثين إلى جواز سماع الصبي وهو من لم يبلغ سن التكليف ولم يجز بعضهم ذلك والصواب رأى الجمهور، وقد استدل الخطيب البغدادي (متوفى عام ٤٦٣ هـ) على ذلك بأدلة[5].

هذا بالنسبة للتحمل أما في الأداء وهو تبليغ الحديث فقد اشترطوا البلوغ وقالوا

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ٩٨، التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ١٦٦.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٤٥٠ وقارن بالسيوطي: تدريب الراوي بشرح تقريب النووي ص ١٢٧.

(٣) الطيبي:) الخلاصة في اصول الحديث ص ١٠٠ والسيوطي: تدريب الراوي ص ٢٣٩.

(٤) التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ٢٢٤.

(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علوم الرواية ص ١١٥ - ١٢٠.

إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالتي الرواية فإن في إغفالها نوعاً من التدليس ومثال ذلك إذا حدثه المحدث حال المذاكرة (وهي دراسة الحديث مع زملائه) فعليه أن يقول حدثنا فلان مذاكرة وإذا سمع بعض حديث عن شيخ وبعضه عن شيخ آخر فخلطه ولم يميزه وعزى الحديث جملة إليهما مبينا أنّه عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه فذلك جائز ولا يسقط أحد الروايتين فيكون مدلسا[1].

وقالوا: إن السماع على الضرير أو البصير الأمي اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه لكنه كتب لهما بمثابة واحدة فمنع ذلك بعض العلماء ورخص فيه بعضهم[2]. ولا خلاف بين العلماء أنه يجوز في هذا أن يقول الآخذ عن الشيخ حدثنا وأخبرنا.. وأنبأنا.. أو أملى علينا أو سمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان وذكر لنا فلان.

ويرى الخطيب البغدادي أن أرفع العبارات في ذلك: سمعت ثم حدثنا وحدثني وعلل ذلك بأنه لا يكاد أحد يقول سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه[3]، ولا يجيز فريق استعمال: حدثني، بدلا من سمعت لأن بعض العلماء كان يقول فيما أخبر له: حدثني، وعلى تعبير يحيى القطان: ليست حدثنا بِنَصٍّ في أنَّ قائلها قد سمع[4].

ثم يتلو ذلك قول: أخبرنا، وهو كثير في الاستعمال وقرروا أن عبارة: قال أو ذكر من غير لي أو لنا من أوضع العبارات وإن كان ذلك وما أشبهه من الألفاظ محمولاً عندهم على السماع إذا عرف اللقاء وسماع الطالب من الشيخ على الجملة، وحسما لهذا الخلاف يفضل بعضهم أن يستعمل الراوي الصيغتين معاً: سمعت وحدثني[5]

---

(١) التقييد والإيضاح للعراقي ص ٢٤٥٢.
(٢) الخطيب: الكفاية ص ١٢٠.
(٣) المصدر السابق: ص ٢٧١.
(٤) دكتورة عائشة عبد الرحمن: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص ٦٣.
(٥) ابن حجر العسقلاني: نخبة الفكر ص ٥٦.

حيث إن سمعت بمفردها قد لا تفيد المخاطبة وكذا حدثني بمفردها قد لا تفيد السماع.

وذكر المحدثون شروط السماع من الشيخ من وراء ستار، فشرط شعبة بن الحجاج رؤية الشيخ، وشرط بعضهم أن يكون الطالب عارفاً بصدقه مميزاً له وقد ثبت له أنه صوته أو أخبره عدل ثقة أن هذا صوته[1].

وقبل أن نناقش آراء اللغويين في السماع يجدر بنا أن نعلم أن أول من وضع الخطة النظرية في طرق الأخذ والتحمل في اللغة هو أبو البركات بن الأنباري المتوفى عام ٥٧٥ هـ في كتابه: لمع الأدلة في أصول النحو، ونقل عنه السيوطي (المتوفى عام ٩١١ هـ) في كتابه: الزهر في علوم اللغة وأنواعها، هذه الطرق بطريقة تقليدية لنظام المحدثين.

وقد جعل ابن الأنباري المتوفي عام ٥٧٥ هـ طرق الأخذ والتحمل عند اللغويين ستة أنواع:

أولها: السماع من لفظ الشيخ أو العربي:

ويقصد بذلك السماع من الشيخ كتابة أو إملاء أو العربي الفصيح الذي لم يختلط لسانه بأهل المدن والأمصار.

أما السماع من الأعراب فقد كان من طريقتين، إما برحلة اللغوي إلى البادية ليسمع من الأعراب فصاحتهم في موطنهم الفطري، أو حين يفد الأعراب إلى الأسواق مثل المربد في البصرة.

وكان اللغويون يتحرون في العربي سلامة لغته وسليقته ويلاحظون مخارج الحروف وطرق الأداء وسلامة الإعراب وكانوا يضعون أسئلة بطريقة يفهمها الأعرابي وكان بعضهم يلح في سؤال الأعرابي ليعرف مزيداً للمعاني الكلمة

---

(١) ابن خلاد الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق دكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ١٩٧٦، ص ٣.

الواحدة، فهذا أبو زيد الأنصاري يحكي ذلك لأبي حاتم قال: قلت لأحدهم ما المتكأكىء؟ قال: المتأزف قال: وما المتأزف؟ قال: المحنبطي، قال: وما المحنبطي؟ قال له: أنت أحمق ومضى[١].

وكانت عدة الأعرابي في الحضر أعرابيته وكان علماء البصرة يتعالون بهذا المصدر الحسن فنراهم يفخرون على أهل الكوفة بقولهم «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز والكواميخ»[٢].

وحين حملوا على أبي عبيدة بعد أن صنف كتابه مجاز القرآن دافع عن لغته بقوله أخذناها عن الأعراب البّوالين على أعقابهم[٣].

ولكن طول بقاء الأعراب في الحضر جعلت ألسنتهم فاسدة فقد لانت جلودهم وطاعت ألسنتهم بشوائب العجمة فرحل العلماء إلى البادية يلتقون بالأعراب الخلص. ومما يلاحظ أن إلحاح بعض العلماء في طلب المزيد من الأعراب كان سبباً في افتعال اللغة وإرضاء السائل أو مباهاة بكثرة العلم. فقد ضاق رؤبة بيونس بن حبيب فقال له: «حتى متى تسألني عن هذه الأباطيل وأزوّقها لك أما ترى الشيب قد بلغ في رأسك ولحيتك»[٤].

ويحاول بعض الباحثين المحدثين التشكيك في المادة العلمية التي سمعها العلماء الرواة عن الأعراب ومن هؤلاء أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام حيث اعتبر أن التلقي عن العرب قد يكون محدوداً مضبوطاً لا يحتمله شك وقد تدل عليه القرائن وقد يكون غير محدود يدخله الشك في معناه، بل لا يفهمه العربي نفسه في دقة[٥].

ومن هؤلاء الدكتور محمد كامل حسين الذي حاول أن يشك في ما سمعه العلماء

---

(١) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص ١٧٤، وكل هذه الكلمات بمعنى: القصير.
(٢) ياقوت الحموي: معجم الأدباء حـ ٢ ص ٢٠٥٤.
(٣) ياقوت الحموي: معجم الأدباء طبع بإشراف دكتور أحمد الرفاعي حـ ٢ ص ٢٠٥.
(٤) ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء ص ٥٨١.
(٥) أحمد أمين: ضحي الإسلام، مطبعة التأليف والنشر حـ ٢ ص ٢٩٧.

من الأعراب وأتى بأدلة كثيرة منها أن البدوى لا يستطيع أن يحصي اللغة[١].

أما السماع من الراوية اللغوي فكانوا يتحرون فيه الصدق والضبط وكانوا لا يعتدون بالشاهد إذا لم يعرف قائله أو لم يروه عربي يوثق بلغته[٢].

أما النماذج التي تصور السماع من لفظ الشيخ أو العربي فقد تحدثت عنها المصادر الأولى لأصول اللغة، وأول هذه الكتب الخصائص لابن جنى (متوفي ٣٩٢ هـ) فقد عقد أبواباً منه فيما يروي عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور[٣]. وهناك باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر[٤]، وباب في العربي الفصيح ينتقل لسانه[٥].

أما ابن فارس المتوفي عام ٣٩٥ هـ فقد كتب في فقه اللغة وسنن العربية:

«تؤخذ اللغة اعتباراً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات وتؤخذ تلقنا من ملقن وتؤخذ سماعاً من الرواة والثقات»[٦].

أما السيوطي المتوفي عام ٩١١ هـ فهو يتحدث عن السماع من لفظ الشيخ أو العربي بلا تقنين ولا تحديد فهو ينقل عن ابن جنى وابن فارس ويذكر لنا صيغ الأداء مقلداً المحدثين في السماع، فهو يذكر أن أعلى صيغ السماع أن يقول: أملى على فلان أو أملَّ على فلان، ويلي ذلك سمعت[٧].

---

(١) دكتور محمد كامل حسين: (مقال عن أصول اللغة في مجموعة بحوث ومحاضرات مؤتمر المجمع اللغوي (١٩٥٩ - ١٩٦٠م) صـ ١٤٥.

(٢) انظر كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون وفيه (١٠٥٠) شاهدا منها خمسون لم يعرف قائلها وقد اعتذروا بأن سيبويه قد وثق برواتها.

(٣) ابن جني: الخصائص تحقيق محمد النجار مطبعة دار الكتب حـ ١ ص ٣٨٤ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق: حـ ٢ ص ٥.

(٥) نفس المصدر: حـ ٢ ص ١٢.

(٦) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة وسنن العربية تحقيق السيد صقر طبعة عيسى الحلبي ١٩٧٧.

(٧) السيوطي: المزهر جـ ١ ص ١٤٩.

ويلي هذه الصيغ أن يقول: حدثني فلان، وحدثنا فلان، ويحسن حدثني إذا حدث وهو وحده، وحدثنا إذا حدث وهو مع غيره. وتكثر هذه الصيغ في أمالي أبي على القالي وكتاب الفاضل للمبرد، ومثال ذلك عند المبرد: قوله في إسناده:

«وحدثني مسعود بن بشر في إسناد متصل[١]».

«وحدثني مسعود بن بشر في إسناد ذكره، وحدثني الرياشي ولا أحفظ عمّن حدثه»[٢].

ويلي ذلك «أخبرني فلان، وأخبرنا فلان، ويستحسن الإفراد في حالة الإفراد والجمع حالة الجمع كما تقدم»[٣].

ويلي ذلك: «أن يقول قال فلان، بدون لي»[٤].

وينبغي أن نلاحظ أن السماع قد أطلق في اللغة على مذهب بعض المدارس اللغوية مفرقين بذلك بين من استخدموا السماع في آرائهم وبين من استخدموا القياس فكثير من الباحثين يعتبرون مدرسة الكوفه مذهب سماع على حين عدوا المذهب البصري مذهب قياس. وممن ذهب إلى ذلك أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام يقول: «فالكوفيون يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم[٥]. ويقول طه الراوي: «أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع ولا تخفر له ذمة ولا ينقض له عهد»[٦].

ولكن بعض الباحثين يعتبرون أن المدرستين كانتا تحترمان القياس في منهج دراستهم[٧]، فأبوعمرو بن العلاء المتوفي عام ١٥٤ هـ كان يكثر من السماع ولا يأخذ

---

(١) المبرد: الفاضل ص ٥٠.
(٢) نفس المصدر: ٥٢.
(٣) و (٤): المزهر للسيوطي حـ ١ صـ ٥٠١ و ٥٠٢.
(٥) أحمد أمين: ضحى الإسلام حـ ٢ ص ٢٩٥ مطبعة التأليف والنشر.
(٦) طه الراوي: مجلة المجمع العلمي بدمشق حـ ١٤/ ٣١٩ مقال عن (نظرة في النحو).
(٧) سعيد الأفغاني: أصول النحو، طبع الجامعة السورية ١٩٥٨.

من القياس[1]، والخليل بن أحمد المتوفي عام ١٧٥ هـ أقام قواعده النحوية على السماع والقياس، والتعليل والسماع عنده إنما يعني شيئين النقل عن قراء القرآن والأخذ عن أفواه العرب الخلص[2].

ونستنتج من ذلك أن المحدثين كانوا يضعون منهجاً ضابطاً يلتزم الدقة ويحافظ على المنهج ويحمي من الزلل أما اللغويون فكانوا يحاكونهم في هذا المنهج ولم يلتزموا الدقة في السماع بدليل التلفيق في بعض الروايات عن الأعراب كما ذكرنا وعدم التزامهم لسلسلة السند كما سنذكره في فصل لاحق.

ثانياً: القراءة على الشيخ أو العرض:

يسمي أكثر المحدثين القراءة عرضاً بقولهم: «قراءة الطالب على أستاذه ما حفظه من كتابه أو صدره ويسميها بعضهم عرضاً لأن الطالب يعرض فيها على أستاذه ما حفظه»[3]. أما تسميتها بالعرض ذلك لأن القارىء يعرض ما يقرؤه على الشيخ كما تعرض القرآن على القارىء سواء أقرأ هو أم غيره، وهو يسمع، وسواء أقرأ من كتاب أم من حفظه، وسواء كان الشيخ حافظاً لما يقرأ الراوي عليه أم لم يكن حافظاً شريطة أن يمسك بيده أصله أو يمسك له ثقة غيره، والرواية على هذه الطريقة صحيحة باتفاق. وقد اختلف العلماء في مساواتها للسماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو كونها دونه على مذاهب ثلاث:

أ ــ ذهب أبو حنيفة وابن أبي ذئب ومالك وغيرهم إلى ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه.

ب ــ وروي عن مالك والبخاري وغيرهما أن القراءة على الشيخ تساوي السماع منه.

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٢٠٧.

(٢) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص ٤٥.

(٣) جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ص ٢٤٥٢.

حـ ـ والمنقول عن جمهور أهل المشرق أن السماع من لفظ الشيخ أرجح من القراءة عليه.

ورجّح الرأي الأخير ابن الصلاح وصححه النووي والطيبي وغيرهما(١).

وهذه الآراء تبين طبيعة اختلاف مناهج البيئات العلمية الإسلامية آنذاك في التلقي والأداء فهناك بيئة يفضل أكثر علمائها تلقي العلم شفاها من فم الأستاذ أو من كتاب يقرأه الطالب، وهناك بيئة على العكس من ذلك يفضل أكثر علمائها في تلقي العلم أن يكتب الطالب مرويات أستاذه ثم يلقيها عليه ليصححها له(٢). وتعتمد البيئة الأولى على أولئك العلماء الذين اشتهروا بالحفظ وقد لا يعرفون الكتابة، أما البيئة الثانية فتعتمد على الكتاب لا الحفظ، والبيئة الأولى هي بيئة المشرق وهي التي تقدم السماع على القراءة، والبيئة الثانية هي بيئة المغرب وهي التي يقدم أكثر علمائها القراءة على السماع ويقصد بها الكوفة والحجاز وما يتبعها من أمصار إسلامية أخرى مثل مصر والشام(٣).

أما الذين يقدمون السماع على القراءة فيحتجون بأن المحدث يجب أن يكون يقظاً أثناء إلقائه الخبر فربما أسهي عليه أو غفل عن القارىء أثناء القراءة أو أصابته سنة من النوم. وأما الذين يقدمون القراءة على السماع فحجتهم أن تتاح الفرصة للأستاذ أن يصحح أثناء القراءة حتى لا يقع الطالب في خطأ، أما الذين قالوا بالتسوية بينهما فهم بعض علماء الحجاز والكوفة أي بيئة المغرب ويبدو أنهم استندوا في هذا على فعل السلف من الصحابة والتابعين مثل الإمام عليّ ابن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما وعروة وابن شهاب الزهري(٤).

أما بالنسبة للأداء فنجدهم يختلفون في ذلك فبعضهم لا يجيز هنا استعمال

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ وانظر الخلاصة في أصول الحديث للطيبي تحقيق صبحي السامرائي ص ١٠٢ وتدريب الراوي للسيوطي ص ٢٤٣.

(٢) أمين الخولي: مالك بن أنس ترجمة محررة حـ ١ صـ ٥٧.

(٣) أحمد شاكر: الباعث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، هامش ص ١١٠ و١١١.

(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٦٨.

(سمعت ـ حدثنا ـ أخبرنا) اذ يقصرون استعمال هذه الألفاظ على السماع فحسب[1] وعلى العكس من هذا كان يجيز بعضهم استعمال: أخبرنا أو أخبرنا في العرض.

قال يحيى بن سعيد القطان كان ابن جريج صدوقاً إذا قال حدثني فهو سماع وإذا قال أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة وإذا قال: قال فهو شبه الريح[2].

أما أجود مراتب الأداء في القراءة أن يقول: قرأت على فلان أو قرىء على فلان وأنا أسمع فأقر به. وكان بعضهم يستعمل التحديث والإخبار بمعنى واحد، فالزهري المتوفي عام ١٢٠ هـ «كان لا يرى بأساً أن يقرأ الكتب على المحدث فإذا أقر بها قال حدثني فلان عن فلان بكذا وكذا»[3]. ويجمل ابن حجر ذلك في شرح النخبة حيث قال: «وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحا والإذن بين التحديث والإخبار من حيث اللغة يكن لما تقرر الاصطلاح صار بذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية على أن هذا الاصطلاح إنما شاع عند المشارقة ومن تبعهم، أما المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد[4]».

وتكلم المحدثون عن بعض أحوال القراءة منها إذا قرأ على الشيخ من نسخة وهو يحفظ ذلك وكان القارىء موثوقا به فهو صحيح، وإن كان الشيخ لا يحفظ النسخة، والنسخة من موثوق به فرأى أئمة الحديث أن هذا سماع غير صحيح. ولكن ابن الصلاح رأى أن ذلك صحيح ووافقه في ذلك ابن كثير[5]. واختلفوا في

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، صـ ٢٩٨.
(٢) نفس المصدر السابق والصفحة.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ٣١٥.
(٤) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٣٤م ص ٣٥.
(٥) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٥، وقارن بالباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تأليف أحمد شاكر ص ١١٧.

صحة سماع من ينسخ وقت القراءة فمنع ذلك ابراهيم الحربي وابن عدي وأبو إسحاق الإسفراييني ووافق على ذلك ابن مبارك[1].

أما اللغويون فقد حاولوا أن يقتدوا بالمحدثين في هذا المنهج ولكن اقتداءهم كان مبتسراً ناقصاً لا يحد بحدود ولا يقنن بقوانين وقد ذكرنا قبل أن أول من دعا إلى السير على منهج المحدثين في اللغة أبو البركات بن الأنباري (المتوفى عام ٥٧٥ هـ) في كتابه «لمع الأدلة في أصول النحو» ولذا كان من قبله يسيرون أحياناً على منهج المحدثين ولكن بغير ضوابط محددة وكانوا لا يشددون في السند كثيراً بل كان بعضهم يضيق بالسند مثلما نجد عند أبي عبيدة معمر بن المثني (م ٢١١ هـ) في كتابه مجاز القرآن[2]، أو ينسبون الخبر إلى صاحبه بلا سند مثلما نجد في كتاب الاشتقاق للأصمعي المتوفى عام ٢١٦ هـ[3] أو نجدهم يذكرون صيغ الأداء بدون تحديد نوع التحمل من سماع أو قراءة وغيره فيقولون: حدثنا أو أخبرنا أو قال لنا أو قال الشيخ أو (حدثني الثقة)، دون تحديد اسمه وهذا نجده كثيراً في كتاب سيبويه[4]. ورغم ذلك نجد بعض اللغويين يلتزمون بمنهج العرض أو القراءة ويذكرون ذلك صراحة في مؤلفاتهم ومن هؤلاء اللغويين المتقدمين أبو على القالي (م ٣٥٦ هـ) في كتابه الأمالي، قال مثلاً: «قرأت على أبي بكر محمد بن أبي الأزهر، قال حدثني حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي، قال حدثني أبي، قال قيل لعقيل بن علفة وأراد سفراً أين غيرتك على من تخلف من أهلك؟ قال: اخلف معهم الحافظين ـ الجوع والعري، أجيعهن فلا يمرحن وأعريهن فلا يبرحن[5].»

وقال القالي: «قرأت على أبي عمر الزاهد قال: حدثنا أبو العباس ثعلب عن ابن الأعرابي قال الطابة والتابة والغاية والراية والآية[6]. . . .»

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٦.
(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن حـ ١ ص ٣٣، ٣٥.
(٣) الأصمعي: الاشتقاق ص ٤٦، ٤٩.
(٤) سيبويه: الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ص ٥٤٣، ٥٦، ٥٧.
(٥) أبو علي القالي: الامالي ص ٥٣ جـ ١.
(٦) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ٩٧.

وقال أبو علي القالي: «قرىء علي أبي الحسن على بن سليمان الأخفش وأنا أسمع وذكر أنه قرأ ما جاء عند أبي محلم عن أبي جعفر محمد على بن الحسين رحمه الله تعالى[1] . . . . »

وقد سار أبو علي القالي (م ٣٥١ هـ) على طريق شيخه محمد بن الحسن بن دريد المتوفى عام ٣٢١ هـ الذي كان يهتم بالإسناد ومن ذلك قوله في مقدمة كتاب المجتنى:

«وقد ضمنت هذا الكتاب أخبار أشعار سمعتها فعزوتها إلى من سمعتها منه وأشياء قرأتها فيما قرأت من الكتب على أشياخنا رحمهم الله إجازة ومنها سماع»[2].

ورغم أن المبرد المتوفي عام ٢٨٥ هـ كان لا يهتم بالسند وهذا ما سنفصله في فصل لاحق وبخاصة في كتابه (الفاضل) إلا أنه كان يذكر قليلا السند في كتابه الكامل ومن أمثلة ذلك ما يوضح منهج القراءة قوله:

«أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير. . . . . . »[3].

«وقال: حدثني العباس بن الفرج الرياشي عن الأصمعي قال: قال عدي ابن الفضيل خرجت إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز استحفره بئر العذبة فقال لي وأين العذبة فقلت على ليلتين من البصرة فتأسّف. . . »[4].

أما أبو الحسين أحمد بن فارس (المتوفي عام ٣٩٥ هـ) فقد كان يهتم بمناهج التحمل وخاصة في كتابه الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية ومثال ذلك، قال:

---

(١) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ٤٨.
(٢) محمد بن الحسن بن دريد: المجتنى تحقيق السيد هاشم الندوي طبع حيدرآباد الدكن عام ١٣٤٢هـ المقدمة ص ٣.
(٣) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: الكامل مطبعة حجازي ١٣٦٥ هـ حـ ١ ص ٢٢.
(٤) نفس المصدر: حـ ١ صـ ٩١.

«حدثني أبو الحسن على بن إبراهيم القطان، قال أخبرنا على بن عبد العزيز عن أبي عبيدة، قال حدثنا ابن مهدي، عن أبن المبارك، قال حدثني أبو وائل - شيخ من أهل اليمن - عن هانىء قال: كنت عند عثمان رضي الله عنه، وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتب شاة إلى أبيّ بن كعب فيها: لم يتسن. . . .»[1].

وقال: ولقد سمعت على بن مهرويه يقول: سمعت هرون بن هزاري يقول: سمعت سفيان ابن عيينة يقول: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد. . . .»[2].

وقال: «وسمعت أبا بكر محمد بن أحمد البصير وأبا محمد مسلم بن الحسن يقولان: سئل الزجاج عن حد الاسم فقال: صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان. . . .»[3].

وذكر أبو الفرج ابن الجوزي (المتوفي عام ٥٩٧ هـ) عن شيخه الجواليقي:

«وسمعت منه كثيراً من الحديث وقرأت عليه كتابه المعرب وغيره من تصانيف وقطعة من اللغة»[4].

وقال الناسخ في ختام كتابه تقويم اللسان:

«وبعد: قرأت هذا الكتاب (تقويم اللسان) على الشيخ الإمام العالم الكامل الفاضل تقي الدين أبي الحسن على بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الشافعي الأربلي في مجالس آخرها يوم السبت خامس شوال سنة ست

---

(١) الصاحبي في فقة اللغة وسنن العربية: ابن فارس تحقيق السيد صقر طبعة عيسى الحلبي ١٩٧٧م صـ ١٢.
(٢) نفس المصدر السابق: صـ ٢٦.
(٣) نفس المصدر السابق: صـ ٩٢.
(٤) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم طبع حيدر اباد ١٣٥٧هـ.

وخمسين وستمائة وذلك بحق إجازته عن الشيخ الإمام العالم محي الدين يوسف ولد المصنف عن المصنف.»[1]

وقال في تقويم اللسان أيضاً:

«والعامة تقول: تنهّس النصارى بالهاء إذا أكلوا اللحم قبيل صومهم - قرأت على شيخنا «أبي منصور اللغوي» قال: هذا غلط في اللفظ وقلب في المعنى إلى ضده».[2]

ونستنتج من هذه النصوص أن اللغويين لم يكونوا يتحرون الدقة حين استخدامهم لمفاهيم التحمل وأنهم يحاولون أن يقلدوا المحدثين في تسلسل السند ولكنهم يخلطون السماع بالقراءة بغيره كما سنرى.

* *

ثالثا: الإجازة:

يعرفها المحدثون بأنها «إذن من الأستاذ لتلميذه أن يروي عنه مروياته أو مسموعاته أو بعضاً منها»[3].

وهي بهذا التعريف تعني أن الشيخ يسمح لتلميذه أو يجيز له رواية أحاديثه أو سماعها من العلماء ويعني بذلك أن الطالب قد وصل مرحلة الثقة عند شيخه وأنه مؤهل لأن يكون عالماً أو شيخاً.

واختلف المحدثون على العمل بالإجازة طريقة نقل العلم، فأما من قبلها فمن المتقدمين الحسن البصري ونافع وابن شهاب الزهري وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى ابن سعيد الأنصاري وقتادة بن دعامة وأيوب السختياني وهشام بن عروة

---

(١) ابن الجوزي: تقويم اللسان تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ص ٢١٠.
(٢) نفس المصدر: ص ١٠٧.
(٣) السيوطي: التدريب على شرح التقريب للنووي ص ٢٥٦.

والليث بن سعد. . . . . .[1]

واحتجوا بوجوب العمل بها بدليل ما اشتهر نقله أن النبي (ﷺ) كتب سورة براءة في صحيفة ودفعها إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم بعث على بن أبي طالب رضي الله عنه وأخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو أيضاً قرأه حتى وصل إلى مكة ففتحها وقرأها على الناس، فصار ذلك كالسماع في ثبوت الحكم ووجوب العمل به[2].

ورفض العمل بها بالمفهوم البسيط شعبة وإبراهيم الحربي وعطاء و أبو زرعة وغيرهم[3]، وعللوا سبب رفضهم ذلك أن أساس العلم السماع واللقاء والاتصال المباشر بين العالم وطالب العلم وقالوا «لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة»[4].

ويصور لنا ابن عبد البر إختلاف المتقدمين في الإجازة فيقول:

«واختلف العلماء في الإجازة فأجازها قوم وكرهها آخرون وذكر ابن عبد الحليم عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك أنه سئل عن الرجل يقول له العالم هذا كتابي فاحمله عني وحدث بما فيه عني قال لا أدري هذا يجوز ولا يعجبني لأن هؤلاء يريدون العمل الكثير بالإقامة اليسيرة فلا يعجبني ذلك»[5].

وخلاصة القول أن العلماء اتفقوا بعد ذلك على جواز الرواية بالإجازة لأنه ليس فيها ما يقدح في نقل العلم بها وفي الثقة بالطالب ولكنهم فضلوا أن تكون الإجازة من عالم والمجاز له من أهل العلم لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها.

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٤٦.
(٢) نفس المصدر والصحيفة.
(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٠.
(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٤٧.
(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ص ٣١٦.

وقال الحافظ أبو عمر: الصحيح أنها لا تجوز إلا للماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده[1].

وقد قسم المحدثون الإجازة أنواعاً هي[2]:

١ ـ إجازة معين لمعين:

وصورتها أن يقول الشيخ للمجاز: أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب أو هذه الكتب أو ما اشتملت عليه فهرستي، وهي جائزة عند جماهير المحدثين واعتبرها ابن الصلاح أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة[3].

٢ ـ إجازة معين في غير معين:

وصورتها أن يقول: «أجزت لك أولكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي أو ما صح عندك» وهذا النوع جائز عند جمهور المحدثين رواية وعملاً.[4]

٣ ـ الإجازة لغير معين بوصف العموم:

وصورتها أن يجيز الشيخ لغير شخص محدد بالاسم أي بوصف العموم للمسلمين مثل أن يقول أجزت للمسلمين أو إجزت لكل أحد أو أجزت لمن أدرك زماني.

وقد اختلف المحدثون في العمل بهذا النوع فقد أجازها الخطيب البغدادي وروي عن الحافظ أبي عبد الله بن منده أنه قال أجزت لمن قال لا إله إلا الله أما

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية صـ ٤٦٥.

(٢) انظر في تفصيل أنواع الإجازة: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١١٩ و ٤٦٦ وما بعدها والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تأليف أحمد شاكر صـ ١١٩٩ والتدريب على شرح التقريب للسيوطي صـ ٢٥٧ والتقييد والإيضاح صـ ١٨٠.

(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨١.

(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٧، وقارن بالسيوطي في التدريب صـ ٢٥٨ والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨١ والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تاليف أحمد شاكر صـ ١٢٠.

الخطيب البغدادي فقد أجازها لجميع المسلمين من كان موجوداً عند الإجازة[1].

ورفض ابن الصلاح هذا النوع اقتداء بجمهرة الحفاظ[2].

٤ ـ الإجازة للمجهول أو بالمجهول:

وصورتها أن يختار الشيخ شخصاً ويسميه ثم يجيز له رواية سماعه هو ومن يشترك معه في الاسم والنسب ومثال ذلك: أن يقول أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي وفي وقته لذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب ثم لا يعين المجاز له منهم أو يقول أجزت لفلان أن يروي عني كتاب السنن وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين.

وجمهور المحدثين على أن هذا النوع إجازة باطلة[3].

٥ ـ الإجازة للمعدوم وللطفل الصغير:

وصيغتها أن يقول الشيخ: أجزت لفلان ومن يولد له أو أجزت لك ولولدك وعقبك ما تناسلوا. وقد اختلفوا في هذا النوع فأجازها الخطيب وأبطلها الطبري وابن الصبّاغ ورجّح هذا الرأي جمهور المحدثين لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز، فكما لا يصح الإخبار للمعدوم لا يصح الإجازة للمعدوم[4].

٦ ـ إجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله أصلا:

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٦ وقارن بالتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨٢.

(٢) انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨٣.

(٣) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث صـ ١٢٨ تحقيق صبحي السامرائي بغداد ١٩٧١.

(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٧.

وتوضيحها أن يروي الطالب مرويات شيخه دون أن يسمع منه أصلاً هذه الروايات وجمهور المحدّثين أنها باطلة(١).

٧ ــ إجازة المجاز:

وصورتها أن يقول الشيخ: أجزت لك رواية ما أجيز لي روايته. والمرأى الغالب أن ذلك جائز، وممن أيد ذلك الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو الخطيب البغدادي والدار قطني(٢).

* * *

وملخص القول في الإجازة أنهم استحسنوها إذا كان المجيز عالماً والمجاز إليه من أهل العلم وأن ينطق بلفظ الإجازة ويكتبها كتابة وإذا كتب الراوي الكتاب أن يختمه حتى لا يغير أحد شيئاً.

وأما صيغ الأداء بها عند المحدثين: أجازني وأنبأني.

أما الإجازة عند اللغويين فلم تكن واضحة جلية مثلما حدث عند المحدثين بل تلقفوها من المحدثين واتبعوها في مصنفاتهم ولم يحددوا لها طرقاً وأنواعاً ولكننا نجد غالبية المصنفات المتأخرة تذكر في مقدمتها إجازة الشيخ أو سماعه لهذا المصنف. وإذا كان ابن الأنباري قد حاول أن يسير على نهج المحدثين في أصول اللغة فقد تكلم عن الإجازة واختلاف اللغويين بشأنها. قال ابن الأنباري:

«الصحيح جوازها لأن النبي ﷺ كتب كتباً إلى الملوك وأخبرت بها رسله ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفة الزكاة والديات، ثم صار

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨٦.
(٢) الخلاصة في أصول الحديث: للطيبي ص ١٠٨.

الناس يخبرون بها عنه ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة، فدل على جوازها.»

وذهب قوم إلى أنها غير جائزة لأنه يقول: أخبرني ولم يوجد ذلك وهذا ليس بصحيح فإنه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتاباً وذكر له فيه أشياء أن يقول أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا، ولا يكون كاذباً[1].

أما نماذج الإجازة عند اللغويين فممن ذكروا ذلك من اللغويين الأول محمد بن الحسن بن دريد المتوفى عام ٣٢١ هـ:

١ ـ قال ابن دريد: «أجاز لي عمي في سنة ستين ومائتين قال: حدثني أبي عن هاشم ابن محمد بن السائب، قال حدثني تابت بن الوليد الزهري عن أبيه، عن ثابت ابن عبد الله بن سباع، قال حدثني قيس بن مخرمة قال أوصى قصي ابن كلاب بنيه وهم يومئذ جماعة فقال: يا بني إنكم أصبحتم من قومكم موضع الخرزة من القلادة»[2]

ب ـ وقال ابن دريد في مقدمة كتاب المجتنى:

«وقد ضمنت هذا الكتاب أخبار أشعار سمعتها فعزوتها إلى من سمعتها وأشياء قرأتها فيما قرأت من الكتب على أشياخنا رحمهم الله إجازة ومنها سماع»[3].

ومن أمثلة الإجازة ما ذكره الناسخ في ختام تقويم اللسان لابن الجوزي:

«قرأت هذا الكتاب: تقويم اللسان على الشيخ الإمام العالم الكامل الفاضل تقي الدين أبي الحسن على بن محمد بن عبد العزيز بن محمد

---

(١) أبو البركات ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق سعد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م صـ ٨٥.

(٢) محمد بن الحسن بن دريد: الأمالي مخطوط البلدية رقم ٥٠ مجموع.

(٣) محمد بن الحسن بن دريد: المجتنى تحقيق السيد الندوي نشر حيدر أباد ١٣٤٢هـ صـ ٣.

الشافعي الأربلي في مجالس آخرها يوم السبت خامس شوال سنة ست وخمسين وستمائة وذلك بحق إجازته عن الشيخ الإمام العالم محيى الدين يوسف ولد المصنف عن المصنف»[1].

ومن أمثلة ذلك عند ابن فارس (متوفى عام ٣٩٥ هـ) ما قاله في ختام الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية ـ ما ذكره كاتب النسخة:

«فرغ نوح بن أحمد من قراءة هذا الكتاب وتصحيحه على الشيخ أبي الحسين أحمد بن فارس في يوم الاثنين تاسع شعبان من شهور سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة وسمع بقراءته أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بالغضبان، وأبو زرعه وسمع أبو الحسن على بن أحمد يقرأ على الشيخ الفاضل أبي الحسين من أوله إلى آخره بعد الإجازة»[2].

ومن أمثلة الإجازة ما أجازه مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى عام ٤٣٧ هـ لعبد الرحمن بن عتاب جاء فيها:

«أخبرنا الشيخ جابر الدين أبو بكر يحيى بن سعدون من تمام بن محمد الأزدي قال أنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب إجازة قال: حدثني الفقيه المقرىء أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي رضي الله عنه ـ قراءة مني عليه في أصله وهو يسمع قلت رضي الله عنك[3]».

أما جلال الدين السيوطي المتوفى عام ٩١١ هـ فقد ترجم لنفسه في كتابه حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة وتحدث عمن أجازوا له قال:

«وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين ولقد ألفت في هذه

---

(١) أبو الفرج ابن الجوزي: تقويم اللسان تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ١٩٦٦ ـ ختام الكتاب، (اللوحة ٣١ من النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٤٧٧ (مجموع طلعت).

(٢) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة تحقيق السيد صقر صـ ٢٧٢.

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي (م ٤٣٧هـ) ـ مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد المواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م ـ مقدمة الكتاب صـ(ي)

السنة فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة. . . . »[1]

وقال السيوطي:

«وأجازني (أي البلقيني) بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي فقرأت عليه قطعة من المنهاج وسمعته عليه في التقسيم إلى مجالس فاتتني وسمعت دروساً من «شرح البهجة» ومن حاشيته عليها ومن تفسير البيضاوي ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي فواظبته أربع سنين وكتب لي تقريظاً على (شرح ألفية بن مالك) وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه ورجع إلى قولي مجرداً في حديث[2]».

وهكذا نجد غالبية المخطوطات عند اللغويين والمحدثين تفتتح بإجازات وسماع العلماء، وهذا توثيق للنسخة ومنهج رائع للنقل العلمي. وينبغي أن نلاحظ أنه لما بطلت الرواية صارت النسبة إلى الشيوخ محصورة في الإجازة يتهافت الناس عليها وصار الأمراء يطلبونها للمباهاة وتفنن العلماء في كتابتها وتجويد أنسابها، وقد بقي العمل بها في كتب اللغة والحديث حتى قامت مقامها، الشهادات العلمية وكان الأزهر إلى وقت قريب يطلق على شهادة الليسانس «الإجازة العالمية».

رابعا: المناولة:

وقد وضحها المحدثون «بأن يدفع المحدث إلى الطالب أصلا من أصول كتبه أو فرعاً قد كتبه ويقول: هذا الكتاب سماعي عن فلان وأنا عالم بما فيه فحدّث به عني فإنه يجوز للطالب روايته عنه»[3].

---

(١) جلال الدين السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة حـ ١ صـ ١٤٢ ـ ١٤٤ ترجمة محررة.
(٢) نفس المصدر السابق والصفحة.
(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٦.

والمناولة عندهم نوعان:

أ ـ مناولة مقرونة بالإجازة:

وهي إما أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً له ويقول هذا سماعي عن فلان فاروه عنه أو أجزت لك روايته ثم يبقيه في يدي الطالب تمليكا أو حتى ينسخه.

«ومنها أن يأتي الطالب إلى شيخه بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو متيقظ ويراجع ما كتب فيه ثم يعيده إلى الطالب ويقول له: قد راجعت لك ما فيه وأجزت لك روايته عني، واعتبر هذا كثير من العلماء مثل العرض أو القراءة كما رأينا في النوع الثاني من طرق التحمل»[١].

ب ـ مناولة مجردة عن الإجازة:

وهي أن يناول الشيخ الطالب كتاباً ويقول هذا سماعي مقتصراً عليه والصحيح أنه لا يجوز له الرواية بها. ويعتبرها بعض العلماء نوعاً من أنواع الإجازة[٢] وقد استحب كثير من العلماء في القرنين الثاني والثالث الإجازة مثل ابن شهاب الزهري وربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك وغيرهم، واعتبروها مكان السماع، على حين اعتبرها بعضهم عرضاً وأكثرهم كما قلنا متفقون على العمل بها وخاصة أكثر السلف من التابعين.

وإذا كانت المناولة بدون إذن في الرواية فالمشهور أنه لا تجوز الرواية بها وحكى ابن الصلاح عن جماعة وافقوا على المناولة بمجرد إعلام الشيخ للطالب أن هذا سماعه[٣].

أما صيغ الأداء فمنهم من يجيز هنا استعمال: «قال» «وعن» «وجوز» بعض

---

(١) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث صـ ١١٠.
(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٦.
(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٩٣.

المتقدمين إطلاق حدثنا وأخبرنا في المناولة ومنهم مالك والزهري. أما الخطيب البغدادي فيعبر عن ذلك بوضوح ويقول: «وقد كان غير واحد من السلف يقول في المناولة: أعطاني فلان أو دفع إلى كتابه وشبيها بهذا القول وهذا الذي نستحسنه»[١]. أما ابن الصلاح فيرى تقييد: حدثنا وأخبرنا في المناولة بقوله: أخبرنا - أو حدثنا فلان مناولة وإجازة أو أخبرنا مناولة أو أخبرنا إذنا. . . .[٢].

أما اللغويون فلم يشيروا إلى المناولة في طرقهم ولم يعدها ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة في أصول النحو من طرق التحمل عند اللغويين، ولهذا لم يشر إليها السيوطي في المزهر ولم يتحدثوا عنها تفصيلا.

خامساً: المكاتبة:

وصورتها عند المحدثين: أن يكتب الشيخ بخطه أو ينوب غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه لطالب يحضر مجلسه أو لشخص غائب عنه ويرسل الكتاب إليه مع من يثق به[٣].

وهي نوعان:

أ ــ مكاتبة مقترنة بالإجازة:

وهو أن يكتب إليه الأحاديث ثم يذكر له إجازته بها وهو يشبه المناولة المقترنة بالإجازة في الصحة والقوة.

ب ــ مكاتبة غير مقترنة بالإجازة:

وذلك بأن يكتب إليه الشيخ: قال حدثنا فلان، وقد منع الرواية بالمكاتبة بدون إجازة جماعة مثل أبي الحسن الماوردي والآمدي وابن السقطان،

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٧.
(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٩٤.
(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٩٧.

وأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين مثل أيوب السختياني ومنصور بن المعتمر والليث بن سعد وغيرهم. وقد رجح بعضهم المكاتبة مع الإجازة على المناولة مع الإجازة حتى إن بعضهم ذهب إلى أنها أرجح من السماع وأوثق[1]، وقد استحب الخطيب البغدادي أن تكون الكتابة بخط المحدث ولم ير ذلك لازما فإن كلف غيره الكتابة عنه يعين ذلك مثل أن يقول وكتابي هذا إليك بخط فلان، وكل هذا إليك بخط فلان، وكل هذا من باب الحيطة والمقصود أن يثبت عند المكاتبة أن ذلك الكتاب من الراوي المجيز تولاه بنفسه أو أمر غيره يكتبه عنه[2].

أما صيغ الأداء في المكاتبة عند المحدثين أن يقول: كتب إلى فلان ـ قال حدثنا فلان بكذا وكذا، وهو مذهب أهل التحري والنزاهة. ويمكن أن يقول أخبرني به مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك من العبارات[3].

أما اللغويون فقد حاول ابن الأنباري أن يبين طريقة اللغويين في التحمل من مكاتبة ولكنه لم يستدل عليها بنصوص[4]، وحاول السيوطي في المزهر أن يورد لنا نصوصاً تبين هذه المكاتبة مثل ما ذكره ثعلب في الأمالي: «بعث بهذه الأبيات إلى المازني، وقال أنشدنا الأصمعي:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا قلبه عن آل ليلى وعن هند. .[5].

ومنها ما ذكره الترميسي في نكت الحماسة: أخبرنا أبو أحمد الحسن بن سعيد العسكري فيما كتب به إليّ، وحدثنا المرزباني فيما قرىء عليه وأنا حاضر أسمع قالا:

---

(١) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث صـ ١١٢.
(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٦٨.
(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٩٧.
(٤) ابن الانباري: لمع الادلة في اصول النحو تحقيق سعيد الافغاني صـ ٤٥.
(٥) ثعلب: أمالي ثعلب صـ ١٧٦.

أخبرنا محمد بن يحيى قال: حدثنا الغلابي قال: حدثنا إبراهيم بن عمر، قال: سأل الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت:

من يسأل الصعلوك أين مذاهبه

فلم يعرفه أحد، فقال إسحاق الموصلي: الأصمعي مريض، وأنا أمضي إليه فأسأله عنه فقال الرشيد: احملوا إليه ألف دينار لنفقته، واكتبوا في هذا إليه، قال فجاء جواب الأصمعي وأنشدنا خلف لأبي النشناش والنهشلي:

وسائلة أين الرحيل وسائل ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه[1]

ولكن هذه النصوص التي أوردها السيوطي لا تقترب من منهج المكاتبة عند المحدثين فالنص الأول لا يوضح مكاتبة ولا نوعها، والثاني وقد بين أن الرشيد كتب إلى الأصمعي فلا ينطبق عليه المكاتبة، فليس من شيخ إلى طالب، أو من طالب إلى شيخ.

* *

سادساً: الإعلام:

«وطريقته أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه من فلان، دون أن يأذن له في روايته عنه[2]. وقد اختلف المحدثون في هذه الطريقة:

أ ــ أجازها كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول وعلماء الظاهرية وغيرهم وبه أخذ القاضي عياض في الإلماع، واستدل على ذلك لأن اعترافه به وتقديمه له أنه بسماعه كتحديثه له بلفظه وقراءته عليه إياه وان لم يجزه[3].

ب ــ رفضه من المحدثين النووي والغزالي وابن الصلاح وقالوا لا تجوز به الرواية

(١) ديوان الحماسة: حـ١ صـ ١١٥.
(٢) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث صـ ١١٣.
(٣) القاضي غياض اليحصبي: الإلماع في أصول الرواية تحقيق السيد صقر صـ ١٢٣.

واستدلوا على ذلك بأن الشيخ لا يجيز روايته للطالب لأنه قد يكون الكتاب سماعه بإذن له في ذلك لأنه يعرف أن بالطالب ضعفاً أو خللا ولا يريد أن يفصح له عن ذلك(١).

وصيغ الأداء: أعلمني شيخي بكذا. ولم نجد عند اللغويين منهجاً للإعلام ولم نشاهد نصا يدل على ذلك.

سابعاً: الوصية:

وصورتها أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها. وقد اختلف المحدثون في جواز الرواية بها على رأيين:

أ ــ رخص بعض السلف في الرواية للموصى وشبهوا ذلك بالمناولة والإعلام وجواز الرواية بهما.

ب ــ والرأي الثاني أنه لا تجوز الرواية بالوصية وهو رأى غالبية المحدثين(٢).

ولم نجد للغويين منهجاً للوصية ولم يتحدثوا عن الرواية بها.

ثامناً: الوجادة:

وصورتها عند المحدثين «أن تقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ولم يسمعها منه هذا الواحد لا له منه إجازة ولا نحوها فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان، ويسوق في الإسناد والمتن أو يقول وجدت أو قرأت بخط فلان ويذكر الباقين...»(٣).

والوجادة ليست نوعاً من أنواع الرواية كما سنرى وإنما ذكره العلماء في هذا الباب لبيان حكمها وما يتخذه الناقل في سبيلها.

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٩٨.
(٢) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث تحقيق إبراهيم السامرائي صـ ١١٤.
(٣) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث صـ ١١٣.

والوجادة بمفهومنا الحديث هي النقل من الكتب.

أما العمل بالوجادة اعتماداً على ما يوثق به فقد نقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز وعن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز ذلك. واتجه بعض المحققين من الشافعية بوجوب العمل بالوجادة عند حصول الثقة وقد اعتبر النووي وابن الصلاح وغيرهم أن هذا هو الصحيح الذي لا يتجه غيره في هذه الأزمان على الرواية لتعذر شروط الرواية في هذه الأزمان فلم يبق الآن إلا مجرد وجادات(١).

وإذا كنا نرى بعض قدامى المحدثين يعتبرون الوجادة آخر مرتبة من مراتب العلم وأدائه على حين في عصرنا الحاضر هي أولى مراتب التلقي والأداء ولذلك نرى أصحاب النقد التاريخي في العصر الحديث يعتبرون الوجادة الطريقة المثلى لتلقي العلم وأدائه واتهامهم النقل الشفهي بالتحريف على العكس من السلف لكننا نلتمس لسلفنا العذر لأنهم كانوا قريبي عهد بالمصادر العلمية ورواته ورجاله فكانوا يستطيعون أن يسمعوا العلم مباشرة أما في عصرنا الحاضر فهذا من الصعوبة بمكان، فلقد مرت أزمان كثيرة على المصادر الأولى للعلم وأصبحت الرواية الشفوية أمراً متعذراً، ويكفي لسلفنا من المحدثين أنهم حفظوا لنا التراث من خلال الرواية الشفوية فظل حياً نابضاً الى يومنا هذا.

أما اللغويون فقد أشار ابن الأنباري إلى هذه الطريقة في كتابه لمع الأدلة في أصول النحو، وحاولنا أن نستخرج بعض النصوص التي تدل على أنهم استخدموا الوجادة منذ زمن بعيد وما زالت هي الطريقة الغالبة اليوم ومن ذلك ما ذكره أوائل اللغويين مثل القالي في الأمالي قال: قال أبو بكر بن أبي الأزهر وجدت في كتاب أبي حدثنا الزبير بن عباد ولا أدري عمن هو قال: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز عن المغيرة بن عبد الرحمن قال: خرجت في سفر فصحبني رجل. . . . »(٢)، وفي الأمالي

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٩٧.

(٢) ابو علي القالي: الأمالي جـ ١ صـ ٢٢٣.

أيضاً: « قال أبو بكر بن الأنباري وجدت في كتاب أبي عن أحمد بن عبيد عن أبي نصر: كان الأصمعي يقول: الجلل: الصغير اليسير، ولا يقول: الجلل العظيم. . »[1]، وفي مجمل ابن فارس وجدت بخط سلمة: أمات البهائم وأمهات الناس. . . .[2]، وفي صحاح الجوهري أحقد القوم: إذا طلبوا من المعدن شيئاً فلم يجدوا، هذا الحرف نقلته من كتاب ولم أسمعه. وفيه أيضاً: تقول العرب فلان ساقط بن ماقط بن لاقط تتساب بذلك، فالساقط: عبد الماقط، والماقط: عبد اللاقط، واللاقط: عبد معتق نقلته من كتاب من غير سماع[3].

وقد أقر كثير من اللغويين بنقلهم من الكتب عند تأليفهم كتبهم ومثال ذلك ما ذكره أبو الفرج بن الجوزي م ٥٩٧ هـ في مقدمة كتابه: تقويم اللسان: وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية كالفراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم وابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب وأبي هلال العسكري ومن تبعهم من أئمة هذا العلم وإنما لي فيه الترتيب والاختصار[4].

وقال ابن منظور في مقدمة لسان العرب: «وليس في هذا الكتاب فضيلة أمت بها ولا وسيلة أتمسك بسببها سوى أنّي جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهوم. . . »[5].

وبذلك صارت الوجادة هي الطريقة الوحيدة عند اللغويين وعند مؤلفي العصر الحديث.

ونستطيع أن نستنتج أن المحدثين اعتبروا السماع ثم القراءة ثم الإجازة أهم

---

(١) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ٢٣.

(٢) الجوهري: الصحاح حـ ١ صـ ٧٥ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

(٣) نفس المصدر حـ ١ ص ١٢٣.

(٤) ابو الفرج الجوزي: نقويم اللسان صـ ٢ تحقيق دكتور عبد العزيز مطر ١٩٦٦.

(٥) ابن منظور؛ لسان العرب صـ ٤ المقدمة ط بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ.

مراتب نقل العلم ثم اختلفوا في بقية الطرق. وأنّ اللغويين حاولوا تقليد المحدثين وبخاصة في السماع والقراءة والإجازة وأن للمحدثين فضل السبق وفضل الدقة والتقنين.

الفصل الثالث

نقد السّند
عندَ المحدّثين واللغويين

حين نتحدث عن موضوع السند فإننا نتحدث عن خصيصة أساسية من خصائص التفكير الإسلامي، إذ لا مراء أن دراسة السند تمثل إنجازاً عقلياً هائلاً في تاريخ الحركة العقلية البشرية التي شغلت نفسها منذ القديم بنقل الخبر ولم تقدم فيه حتى عصرنا الحديث ما قدمه المسلمون حين درسوا موضوع السند. ولا يذكر السند إلا ويذكر «الحديث» فهما لفظتان متلازمتان لا نستطيع أن نتصور في الفكر الإسلامي واحدة منهما دون الأخرى وعليه فإننا لا نرى مجالا لأن نبسط الرأي في تأكيد نشأة السند نشأة حديثية أو أن علماء الحديث كانوا أسبق إليه من غيرهم.

فهذا ميدان حديثي محض لم يمتلكه أحد قبلهم ولم يوسعه أو يشعبه أو يفصل فيه مثلما فعلوا هم فيه ومن ثم لا نجد فرصة واحدة للشك حين نرى ميدانا آخر من ميادين الحركة العلمية يتحدث عن السند حديثاً ما إلا وكان متأثراً في ذلك بعلماء الحديث.

ونبدأ أولا بتحديد المصطلح عند أهل الحديث ثم نتبع تاريخه وطريقة تصنيفهم فيه.

فالسند في الاصطلاح عند المحدثين: هو طريق المتن أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سنداً، إما لأن السند يعتمد عليه

في نسبة المتن إلى مصدره أو لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه[1].

أما الإسناد في الاصطلاح عند المحدثين: فهو رفع الحديث إلى قائله أي بيان طريق المتن رواية الحديث مسنداً.

وقد يطلق الإسناد على السند ولهذا نجد المحدثين يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد[2].

وقد بدأ الإسناد في الحديث الشريف بصورة شفوية بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد وضع أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول شروط الرواية وهو شرط الإسناد الصحيح إذ احتاط في قبول الأخبار فكان لا يقبل من أحد إلا بشهادة على سماعه من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم[3] ـ ثم كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يتحرى ويتثبت الأخبار، وكان مثل أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ في حفظ السنة والتثبت من الخبر، وهكذا كان السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم يتحرون الدقة ولم يكثروا من الرواية مخافة رفع التدبر والتفقه فالتزموا الاعتدال فيها[4].

ثم كانت فتنة عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وخاض الناس في ضروب من الشك والقلق فكان منهم من لا يتوقى ولا يتثبت وزاد من الأمر سوءاً وضع الحديث لأغراض سياسية وغير ذلك، وبعد أن دونت أوائل الكتب ورأوا ما دخل على الحديث الشريف من التأويلات والتزيد والوضع كان لا بد من إظهار الصحيح منه بأسماء الذين صح نقله عنهم وكان هذا هو الإسناد، وكان الصحابة معروفين ومشهورين في نقلهم فلم يكن هناك عامل على الإسناد الصحيح وكان منهم جماعة بالحجاز والبصرة والكوفة وغيرها من البلاد وأدركهم التابعون وربما كان عند بعض

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي ص ٥، وانظر شرح الزرقاني على البيقونية صـ ٩.
(٢) انظر: التدريب للسيوطي ص ٦.
(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٦٥.
(٤) الخطيب البغدادي: : تصرف أصحاب الحديث، طبع المكتبة السلفية بالمدينة سنة ١٩٧٩م ص ٩٨.

الصحابة ما ليس عند الآخر فاضطر الآخذ منهم أن يضبط أسانيد ما حمله، ولما اهتم المحدثون بالرحلة إلى الصحابة في الأمصار تعددت طرق الرواية ومن هنا وجب على المحدثين أن يبينوا إسناد كل طريقه[1].

ولقد تدرج ظهور السند مع المراحل الأولى لتكوين علوم الحديث واهتم المحدثون به بعد الفتنة. يقول ابن سيرين (المتوفي عام ١١٠ هـ) «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فلما وقعت نظر من كان من أهل السنة أخذوا حديثه ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه[2]». وقد كثر طالبو الحديث ورواته وتشعبت الأسانيد وانصرفت عناية المتأخرين من المحدثين إلى تمحيص ما يروى وتصحيح أمهات الكتب مثل الموطأ لمالك بن أنس وصحيحي البخاري ومسلم، والنظر في أسانيدها إلى مؤلفيها وانصرف جماعة منهم إلى الاتساع في الإسناد فطلبوا الحديث الواحد من طرق مختلفة قد تبلغ عشرين طريقاً بمسانيدها واستبحروا في الحفظ لذلك[3].

وقد كانت قيمة الإسناد للمحدثين كبيرة بل رفعت أمة الإسلام بهذه الخاصية التي لا نجدها في أمم أخرى، قال ابن المبارك «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[4]، وقال النووي «الإسناد سلاح المؤمن»[5]، وذكر ابن حزم في كتابه «الفصل في الملل والنحل» فصلا في وجوه النقل عند المسلمين، ثم قال: «وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلا»[6]، ثم ذكر ابن حزم أن السند بين اليهود وبين نبيهم موسى ـ عليه السلام ـ منقطع «حيث بينهم وبين موسى عليه السلام

---

(١) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي صـ ٤ (١).
(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال تحقيق على البجاوي صـ ٣.
(٣) الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث صـ ٤ طبع المدينة المنورة ١٩٧٨م.
(٤) القاضي عياض اليحصبي: الإلماع في أصول الرواية والسماع تحقيق السيد صقر صـ ١٩٤. وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري صـ ٦ طبع دار الكتب ١٩٣٧م.
(٥) النووي: التقريب طبع مع شرح صحيح مسلم للكرماني حـ ١ صـ ٥.
(٦) ابن حزم: الملل والنحل حـ ٢ صـ ٨١ الى ٨٤.

أزيد من ثلاثين عصراً في أزيد من ألف وخمسمائة عام وأما النصارى فليس عندهم من طبقة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط، على أنّ مخرجه من كذاب قد ثبت كذبه»[1].

ونستطيع أن نوجز ذلك بأن اهتمام المحدثين بالتزام الإسناد في رواية الحديث مرده إلى أمرين:

أمر داخلي ومبعثه نفس الراوي ومصدره شعوره بالتحرج الديني وفي الإسناد المتصل ما يجعل المحدث يطمئن إلى أن غيره من شيوخه وشيوخ شيوخه ثم الصحابة والتابعين يشتركون معه في تحمل تبعة هذا الحديث ونقله.

وأمر خارجي وهو أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنة أو هو السنة كلها وهو لذلك مصدر من مصادر التشريع الإسلامي ولذلك من التدقيق والتحقيق ومما يبعث الأمن في نفوس السامعين ويوحي إليهم بالثقة في حديث المحدث أن يصل بين عصره وعصر الرسول الكريم بسلسلة متصلة من الرواة المحدثين كلهم يشهد أنه سمعه ممن قبله حتى يصل الإسناد إلى الصحابة فالرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولهذا كان كثير من الصحابة والتابعين يتخرجون من رواية الحديث بل ورد عنهم نهي صريح عن التحديث والإكثار منه.

ونلاحظ أن كثيراً من المحدثين صحابة وتابعين يتخففون من أعباء هذا الحرج وقسوته باللجؤ إلى الشعر وإنشاده قال مطرف: «خرجت من عمران بن حصين (المتوفي عام ٥٢ هـ) من الكوفة إلى البصْرة فما أتى علينا يوم إلا ينشدنا فيه شعراً ويقول إن لكم في المعاريض لمندوحة عن الكذب»[2].

أما **الإسناد في اللغة** فقد ظهر لأسباب ترجع أهمها إلى أمرين:

الأول أن العلماء كانوا يضعفون من يقتصر في علمه على الأخذ من الصحف

---

(١) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ٨٣.
(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم حـ ١ صـ ٢٥.

دون أن يلقى العلماء ويأخذ عنهم في مجالس علمهم ويسمونه صحفياً ومن هنا اشتقوا كلمة (التصحيف) وأصله «أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب»(١).

ولم يكن الإسناد في اللغة إلا دفعاً لهذه التهمة وهي حجة يقدمها العالم على أنه أخذ علمه من أفواه الشيوخ في مجالس العلم، فإذا ما بلغ هذا العالم من العلم شأوا بعيداً وعرفت منزلته بين العلماء واشتهر أمر شيوخه وأنه أخذ العلم عن فلان وفلان من مجالسهم وحلقات درسهم فلا عليه بعد ذلك أن يهمل الإسناد أو يحذفه تارة مطمئناً أن ذلك لن يضيره.

أما إذا كان أمر العالم على غير ذلك الوجه وكان متهما بأنه يمنح من ذات نفسه وأنه لم يأخذ ما يروي عن شيوخ العلم قبله فحينذاك يتصدى له أهل العلم والرواية يطالبونه بالإسناد، ويذهب إلى هذا الرأي الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه مصادر الشعر الجاهلي(٢).

الثاني: يذهب مصطفى صادق الرافعي في كتابه «تاريخ آداب العرب»(٣) إلى أن سبب الإسناد اللغوي هو الكذب في الأخبار فقد نشأ عدد من الرواة يأخذون من الأخبار المكذوبة وأن العلماء لم يهتموا بأمرهم إلا حيث يكون الخبر مظنة الشاهد أو موضع المثل فهناك يطالبونه بالإسناد.

ومن أوائل الإسناد اللغوي الإسناد المنسوب إلى أبي الأسودالدؤلي (المتوفى عام ٦٩ هـ) الذي نسبه إليه نصر بن عاصم في وضع العربية وهو إسناد علمي بحت ومعروف عند النحاة بتعليقة أبي الأسود(٤).

---

(١) الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف صـ ٢.
(٢) الدكتور ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية طبعة دار المعارف صـ ٢٦.
(٣) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب حـ ١ صـ ٢٩٠.
(٤) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٤م.

هذا هو بداية الأسناد عند المحدثين واللغويين وأسبابه كما رأينا عند الفئتين هو الأحتياط والتثبت وأحيانا عند اللغويين إظهار المشافهة كعنصر من عناصر العلم اللغوي في مراحله الأولى.

* * *

ثانياً: التقسيم الوصفي للحديث واللغة
بالنسبة للسند وعلاقته بنقد السند

قبل أن نتحدث عن تقسيم الحديث واللغة إلى أقسام بالنسبة للإسناد ينبغي أن نعلم أن المحدثين قسموا الإسناد إلى قسمين أساسيين:

أ ـ إسناد عال. ب ـ إسناد نازل.

أما الإسناد العالي وهو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرويه ذلك الحديث بعدد أكثر. وطلب العلو سنة ولذلك استحبوه للرحلة حتى يقتربوا من الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، وعلو الحديث يبعده عن الخلل والتطرق إلى كل راو. قال الإمام أحمد بن حنبل: «الإسناد العالي سنة عمن سلف»[1]، وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيت خالٍ وإسناد عالٍ[2].

والعلوم خمسة أقسام[3]:

الأول: وهو أجلها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح نظيف خال من الضعف مثل ثلاثيات البخاري[4].

---

(١) و(٢) : العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٥٧ وقارن بالباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير صـ ١٦.

(٣) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث صـ ٥٣.

(٤) الثلاثيات هي الأحاديث التي يكون عدد رواتها إلى الصحابة ثلاثة رواة، قال الكتاني: الثلاثيات

الثاني: أن يكون الإسناد عالياً للقرب من إمام من أئمة الحديث مثل الأعمش وابن جريج ومالك وشعبة وغيرهم مع صحة الإسناد إليه[1].

الثالث: علو الإسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة مثل الكتب الستة والموطأ وغيرها.

وصورته أن تأتي لحديث رواه البخاري مثلا فترويه بإسنادك إلى شيخ البخاري، أو شيخ شيخه وهكذا ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عدداً مما لو رويته عن طريق البخاري[2]. وقد اعتنى بهذا القسم المتأخرون وقسموا هذا النوع أقساماً أخرى تبعاً لتقسيم ابن الصلاح[3]، ولكن ابن كثير يعتبر هذه الأقسام الفرعية أنواعاً قليلة الجدوي بالنسبة إلى بقية الفنون[4]. وملخص هذه الأقسام[5] الفرعية من النوع الثالث للعلو:

أ ــ الموافقة: وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقة عنه.

ب ــ البدل: وهو الوصول الى شيخ غير شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما روى عن طريقه عنه.

حـ ــ المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

د ــ المصافحة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

للبخاري هي اثنان وعشرون حديثا جمعها الحافظ بن حجر وغيره وشرحها غير واحد، انظر الكتاني في الرسالة المستطرفة طبع دمشق صـ ٩٧.

(١) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث صـ ٥٤.

(٢) و (٣): العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٥٨.

(٤) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث ـ ص ١٦١.

(٥) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٥٩.

الرابع: العلو بتقدم وفاة الشيخ الذي تروي عنه عن وفاة شيخ آخر وإن تساوياً في عدد الإسناد.

الخامس: العلو بتقدم السماع أي بتقدم السماع من الشيخ فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه بعده.

ثم هناك الإسناد النازل وهو ضد العلو وكل إسناد عال يقابله نوع من الإسناد النازل ويقصدون به كثرة عدد الرواة. ولكن هل العلو أفضل أم النزول؟

أ ـ العلو أفضل من النزول على الصحيح لأنه يبعد كثرة احتمال الخلل عن الحديث والنزول مرغوب عنه وهذا إذا تساوى الإسناد في القوة.

ب ـ ويكون النزول أفضل إذا تميز الاسناد النازل بفائدة كأن يكون رجاله أوثق من رجال الإسناد العالي أو أحفظ أو أفقه.

قال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال» وقال السلفي: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق»(١).

وغني عن البيان أن علماء اللغة لم يعرفوا شيئاً ذا بال في تصنيف الإسناد إلى عال وإلى نازل بسبب انتهاء الإسناد عندهم إلى عدد من الرواة الأوائل دون أن يتخطاهم إلى من سبقهم من العلماء أو الرواة.

وقد قسم المحدثون الحديث إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ ـ حديث صحيح.
ب ـ حديث حسن.
حـ ـ حديث ضعيف.

---

(١) السيوطي: التدريب على شرح التقريب، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ص ١٨٨.

أ ــ أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً[١].

ويهمنا هنا أن نعرف أن شرط الصحيح أن تصل سلسلة الإسناد إلى الرسول ـ (ﷺ) ـ متصلة من راوي الحديث وهو أول مراتب الحديث عند المحدثين، وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه. والمعروف أن أول من جمع الصحيح أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وهما أصح كتب الحديث، وقول الجمهور إن البخاري أرجح وهناك طائفة من علماء المغرب وأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم يفضلون صحيح مسلم. وقد اشترط البخاري في كتابه أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه ولم يشترط مسلم السماع من الشيخ بل اكتفى بمجرد المعاصرة[٢]. وأما ما قاله الإمام الشافعي «لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك[٣]» فقد قال ذلك قبل البخاري ومسلم. أما ما ذكره الخطيب البغدادي والحاكم عن تسمية كتاب الترمذي «الجامع الصحيح» فهو تساهل منهما وكذلك قول الخطيب في كتاب السنن للنسائي «أنه صحيح فيه نظر» وقول الحافظ المديني عن مسند الإمام أحمد أنه صحيح، فقول ضعيف فإن فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة مثل أحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص[٤]. وهكذا قول الحافظ السلفي المتوفي عام ٥٧٦ هـ في الأصول الخمسة يعني البخاري ومسلماً وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ـ أنه اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب فتساهل منه وقد أنكر ذلك ابن الصلاح وغيره[٥].

---

(١) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة شرح نخبة الفكر ص ١١ وقارن بالتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ٢٠، والخلاصة للطيبي ص ٢٥.

(٢) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث صـ ٢٧، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير صـ ٢٥.

(٣) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث صـ ٢٦.

(٤) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي صـ ٩ (١)، وانظر الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث صـ ٨.

(٥) التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٦٢.

وقد ذكروا بالنسبة للحديث الصحيح موضوعين يتصلان بالإسناد:

أ ـ قولهم: صحيح الإسناد، معناه خوفهم وورعهم أن يقولوا «صحيح الإسناد» خشية أن يكون المتن شاذا أو معللا فيصح السند دون المتن وفي هذه الحالة لا تستلزم صحة الإسناد صحة المتن. وقال ابن حجر: «والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح إلى قوله: صحيح الإسناد إلا لأمر ما»[1].

ب ـ قولهم: أصح الأسانيد:

رأى المحدثون أن بعض الأسانيد الصحيحة أعلى مرتبة من غيرها لتوفر أعلى درجات القبول وأكمل صفاة الرواة فيها فأطلقوا عليها أصح الأسانيد. وقد اختلفوا في ذلك فقال بعضهم أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، وقال بعضهم أصحها ما رواه سليمان الأعمش عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود[2]. وقال الإمام البخاري وغيره أصحها ما رواه الإمام مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما ويسمى هذا الإسناد سلسلة الذهب[3].

الحديث الحسن: وقد عرفه المحدثون بما قاله الخطابي: هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله[4]، وهذا التعريف يسير عليه أكثر المحدثين ويقبله أكثر العلماء. وروي عن الترمذي أنه يريد بالحسن: أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً ويروى عن غيره وجه نحو ذلك[5].

وقال ابن الصلاح قال بعض المتأخرين (يعني أبو الفرج بن الجوزي في كتابه

---

(١) محمد محفوظ الترميس: منهج ذوي النظر في شرح نخبة الفكر صـ ٣٩ طبع الحلبي ١٩٥٥م.

(٢) و (٣): الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٥٣ وانظر فتح الغيث للعراقي صـ ١١ ـ ١٤ جزء اول، وتدريب الراوي صـ ٣٠ ـ ٣٣.

(٤) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر ـ صـ ١٢.

(٥) العراقي: التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٣.

الموضوعات والعلل المتناهية) «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، هو الحديث الحسن ويصلح للعمل»[1].

ويعتبر المحدثون أن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن فهو الذي اهتم بذكره[2].

جـ ـ الحديث الضعيف: وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن المذكور[3].

وقد انتقلت مصطلحات الصحيح والحسن إلى علماء اللغة منذ فترة مبكرة أيضاً فنحن نجد في مواضع كثيرة من كتاب سيبويه وصفا لتراكيب لغوية يحدد بعضها بأنها «اللغة العالية» أو هي «الصحيحة» أو هي «لغة حسنة» أو هي «لغة ضعيفة» أو هي «لغيّة»، ثم نجد بعد ذلك أصداء واضحة لهذه المصطلحات في كتب المعاجم على وجه الخصوص بل إن بعضها اتخذ لنفسه عنوان «الصحاح».

ومن الذين اهتموا بإظهار الصحيح من اللغة محمد ابن الحسن بن دريد (المتوفي عام ٣٢١هـ) في كتابه «الجمهرة» قال في المقدمة «وإنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي المستنكر[4]» وهو بهذه المقدمة لا يوضح لنا أنه لا يلتزم الصحيح وإنما يخرج الوحشي والغريب، ولكنه في مواد الكتاب يذكر الثنائي الصحيح ثم الثلاثي الصحيح وهكذا[5]، ولكنه رغم اتباعه هذا المنهج فإنه اتهم بافتعال اللغة والتزيد فيها[6].

---

(١) انظر المصدر السابق صـ ٤٥.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر صـ ٤١.

(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٦٣ وقارن بالباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تأليف أحمد شاكر صـ ٤٤.

(٤) محمد بن الحسن بن دريد: الجمهرة تحقيق محمد مجيب السورتي وكرنكو- حيدر آباد سنة ١٣٣٤هـ حـ ١ ص٢.

(٥) نفس المصدر السابق: حـ ٣ ص ٤٩.

(٦) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة سنة ١٩٦٧م. المقدمة ص ٣٠.

أما أبو منصور الأزهري المتوفى عام ٣٧٠ هـ فيؤلف كتابه «التهذيب» وكان الهدف منه تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت على يد سابقيه ومعاصريه وكان هدفه إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب وتصحيح ما دخل اللغة من أخطاء وتصحيفات»[١].

وفي أواخر القرن الرابع ظهر معجم عربي يحقق محاولة التزام الصحيح من الألفاظ هو «تاج اللغة وصحاح العربية» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الذي اشتهر كتابه «بالصحاح».

وفي أواخر القرن الرابع ظهر معجم عربي يحقق محاولة التزام الصحيح من الألفاظ هو «تاج اللغة وصحاح العربية» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الذي اشتهر كتابه «بالصحاح» وقد نبه على ذلك في مقدمة كتابه فقال: «أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله مقام منزلتها»[٢].

أما ابن الأنباري (متوفى ٥٧٥ هـ) فقد حاول محاكاة المحدثين في ذلك وقال «إن الصحيح من اللغة ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حد الصحيح من الحديث»[٣].

وأراد السيوطي أن يفعل نفس الشيء فذكر النوع الأول من كتابه: وهو معرفة الصحيح ويقال له الثابت والمحفوظ[٤]، ولكنه لم يحدد لنا مصطلح الصحيح في اللغة واستطرد في مسائل فرعية لها علاقة بسيطة بالصحيح مثل سعة اللغة والحكمة في وضع اللغة[٥].

ونستطيع أن نقول إن اختيار الصحيح في اللغة كانوا يقصدون به إبعاد المزيف

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٣٢.
(٢) الجوهري: مقدمة الصحاح ص ٧.
(٣) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق سعيد الأفغاني ص ٥٣.
(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة حـ١ ص ٧.
(٥) نفس المصدر السابق: ص ٣٠ - ٧٠.

والملفق من اللغة ولا يقصدون إسناد الصحيح من الراوي إلى ما قاله من الرواة الأوائل أو إلى العربي الفصيح. ومثل ذلك في الحديث الحسن فإنهم لم يعرفوا نوعاً مثل هذا النوع عند المحدثين وكذلك الضعيف.

وكما قسم المحدثون الحديث باعتبار قوته وضعفه قسموه باعتبار عدد نقلته إلى ثلاثة أقسام:

أ ــ الحديث المتواتر: وهو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه على ألا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند وهو أعلى مراتب النقل، ومن أمثلة ذلك حديث: إنما الأعمال بالنيات، وحديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[١]. ولم يفصل المحدثون في شروطه لأنه ليس من مباحث علم الإسناد الذي يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه لأنه يجب العمل به من غير بحث[٢].

ب ــ الحديث المشهور: وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنتين ولم يبلغ حد التواتر[٣].

حـ ــ خبر الآحاد: وهو ما رواه الواحد أو الاثنان فأكثر مما لم تتوفر فيه شروط المشهور أو المتواتر ولا عبرة للعدد فيه بعد ذلك[٤].

وينبغي أن نلاحظ أن للمحدثين نوعاً آخر يشبه الآحاد وهو الفرد أو المفرد أو ما يسمونه بالإفراد ويطلق عليه البعض اسم «الغريب» بالنسبة للفرد النسبي[٥] ولذلك قالوا: الفرد نوعان: فرد مطلق ـ وفرد نسبي. فالفرد المطلق وهو ما تفرد به راو واحد عن جميع الرواة مثل أن يتفرد بالحديث جماعة عن الرسول ﷺ أو تابعي عن صحابي

---

(١) الإمام البخاري: صحيح البخاري حـ ١ باب النية
(٢) الغزالي: المستصفي: حـ ١٨ صـ ٨٥ وقارن بشرح نخبة الفكر صـ ٤.
(٣) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر صـ ٥.
(٤) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام صـ ٦٧ والمستصفى للغزالي حـ ١ صـ ٩٣.
(٥) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر صـ ٥.

أو تابع التابعي عن التابعي، وقالوا إذا انفرد الراوي بحديث وخالف فيه غيره فأمامنا ثلاث حالات:

الأولى: إذا كانا متساويين في الحفظ والضبط ولا يمكن ترجيح مروي أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح لاستوائهما في كل الشروط حينئذ يكون المروي مضطرباً.

الثاني: أن يكون المتفرد بالحديث ثقة مخالفاً من هو أولى منه فيكون حديثه شاذاً.

الثالث: إذا كان المتفرد بالحديث ضعيفاً ومخالفاً للثقات فيكون حديثه منكراً[١].

أما الفرد النسبي وهو ما حكم بتفرده بالنسبة لصفة معينة أي قيد بصفة خاصة وإن كان الحديث بنفسه مشهوراً وهو أنواع:

أ ـ ما قيد ببلد معين مثل تفرد بهذا الحديث أهل مكة أو أهل المدينة.... الخ

ب ـ ما قيد بثقة كقولهم لم يرو حديث كذا ثقة إلا فلان[٢].

حـ ـ ما قيد بإمام أو حافظ ونحوه مثل قولهم تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان أو لم يرو حديث كذا عن فلان إلا فلان[٣].

ويسمى الفرد النسبي (الغريب)[٤].

أما اللغويون فقد حاول ابن الأنباري أن يستدل على المتواتر والآحاد اقتداء بالمحدثين وقال: «اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١١٥ وقارن بتدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي صـ ١٥٩.

(٢) نفس المصدرين السابقين ونفس الصحيفتين.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النووي صـ ١٦٠.

(٤) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر صـ ١٦٦ و ١٦٧.

العلم. أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ، والأكثرون على أنه يفيد الظن وشرط التواتر أن يبلغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب»[1].

ثم تحدث ابن الأنباري عن شوط التواتر وذكر اختلاف العلماء في عدد النقلة التي لا يجوز معهم الكذب ومنها ما ذكره بعضهم أنهم يجب أن يكونوا سبعين وقال آخرون بل أربعون وقال آخرون اثنى عشر أو خمسة ورجح ابن الانباري الرأي الأول ولم يستدل عليه بدليل. وذلك يرى ابن الأنباري أنَّ اللغة المتواترة لغة القرآن الكريم ولغة الحديث الشريف ما نقله وأجمع عليه علماء اللغة ولم ينفرد منه واحد برأي مستقل.

وقد حاول السيوطي أن يبين لنا أمثلة المتواتر في اللغة مما لم يرد في القرآن الكريم مثل أسماء الأيام والشهور والفصول وأسماء الفاكهة والحبوب... الخ[2] ولكن السيوطي ذكر بعض الأمثلة التي وردت في القرآن ومنها (القميص) التي وردت في سورة يوسف[3] ثم يذكر ألفاظاً أعجمية الأصل ثم شاعت على ألسنة العرب وأنهَّا من المتواتر ومن أمثلتها الكف، الساق، الفراش، المكيال، ومن هذه الأمثلة كلمات وردت في القرآن الكريم مثل الحلال - الحرام - الحسد - الكتاب - الغاشية - الفلك - المشرق - المغرب[4].

ولكن السيوطي لم يحدد لنا هل يقصد بهذه الأمثلة العربية أو الأعجمية المعربة أنهَّا هي المتواتر وما عداها فهي آحاد، لا أظنه يقصد ذلك وإنمَّا أراد أن يضرب أمثلةً

---

(١) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق سعيد الأفغاني صـ ١٤٣ وقارن بالاقتراح للسيوطي صـ ٨٥ تحقيق دكتور قاسم أحمد.

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة حـ ١ صـ ١١٩ - ١٢٠.

(٣) سورة يوسف: آية ٢٧.

(٤) وردت الغاشية في أول سورة الغاشية، والكتاب في كثير من سور القرآن الكريم من أهمها أول سورة البقرة آية (٢)، والمشرق والمغرب (رب المشرقين ورب المغربين) سورة الرحمن: آية ١٧، ... وكل في فلك يسبحون، ... وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون: سورة يس آيات ٤٠ و ٤١.

للمتواتر على ألسنة الناس وهو بهذا يناقض نفسه لأنه تحدث قبل ذلك عن المتواتر وأنَّه ما اتفق عليه علماء اللغة ولم ينفرد أحد بروايته بمفرده[1].

أما المفرد فقد كتب ابن جنى في الخصائص عنه وقسَّمه أقساماً:

أ ــ أن يكون فرداً بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة في أطباق العرب على النطق به وهو مقبول.

ب ــ أن يكون فرداً بمعنى أنَّ المتكلم به من العرب واحد ويخالف عليه الجمهور.

حـ ــ أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه[2].

أما ابن الأنباري فقد قال عن الأفراد: «هو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره، وحكمة القبول أن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأضرابهم، وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عدداً منه».

ومن نماذج الأفراد ما ذكره ابن دريد في الجمهرة وهو متهم بذلك في روايته للجمهرة. قال أبو منصور الأزهري المتوفى عام ٣٧١هـ في التهذيب «وقال ابن دريد الهطيع الطريق الواسع، قلت ولم أسمع الهطيع بمعنى الطريق لغيره وهو من مناكيره التي ينفرد بها»[3].

وقال الأزهري «وقال ابن دريد خشع الرجل خراش صدره إذا رمى بها، قلت جعل جشع وأخطأ ولم أسمعه لغيره»[4].

وقال المسعودي في مروج الذهب عن ابن دريد «أورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين»[5].

---

(١) السيوطي: المزهر حـ ٢ صـ ١٢٠.

(٢) ابن جني: الخصائص حـ ١ صـ ١١٥.

(٣) أبو منصور الأزهري:. التهذيب تحقيق عبد السلام هارون حـ ١ صـ ١٣٥.

(٤) أبو منصور الأزهري: التهذيب حـ ١ صـ ٢١٤.

(٥) المسعودي: مروج الذهب تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد حـ ٤ صـ ٣١.

أما ما ذكره ابن دريد (م ٣٢١ هـ) عن الأفراد عند اللغويين فقال في الجمهرة: «المنشبة المال هكذا قال أبو زيد ولم يقله غيره»[١].

ومنه أفراد الخليل بن أحمد قال في الجمهرة: الرت والجمع رتوت وهي الخنازير الذكور ولم يجيىء به غير الخليل»[٢].

ومن إفراد يونس بن حبيب قال في الجمهرة «الصنتيت بمعنى الصنديد هكذا يقول يونس، ولم يقله غيره»[٣].

ومن افراد الأصمعي قال في الجمهرة: قال الأصمعي سمعت العرب تقول هم يحلبون ويَحْلِبون ولم يُقل هذا غير الأصمعي[٤].

ومن أفراد أبي الخطاب الأخفش الكبير في الجمهرة: الجُثُّ ما ارتفع من الأرض حتى يكون له شخص مثل الأكيمة الصغيرة ونحوها[٥].

وفي مجالس ثعلب ذكر الأفراد ومنه: «من أفراد أبي الحسن الكسائي ـ قال الكسائي سمعت لَجَية ولَجَيات ولِجْيَة ولِجَيات فجاء بها على القياس ولم يحكها غيره»[٦].

وفيه أيضاً: قال أبو الحسن الطوسي: إن المشايخ كانوا يقولون كل ما رأيته بعينك فهو عَوَجَ بالفتح وما لم تر بعينك يقال فيه عِوَج بالكسر، وحكى عن أبي عمرو أنه قال في مصدر (عوج) عَوَجاً بالفتح ويقال في العصا والحائط عَوَج إلا أن

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد: الجمهرة تحقيق محمد نجيب السورتي وكرنكو حـ ٣ صـ ٣٢ طبعة المثنى ببغداد (اوفست).
(٢) نفس المصدر: حـ٢ صـ٢٥٣.
(٣) نفس المصدر: حـ ط صـ ٢٢١.
(٤) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ٣٢٢.
(٥) نفس المصدر السابق: حـ ٢ صـ ٢٢١.
(٦) ثعلب: مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون القسم الثاني صـ ٥٣.

نقول عَوِج عَوَجاً فحينئذ تفتح، ولم يقل هذا غير أبي عمرو من علمائنا وهو الثقة[١].

وفي أمالي أبي علي القالي: قال أبو العباس: الفِجْرِم الجَوْز قال ولم أجد هذه الكلمة في كتب اللغويين ولا سمعتها من أحد من أشياخنا غيره[٢].

وفيه أيضاً: قال أبو نصر: الكثيفة قبضة الحديد ولا أعرف هذه الكلمة عن غيره[٣].

وقال أبو علي القالي: قال أبو بكر بن الأنباري: الطخاء: الغيم الكثيف ولم أسمع ذلك إلا منه والذي عليه عامة اللغويين أن الطخاء: الغيم الذي ليس بكثيف[٤].

* * *

أما طرق الإسناد التي تتصل باتصال السند أو عدمه أو انقطاعه فهي عند المحدثين أنواع وسنرى أثرها عند اللغويين وأهمها:

١ ـ المُسْنَد:

وهو ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ دون غيره[٥].

وعرفه الحاكم النيسابوري: هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم[٦] ورجح السيوطي القول الثاني في التدريب[٧].

---

(١) نفس المصدر السابق: القسم الأول صـ ٩٣.
(٢) أبو علي القالي: الأمالي حـ ١ صـ ٥٤٣.
(٣) أبو علي القالي: الأمالي حـ ٢ صـ ٢٢١.
(٤) نفس المصدر: حـ ١ صـ ١٢٣.
(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية تقديم محمد الحافظ التيجاني مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن محمد مطبعة السعادة ١٩٧٢ صـ ٢١.
(٦) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث صـ ١٧.
(٧) السيوطي: تدريب الراوي صـ ١٨.

٢ ــ المرفوع:

وهو ما أضيف إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قولاً أو فعلاً عنه أو تقريراً سواء أضافه صحابي أو تابعي ولا يكون متصلاً دائماً فقط يسقط منه الصحابي فيكون مرسلاً وقد يسقط منه رجل واحد فيكون منقطعاً أو يسقط منه رجلان متتابعان فيكون معضلاً[١].

ومثال المرفوع عن الصحابي حديث الأعرج عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوماً صغار الأعين[٢]، ولحديثه عن أبي هريرة يبلغ به: الناس تبع لقريش[٣].

٣ ــ الموقوف:

وهو الذي تقف سلسلة إسناده عند الصحابى أو ما عرفوه بقولهم «هو ما روي عن الصحابة من قول له أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو منقطعاً»[٤].

٤ ــ المقطوع:

وهو الذي تقف سلسلة إسناده عند التابعي قولاً أو فعلاً وقد عرفوه بأنه «ما روي عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم[٥]».

---

(١) انظر تفصيل المرفوع: الكفاية للخطيب البغدادي صـ ٤١٨ وتدريب الراوي للسيوطي صـ ١٠٩ والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي صـ ٥٠.

(٢) رواه البخاري في باب المناقب ح ٤ / ٢٣٨ وفي الجهاد ومسلم (الفن حـ ٤/ ٢٢٣). والإمام أحمد في المسند حـ ٢/ ٢٣٩.

(٣) رواه مسلم كتاب الإمارة د ٣/ ١٤٥١ حديث رقم ٨١٨.

(٤) انظر في تفصيل الموقوف (التدريب للسيوطي صـ ١٠٩) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر صـ ٥٠.

(٥) انظر في تفصيل المقطوع (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي صـ ٥١، وتدريب الراوي للسيوطي صـ ١١٧).

٥ ـ المرسل:

وهو ما رفعه التابعي إلى الرسول ـ ﷺ ـ من قول أو فعل أو تقرير صغيراً كان التابعي أو كبيراً[١].

ومعنى ذلك أنه هو الحديث المرفوع إذا سقط من سلسلة إسناده الصحابي أي اتصل سنده إلى التابعي دون أن يذكر الصحابي الذي رواه على أن يقول التابعي أو غير الصحابي قال رسول الله ـ ﷺ [٢].

٦ ـ المنقطع:

وهو ما سقط من سنده راو واحد في موضع أو أكثر أو ذكر فيه راو مبهم[٣].

٧ ـ المعضل:

وهو ما سقط من سنده راويان متتاليان أو أكثر[٤].

٨ ـ المدلّس:

وله طريقان رئيسيان:

أ ـ تدليس الإسناد.

ب ـ تدليس الشيوخ.

أما تدليس الإسناد فهو أن يروي الراوي عّمن عاصره ولم يلقه أو عمّن لقيه ـ ما لم يسمعه منه على وجه توهم سماعه.

وتدليس الشيوخ وهو أخفها لأن الراوي لا يعمد إلى إسقاط واحد من السند ولا إيهام سماع ما لم يسمع بل يسمي الراوي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا

---

(١) انظر في تفصيل المرسل: الكفاية في علم الرواية للخطيب صـ ٥٥٠ والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٨.

(٢) (٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٥٥١.

(٤) انظر في تفصيل المنقطع: معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري صـ ٢٧، والكفاية للخطيب البغدادي صـ ٢١.

يعرف به ولذلك كان تدليس الشيوخ مكروهاً[١]، ويعتبره ابن حجر نوعاً من أنواع تدليس الإسناد[٢] وصورته رواية الراوي عن شيخه ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر وأشهر من كان يفعله بغية بن الوليد والوليد بن مسلم ونافع بن عمر[٣].

وهناك أنواع أخرى للتدليس هي تدليس العطف وتدليس القطع، ويهمنا هنا تدليس الإسناد وهو مكروه جداً وتدليس التسوية أشد كراهة منه[٤].

وينبغي أن نلاحظ في هذه الأنواع السابقة أن منها أحاديث ضعيفة لعدم اتصال سندها منها المرسل والمنقطع والمُعْضل والمدلس ونضيف هنا نوعاً آخر وإن كان المحدثون جعلوه في المتن والسند وإن كان غالباً في السند وهو الحديث المعلل ويعرف هذا عندهم بعلم علل الحديث وهو العلم الذي يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من جهة قدحها في الحديث كوصل منقطع ورفع موقوف وإدخال حديث في حديث أو إدخال سند بمتن[٥].

أما مواطن العلة في السند وهو كثير والقلة القادحة فيه قد يقتصر أثرها عليه وقد تؤثر في المتن أيضاً ومما يقدح في السند والمتن إعلال السند بالوقف والإرسال والانقطاع[٦].

* * * *

أما اللغويون فلم يعرفوا كثيراً من هذه الأنواع وذلك لأسباب كثيرة أهمها أن الإسناد لم يظهر عند علماء اللغة إلا في القرن الثالث والرابع وهو إسناد مرفوع إلى

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي صـ ١٣٩ وما بعدها.
(٢) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر صـ ١٣.
(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال حـ ١ صـ ٣٣٢ وما بعدها.
(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٥٠٨.
(٥) انظر في تفصيل المعلل وعلم علل الحديث (على الحديث لابن أبي حاتم صـ ١٠، والجامع لأخلاق الراوي للبغداد، وخطوط صـ ١٩٢.
(٦) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم جـ ١ صـ ٦٥ ومعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري صـ ١١٣.

علماء القرن الثاني من أمثال أبي عمرو بن العلاء وحماد الراوية وخلف الأحمر والمفضل الضبي وأبي عمرو الشيباني وابن الكلبي والأصمعي وأبي عبيدة أو الأعراب الذين عاصرهم هؤلاء العلماء وأخذوا عنهم، ولكن هذا الإسناد المرفوع إلى هؤلاء لا يكاد يصل إليهم حتى يقف عندهم ثم لا يعدوهم إلا في القليل النادر، ومن هنا كان هذا الإسناد الملتزم في الرواية اللغوية إسناداً مرسلاً أو منقطعاً، وحين يرى الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه «مصادر الشعر الجاهلي[١]» أن هناك بعض الأخبار مسندة إلى بعض الشعراء الجاهليين ومن هؤلاء الشعراء حسان بن ثابت وهذه الأسانيد مرفوعة إلى الصحابة عن حسان في ترجمة صاحب الأغاني له[٢]، وهناك روايات أخرى للأعشى في ثلاث روايات مرفوعة كلها إليه، وامرؤ القيس روي عنه أيضاً إسناد متصل وشاعر جاهلي أدرك الإسلام هو شعبة بن غريض (السموءل) وروي للنابغة الجعدي أيضاً إسناد متصل[٣] ولكن هذه الروايات لا تهمنا كثيراً فهي روايات أدبية وضح في كثير منها الشك بسبب اتهام صاحب الأغاني وغيره من رواة الشعر مثل حماد الراوية وخلف الأحمر[٤].

وكانت سلسلة الإسناد في اللغة تنتهي إلى طبقتين: الطبقة الأولى هم أبو عمرو بن العلاء وحماد الراوية ثم خلف الأحمر والمفضل الضبي ومن في طبقتهم. أما الطبقة الثانية فهم تلامذة هذه الطبقة الأولى وأشهرهم الأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي ومحمد بن حبيب وأبو حاتم السجستاني ومحمد بن سلام ومن في طبقتهم. وبهذا ينقطع الإسناد إلى هؤلاء فقط. ومن هنا كان نهاية الإسناد في اللغة ترجع إلى هؤلاء العلماء يأخذها من جاء بعدهم على مر العصور على أنها في جملتها صحيحة موثوقة لا يسأل عمّن أخذها هؤلاء ولا يجد في انقطاع الإسناد

---

(١) ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ط دار المعارف بمصر صـ ٣٠ ـ ٤٣٥.
(٢) أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني حـ ٢ صـ ٣٤٠.
(٣) نفس المصدر السابق: حـ ١ صـ ٢٢٠.
(٤) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين صـ ٧٥.

عندهم بالضعيف من هذه الرواية ثم إن الشعر الجاهلي وروايته كان عرضاً من أعراض الدنيا فهم لا يهتمون بتسلسل سنده لعدم قدسيته . .

ونجمل القول أن الإسناد في الرواية اللغوية لم يصبح قاعدة ملتزمه إلا في القرنين الثالث والرابع يرتفع الإسناد إلى رجال الطبقة الأولى من علماء القرن الثاني .

ومن أوائل المحاولات اللغوية لبحث الإسناد في الكتب اللغوية محاولة تأصيل نسبة كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى عام ١٧٠ هـ من خلافه . فقد وجد اللغويون أن الكتاب ظهر متأخراً عن عصر الخليل إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث الهجري أي بعد وفاة الخليل بن أحمد بنحو ثمانين عاماً[١]، ورجعوا إلى أسانيده ورواته فوجدوا مؤلفه يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي وهما من الجيل التالي للخليل فهل من العقل أن يروي سابق عن لاحق؟ بل وجدوا المؤلف يروي عن المسعري عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومائة في حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة وتوفي سنة ٢٢٤ هـ، ووجدوا الجيلين اللاحقين للخليل مثل الأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي وأبي حاتم وابن السكيت والرياشي فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل في اللغة شيئاً. وقد تحدث أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي في مقدمة كتاب «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»[٢] فقال : «ونحن نربأ بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له، بل نقول إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه وأكثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله وثقف كلام العرب، ثم هلك قبل كماله فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه»[٣] .

وهذا البحث في نسبة الإسناد إلى الخليل يدخل عند المحدثين في نوع المدلس وهو تدليس الإسناد وهو أشد الأنواع خطراً عندهم وأخو الكذب كما يقولون[٤] .

---

(١) ابن النديم : الفهرست صـ ٤ وقارن بالمزهر للسيوطي حـ ١ صـ ٤٣ .

(٢) لم يصلنا كتاب الاستدراك للزبيدي ونقل عنه السيوطي في المزهر حـ١ صـ ٨٧٢- ٨٤ .

(٣) السيوطي : المزهر حـ ١ صـ ٨٣ .

(٤) السيوطي : تدريب الراوي شرح تقريب النووي صـ ١٣٩ .

وحاول ابن الأنباري المتوفي عام ٥٧٥ هـ أن يوضح بعض أنواع اللغة متشبها بالمحدثين وقد رأينا حديثه عن المتواتر والآحاد قبل ذلك وهو يتحدث عن المرسل فيقول وأما المرسل وهو «الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد»[١]

(والمعروف أن ابن دريد ولد عام ٢٢٣ هـ وتوفي عام ٣٢١ هـ وأبو زيد الأنصاري ولد عام ١١٩ هـ وتوفي عام ٢١٥ هـ، فابن دريد لم يدرك أبا زيد فبينهما راو أو أكثر وهو بذلك متقطع في السند).

وقد اعتبر ابن الأنباري المتوفي عام ٥٧٥ هـ «أن المرسل غير مقبول وقيل يقبل لأن الأرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله، لأن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده لم يتهم في إسناده فكذلك إرساله ويعقب على ذلك بقوله: قلنا هذا اعتبار فاسد لأن السند قد خرج فيه اسم الناقل فأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل»[٢].

وأما نموذج ذلك ما ذكره ابن دريد في الجمهرة «يقال: فسأت الثوب: أفسؤه فسأ إذا مددته حتى يتعزز وأخبر الأصمعي عن يونس قال رآني أعرابي محتبياً بطيلسان فقال علام تفسؤه»[٣].

فابن دريد لم يدرك الأصمعي[٤]، فالأصمعي متوفى عام ٢١٥ هـ وابن دريد متوفى عام ٣٢١ هـ، ولكن ما ذكره ابن الأنباري في لمع الأدلة ونقل عنه السيوطي في المزهر والاقتراح لا يوضح لنا هذا التشابه بين المحدثين واللغويين فتعريف المرسل المنقطع مختلف تماماً عن تعريف المحدثين المحدثين فهناك المرسل وهناك المنقطع

---

(١) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ١٩٥٨، الفصل الرابع ص ١٥٣.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٥٥.

(٣) ابن دريد: الجمهرة حـ ٣ صـ ٢٢٢.

(٤) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو صـ ١٥٥.

والمعضل وغير ذلك ونستطيع أن نوجز الأمر بأن الإسناد في الرواية اللغوية لم يصبح قاعدة ملتزمة إلا في القرنين الثالث والرابع حيث يرتفع الإسناد إلى رجال الطبقة الأولى من علماء القرن الثاني، ومن نماذج ذلك كتاب الداراسات للأصمعي رواية أبي حاتم السجستاني قال أبو حاتم سهيل بن محمد السجستاني: حدثنا أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي. قال:[1] . . . . . »

وكتاب اللبأ واللبن لأبي زيد الأنصاري يقول فيه: «أخبرنا أبو بكر محمد بن السرى السراج النحوي قال: أخبرنا أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري قال أخبرنا أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي قالا قال أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري. . . . . »[2].

أما الفراء المتوفى عام ٢٠٧ هـ فقد صنف كتابه: المنقوص والممدود ولم يحدد لنا في كتابه تسلسل السند بل لم يذكر السند مطلقاً في كتابه فقد افتتح كتابه بقوله: «قال أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء هذا (كتاب المنقوص والممدود). . . .[3]

أما أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥ هـ فقد ذكر في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية «كثيراً من الأسانيد ولكنه أحياناً لا يذكر السند. ومثال السند: حدثني عبد الرحمن بن حمدان عن محمد بن الجهم السحري عن الفراء قال اتباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب، وقراءة القراء أحب إليّ من خلافه»[4].

«وأخبرني علي بن أحمد بن الصباح قال: حدثنا أبو بكر بن دريد قال: حدثنا ابن أخ الأصمعي عن عمه. . . أن الرشيد سأله عن شعر لأبي حزام العكلي ففسره

---

(١) مجموعة البلغة في شذوذ اللغة صـ ٢ نشر أوغست هفنر والأب لويس شيخو ط ثانية بيروت ١٩١٤.

(٢) نفس المصدر السابق: صـ ٢٥.

(٣) الفراء: المنقوص (طبع مع التنبيهات لعلى بن حمزة) بتحقيق عبد العزيز المنجي دار المعارف ١٩٧٧ صـ ١١٣.

(٤) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة ١٩٧٧ صـ ١٥.

فقال: يا أصمعي إن الغريب عندك لغير غريب، فقال يا أمير المؤمنين ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسماً؟»[1].

«وأخبرني أبو داود سليمان بن يزيد عن ذلك المصاحفي عن النضر بن شميل قال كنا نميل بين ابن عون والخليل بن أحمد أيهما تقدم في الزهد والعبادة فلا ندري أيهما تقدم»[2].

أما ذكره السند مبهما قوله قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلاّ نبيّ. . .[3] وهو بهذا السند يكون مدلساً لأنه أبهم الشيخ ومعروف أنه الشافعي[4].

وأما ذكره اسم الشيخ بلا سند قال: فأما الاسم فقال سيبويه: الاسم نحو رجل وفرس. .[5] وقال الكسائي: الاسم ما وصف «[6]، وكان الفراء يقول: الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام»[7].

ورغم ذلك نجد بعض علماء هذين الفريقين يضيقون بهذا الإسناد على قصره ومن نماذج ذلك كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفي عام ٢١٣ هـ فنراه يستشهد بالأشعار دون ذكر لأي سند أمامها ومن هذا النوع إسناده الشعر إلى رجل وراجز وبعضهم دون أن يسميه،[8]، مع إمكان ذكر الشاعر وتسميته ومعرفته بالنسبة إلى عالم كبير مثل أبي عبيدة مؤلف الكتاب ويشبه هذا ذكره الشعر مصدراً بكلمة قال فقطدون تسميته للشاعر ولا ذكر لأي سند[9] إضافة إلى ما يذكره في بداية استشهاده بالأشعار من قوم قال بعضهم أو قالوا[10].

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٢١.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٦.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٦.
(٤) نفس المصدر السابق والصفحة.
(٥) و (٧): نفس المصدر السابق ص ٨٩ و ٩٠.
(٦) نفس المصدر السابق: ص ٩٠.
(٧) ابو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القران حـ ١ صـ ٣٣، ٣٥ و ٧٦.
(٨) نفس المصدر حـ١ صـ ٧٦.
(٩) نفس المصدر: حـ ١ صـ ٧٩، ١١٠ و ١١١ و ١١٥.

وفي كتاب «الاشتقاق» للأصمعي (م ٢١٦هـ) نجد الشعر أو الخبر منسوباً إلى قائله دون أي إسناد قبله أو نجد الشعر منسوياً نسبة عامة مثل قوله: قال رجل من العرب وما شابه هذا من عبارات[١].

وإذا ما انتقلنا إلى الجاحظ المتوفى عام ٢٥٥ هـ رأيناه يهمل ذكر السند فهو أحياناً يسند الشعر القديم إلى قائله فقطدون ذكر لأي إسناد قبله أو يسند الشعر أو الخبر إلى أحد رواة الأدب دون إسناد ودون تسمية للشاعر أو صاحب الخبر، قال مثلاً: قال أبو عمرو بن العلاء... كان الشاعر في الجاهلية يقدم على الخطيب»[٢] وقال محمد بن سلام الجمحي عن بعض أشياخه: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يكاد يعرض له أمر إلا أنشد فيه بيت شعر وقال أبو عبيدة: يقال للفارس: شجاع فإذا تقدم ذلك قيل بطل فإذا تقدم شيئاً قيل بُهْمَةٌ[٣].

وإذا انتقلنا إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى عام ٢٨٥ هـ نراه يهتم أحياناً بالإسناد وأحياناً يهمله ولكن أكثر رواياته تحذف الإسناد وقد قال نفطويه عنه: «ما رأيت أحفظ لأخبار بغير أسانيد من المبرد ومن أبي العباس بن الفرات»[٤].

وإذا رجعنا إلى كتب المبرد أو إلى بعض من نقل عن المبرد وجدنا أن هذه الصفة واضحة فيه وإن لم تكن عامة ولا غالبة ففي كتبه إسناد متصل حينا ومنقطع حينا آخر ومنها حذف الإسناد، وقد ابتدىء كتابه الكامل بذكر منهج التحمل في القراءة: «حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز قال حدثنا أبو عثمان سعيد بن جابر قال حدثنا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش قراءة عليه قال قرىء لي هذا الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد المبرد»[٥].

---

(١) الأصمعي: الاشتاق ص ٤٦ و ٤٩.

(٢) الجاحظ: البيان والتبين تحقيق حسن السندوبي طبعة ثالثة مطبعة الاستقامة سنة ١٩٤٧ حـ ١ صـ ٢٤٤.

(٣) المصدر السابق: حـ١ صـ ٢٥٠.

(٤) محمد بن يزيد المبرد: الكامل في اللغة والأدب حـ١ مطبعة حجازي ١٣٦٥هـ (غير محققة) صـ ٢.

(٥) نفس المصدر السابق والصفحة.

وفي رواية أخرى: «قال أبو العباس وحدثني الرياشي في إسناد له قال: قال جبر ابن حبيب وذكر الراعي أخطأ الأعور»[1].

وذكر في رواية أخرى «وحدثني أبو عثمان المازني قال أسر رجل يوم الحسين بن علي رضي الله عنه[2]. . . . . »

وفي رواية أخرى: «قال أبو العباس وحدثني العباس بن الفرج الرياشي عن الأصمعي قال: قال عدي بن الفضيل. . . الخ»[3].

وإذا انتقلنا إلى كتابه «الفاضل» مثلاً وجدناه يحذف الإسناد ويكثر من استعمال صيغه البناء للمفعول مثل: «يروى، ويروى من غير وجه[4]، وقيل وذكر[5] وحديث وهو أحياناً يذكر شيخه الذي يروي عنة ثم ينص على حذف الإسناد بعده، مثل «وحدثني ابن عائشة عن بعض أشياخه[6]»، «وحدثني مسعود بن بشر في إسناد ذكره»، «وحدثني مسعود بن بشر في إسناد متصل»[7]، «وحدثني الرياشي في إسناد ذكره، وحدثني الرياشي ولا أحفظ عمن حديثه»[8].

وهو لا يهمل الإسناد في الأخبار والشعر فحسب وإنما يفصل ذلك أيضاً في الحديث الشريف فهو يقول مثلاً: «يروى أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال. . . . »[9].

وكان لحذف الإسناد أحياناً علة يذكرها المؤلف وممن فعل ذلك ابن قتيبة المتوفى عام ٢٧٦ هـ ولم يكن صنيعه هذا في الرواية الأدبية الخالصة فقط نص على حذف الإسناد في كتابه «تأويل مشكل القرآن» وذكر علة ذلك فقال: «ولم يجز لي أن أنص بالإسناد إلى من له أصل التفسير إذ كنت لم أقتصر على وحي القوم حتى كشفته، وعلى

---

(١) نفس المصدر السابق: حـ ١ صـ ٢٤.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ١ صـ ٧٣.
(٣) نفس المصدر السابق: حـ١ صـ ٩١.
(٤) و (٥) المبرد: الفاضل صـ ٥.
(٦) و(٧) نفس المصدر السابق: صـ ٧ و ٣٢.
(٨) نفس المصدر السابق: صـ ٤٢ ، ٥٠ . .
(٩) نفس المصدر: ص ١، ٣٢، ٤، ١٥، ٧٦.

إيمائهم حتى أوضحته، وزدت في الألفاظ ونقصت، وقدمت وأخرت وضربت لبعض ذلك الأمثال والأشكال حتى يستوي في فهمه السامعون. . . »[1].

ونستطيع أن نقرر أن الإسناد اللغوي لم يكن حتى في القرنين الثالث والرابع حين شاع وغلب أصلاً ثابتاً من أصول الرواية اللغوية ولم يكن أساساً من الأسس التي يحتكم إليها في الاستشهاد وعلى صحة هذه الرواية كما كان في رواية الحديث النبوي فنرى علماء اللغة والشعر والأخبار يقدمون بين يدي ما يروونه بإسناد متصل إلى الطبقة الأولى من العلماء الرواة وحينا بإسناد منقطع ويكتفون بذكر شيوخهم الذين أخذوا عنهم العلم أو يتجاوزون شيخهم وربما شيخ شيخهم ويقنعون بذكر أول من روي عنه هذا الشعر أو ذلك الخبر، مختصرين الإسناد اختصاراً إلى نهايته، ونراهم مرة ثالثة يحذفون الإسناد ويهملونه إهمالا ويلقون بالرواية مجردة، وكان العلماء الرواة من معاصريهم وتلاميذهم يقبلون منهم كل ذلك ويوثقونه يقبلون إسنادهم المتصل أو المنقطع حين يقف عند شيخهم وحين يهمل حلقة أو حلقتين من هذه السلسلة ويكتفي بأول حلقاتها ثم يقبلون منهم الخبر من غير إسناد.

ونقدم بعد ذلك جدولا يبين التقسيم الإسنادي للحديث ومقارنته عند اللغويين:

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: ص ١٨.

جدول يبين طرق الإسناد عند المحدثين واللغويين

مسلسل	النوع	المحدثون	اللغويون
١	الصحيح	أول مراتب الحديث عندهم وهو رواية الحديث بإسناد متصل عن ضابط عدل إلى منتهاه حتى يصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وأشهر من صنفوا فيه البخاري ومسلم.	حاول اللغويون إخراجه في المعاجم المبكرة مثل الجمهرة لابن دريد (م ٣٢١ هـ) والتهذيب للأزهري والصحاح للأزهري وحاول السيوطي أن يوضحه نقلا عن ابن الأنباري ولكنه لم يوفق.
٢	المتواتر	هو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب وفسروه بأدلة.	نفس تفسير المحدثين عند ابن الأنباري والسيوطي ولكنه ليس تفسيراً واضحاً في اللغة.
٣	الآحاد الأفراد المفرَد	هو ما لم تتوافر فيه شروط المتواتر والأفراد والمفرد ما تفرد به واحد من أهل الحديث.	لم يفرق اللغويون بين الآحاد والأفراد والمفرد واعتبروه ما تفرد به أحد اللغويين واهتم به ابن جني في الخصائص وذكر نماذج منه ابن دريد في الجمهرة ونقل عنه السيوطي في المزهر.
٤	المسند	ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه.	لم يتحدث عنه اللغويون.
٥	المرفوع	ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو تقريراً سواء أضافه صحابي أو تابعي.	لم يتحدث عنه اللغويون.
٦	الموقوف	وهو الذي تقف سلسلة إسناده عند الصحابة.	لم يتحدث اللغويون عن هذه الأنواع ما عدا المرسل فقد ذكره ابن الأنباري ولكنه يذكره على أنه المنقطع أو المقطوع من وقوف سلسلة الإسناد إلى طبقة الرواة
٧	المقطوع	وهو الذي تقف سلسلة إسناده عند التابعي.	

مسلسل	النوع	المحدثون	اللغويون
٨	المرسل	وهو ما رفعه التابعي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم دون ذكر الصحابي.	الأوائل مثل أبي عمرو بن العلاء والأصمعي ومن انقطاع الإسناد في كثير من الروايات.
٩	المنقطع	وهو ما سقط من سنده راو في موضع واحد.	
١٠	المعضل	وهو ما سقط من سنده راويان أو أكثر.	
١١	المدلس	تدليس الإسناد وهو أن يروي الراوي عمّن عاصره ولم يلقه.	

الخلاصة:

نستطيع أن نجمل القول إن المحدثين قسموا الأحاديث بالنسبة للسند الى أنواع كثيرة ترتبط باتصال السند أو انقطاعه أو سقوط راو أو أكثر أو رفع الحديث مباشرة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة وكان هدفهم من ذلك المحافظة على صحة الحديث وخوفهم من الكذب والتدليس على الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو على الصحابة والتابعين.

أما اللغويون فلم يهتموا بالسند وتسلسله في أغلب رواياتهم وذكروا بعض هذه الأنواع مثل الصحيح في تصنيف المعاجم والمفرد والمرسل في أصول اللغة، ولكنهم لم يتحدثوا بالتفصيل عن هذه الأنواع وأهملوا السند في كثير من الروايات وتقبل منهم علماء اللغة ذلك ووافقوا عليه.

* *

نقد السند
عند المحدثين واللغويين

اهتم المحدثون بنقد السند بخطوات أهمها البحث عن مصدر الخبر من الذي نقله، من أين سمع الراوي الخبر، وكيف نقل إليه؟ ولذلك اهتموا بالراوي اهتماماً كبيراً وظهر عندهم علم تاريخ الرواة وعلم الجرح والتعديل وكلاهما يهتمان بالرجال الذين هم أساس السند واهتموا بالتحقيق من نسبة الخبر الى قائله بمعنى هل هذا الراوي الذي نقل الخبر؛ هل نقله من مصدره الأصلي المباشر أم من مصدر نقل عن المصدر الأصلي أو من مصادر أخرى غير مباشرة وهل هو حقيقة التقى بمن روى عنه أم لا؟ ولقد استعانوا على ذلك بمعرفة تاريخ وفاة الراوي ومولد من روى عنه ليتأكدوا من إمكان اتصال الراوي بمن روى عنه وسماعه منه ويستعينون على ذلك بمعرفة بيئة الراوي وبيئة من روى عنه ولذلك تكلموا عن التدليس والإرسال والانقطاع وغير ذلك من الروايات التي قسموها حسب نقد السند ومن أمثلة تدليس الشيوخ بمعنى أنه يحدث عن شيخ بحديث لا يعرفه ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخاً معيناً ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتارخ وفاة الشيخ المروي عنه أن الراوي ولد بعد وفاة شيخه أو أن الشيخ توفي والراوي طفل لا يدرك الرواية أو غير ذلك.

ومثال ذلك ما روي عن إسماعيل بن عياش، قال كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فقال سنه ثلاث عشرة يعني ومائة فقلت أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين قال إسماعيل مات خالد سنة ست ومائة[1].

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح ابن الصلاح صـ ٤٣٢.

وروي عن الحاكم أبي عبد الله قال لما قدم أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد الله بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا سمع هذا الشيخ من عبد الله بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة[١].

ولذلك كان سفيان الثوري يقول: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ[٢].

وروي عن حفظ بن غياث أنه قال: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين بمعنى احسبوا سنّه وسن من كتب عنه»[٣] وكان يزيد بن أبي حبيب المصري المتوفي ١٢٨ هـ كما وصفه جولد تسيهر أول من غرس دراسة الحديث[٤] في مصر فدقق في روايته ونبه تلاميذه إلى تمحيص السند ومعرفة رواته.

ثم كان اهتمام المحدثين بنقد الراوي الأساس لنقد السند وظهر علم الجرح والتعديل الذي سنتحدث عنه في الفصل المقبل.

أما اللغويون فلم يكن اهتمامهم بنقد السند اهتماماً كبيراً فقد كانوا يهملون السند نفسه ولم يأخذوه في طريقتهم العملية في الدراسة ولذلك كانت دراستهم لنقد السند مبتورة غير كاملة، ونستثني من ذلك محاولاتهم نقد السند في كتاب العين للخليل بن أحمد وحول الشك في نسبة الكتاب إليه ومحاولة إظهار رجال في السند لاحقين على الخليل[٥].

ونحن لا ننتظر أن نجد تقسيم المحدثين عند اللغويين للأسباب التي ذكرناها آنفاً في اكتفائهم بالإسناد أو بالرواية عن العلماء الرواد دون أن يصلوها إلى من سبقهم.

---

(١) نفس المصدر السابق: ٨ ٤٣٣.
(٢) نفس المصدر السابق صـ ٤٣٢.
(٣) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي ص ٨ (١) ـ مخطوط بلدية.
(٤) هورفتس: المغازي الأولى ومؤلفها ترجمة دكتور حسين نصار ١٩٤٩ صـ ٧٧.
(٥) ابن النديم: الفهرست ص ٤٥ وقارن بالمزهر للسيوطي حـ ١ صـ ٤٦.

على أننا نرى أن اللغويين لم يغفلوا عن الموضوع وإنما أسهموا فيه تأثراً بما كان من علماء الحديث.

* * *

لقد كان موضوع الإسناد كما ذكرنا ميداناً إسلامياً عظيماً مهد له علماء الحديث وبسطوا طرقه ووضحوا أنحاءه **وقدموا فيه ما اعتبرناه إنجازاً هاماً في تطور التفكير** البشري لأنه يتصل كما قلنا بدراسة أدوات نقل الخبر ودراسة علمية قائمة على التحري مبتغية وجه الله فيما تريد لا نستهدف من ذلك هوى ولا مالا ولا شهرة وإنما نستهدف وثاقة النص الذي هو المصدر الثاني للتشريع والحق أن دراسة السند كما فصلناه في هذا الفصل قد أفضى بعلماء الحديث إلى منهج تطبيقي عملي هام جداً وهو ما يعرف بنقد السند الذي نعرف صورته في علم الرجال وفي الجرح والتعديل وهو ما سنعرض له في الفصل التالي.

الفصل الرابع

الجرح والتعديل
عند المحدّثين واللغويّين

الجرح والتعديل من أجلّ العلوم التي قدمها أهل الحديث التي كانت وليدة الإسناد. والحق أن هذا العلم يفصح عن منهج المسلمين في نقد الخبر حين يحددون ميدانا واحدا لدراسة الرجال الذين تحملوا الخبر ونقلوه فيتبعونهم بدراسة ولادتهم ووفاتهم وتدرجهم في حياتهم وصفاتهم البدنية والنفسية حتى يتأكدوا من تأثير ذلك كله على وثاقة الخبر الذي نقلوه وهي طريقة لا يستطيع أن يماري في أهميتها ممار لأننا لا نستطيع أن نتحدث عن المنقول قبل الناقل ولا أن نوثق المحمول ونحن نجهل الحامل ومن هنا كانت أهمية هذا العلم وبخاصة أنهم لم يمروا على القضية مر الكرام وإنما أوسعوها بحثاً ودرساً، وقدموا فيها معايير علمية واضحة أدت إلى نشأة مصطلحات حديثية معروفة كان لها بعد ذلك تأثيرها في العلوم الأخرى ومنها الدرس اللغوي.

ونبدأ أولا بمصطلح الجرح والتعديل لنعرف معناهما عند أهل الحديث.

فالجرح في الاصطلاح: هو ظهور وصف للراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو وضعها وردها، والتجريح وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها [1].

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ١٧٠.

والعدل في الاصطلاح هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقبل لذلك خبره، وشهادته إذا توفرت فيه بقية الشروط[1] والتعديل وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره[2].

فعلم الجرح والتعديل: هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها[3] وهو من أجلّ علوم الحديث وأهمها.

ونحن نقدم هنا أمثلة لما كتبه علماء الحديث في هذا العلم دليلا على احتفائهم به:

(١) كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري المتوفى عام ٢٥٦ هـ وطبع كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام أحمد بن شعيب بن علي النسائي المتوفي عام ٣٠٣ هـ[4].

(٢) وكتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى عام ٣٢٧ هـ وهو أهم كتب علم الجرح والتعديل فهو وثيق الصلة بناقدي الرجال الذين عرفهم تاريخ الحديث[5].

(٣) ومنها كتاب (الثقات) لأبي حاتم بن حيان البستي المتوفى عام ٣٥٤ هـ وله أيضاً كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين[6].

(٤) ومنها كتاب «الكامل» في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث للحافظ عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني المتوفى عام ٣٦٥ هـ[7].

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٧٥.

(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦٦.

(٤) طبع في الهند عام ١٣٢٥ هـ وطبع في حلب بتحقيق محمود إبراهيم زايد طبعة أولى سنة ١٣٩٦ هـ (دار الوعي بحلب).

(٥) طبع بالهند سنة ١٣٧٣ هـ في تسع مجلدات منها مجلد للمقدمة.

(٦) طبع كتاب الثقات لابن حيان بالهند سنة ١٣٥٣ هـ جـ ٣ فقط، ومخطوط دار الكتب وطبع كتاب المجروحين في حلب بتحقيق محمود إبراهيم زايد في ثلاثة أجزاء سنة ١٣٩٧ هـ (دار الوعي بحلب).

(٧) أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرحاني (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٩٥ مصطلح).

(٥) ومنها كتاب: ميزان الاعتدال للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى عام ٧٤٨ هـ[١].

(٦) ومنها كتاب: لسان الميزان للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) المتوفى عام ٨٥٢ هـ.

(٧) ولابن حجر أيضاً: تهذيب التهذيب الذي اختصر فيه تهذيب الكمال للحافظ المزني وهو جامع للثقات والمتروكين[٢].

أما اللغويون فقد اتبعوا المحدثين في استخدام بعض مصطلحات هذا العلم متضمنة في بعض ما صنفوه من كتب علوم اللغة وكتب الطبقات والمعاجم ومن أهمها:

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى عام ٣٥١ هـ وهو أهم كتاب في هذا الشأن عند اللغويين، فقد قسم العلماء حسب مراتبهم في العلم وذكر قيمة العالم بكثرة مصنفاته ومنزلته العلمية وكثرة تلاميذه[٣].

(٢) أخبار النحويين البصريين للقاضي ابن سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى عام ٣٦٨ هـ، وواضح من عنوان الكتاب أنه لا يهتم إلا بالبصريين فقط ولذلك كان الكتاب نموذجا لذكر أخبارهم دون تجريح أحد منهم بل هو تعديل لهم[٤].

(٣) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري المتوفى عام ٣٧٠ هـ وهو معجم من المعاجم المبكرة، وقد كتب مقدمة لهذا المعجم تعتبر مقدمة للجرح والتعديل عند

---

(١) طبع أكثر من مرة وطبع في مصر ١٩٦٣م بتحقيق علي البجاوي بمطبعة عيسى الحلبي في أربعة أجزاء ضمت (١١٠٥٣ ترجمة).

(٢) طبع بالهند ١٣٢٣٩ - ١٣٣١ هـ في ستة اجزاء.

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط نهضة مصر ١٩٥٤م.

(٤) أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجى ١٩٥٥م ط مصطفى الحلبي بمصر.

اللغويين فقد نقد في هذه المقدمة كتبا وتحدث عن الأئمة الذين اعتمد عليهم في جمع مادته فقسمهم إلى طبقات منهم ثقات ومنهم مجرحون[1].

(٤) الفهرست لابن النديم المتوفى عام ٣٧٧ هـ وهو موسوعة في تاريخ العلوم العربية وعلمائها وهو يتحدث في تراجمه عن اللغويين والنحويين ويجرح ويعدل بعضهم[2].

(٥) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي المتوفى عام ٣٧٩ هـ[3].

(٦) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى عام ٣٩٢ هـ تحقيق محمد النجار، وقد تحدث في بعض فصوله عن صدق النقلة وثقة الرواة وسقطات العلماء وأغلاط العرب[4].

(٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى عام ٥٧٧ هـ[5].

(٨) بغية الوعاة في طبقات النحاة للسيوطي عام ٩١١ هـ[6].

نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره:

وقد نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام ولم يظهر بقواعد وأصول إلا في النصف الثاني من القرن الثاني وذكر السخاوي أن بعض الصحابة تكلموا في الرجال[7] وكان أئمة الحديث يشددون في حكمهم على الرواة، يعرفون

---

(١) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون ـ المقدمة صـ ٢٨ ـ ٥٤.

(٢) ابن النديم: الفهرست طبع مرتين مرة بليبسك ١٨٧٢م وتحقيق فلوجل ـ والمكتبة التجارية بمصر.

(٣) الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين ـ مطبعة السعادة ١٩٥٤م بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٤) ابن جني (المتوفى عام ٣٩٢هـ): الخصائص تحقيق محمد النجار ـ طبع دار الكتب عام ١٩٥٢م (انظر حـ ٣ صـ ٦).

(٥) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر ١٩٦٧م.

(٦) جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في صفات اللغويين والنحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع الحلبي القاهرة ١٩٦٥.

(٧) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، طبع الترقي بدمشق سنة ١٣٤٩هـ صـ ١٦٣.

لكل محدث ما له وما عليه وكانوا يحضون طلابهم على معرفة أحوال الرواة والسؤال عنهم وبيان ذلك وأكدوا ضرورة بيان أحوال الرواة وأنه ليس في هذا غيبة بل حفظ للسنة وصيانتها عن الدخيل وبيان الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود وكانت غاية العلماء في كل هذا بيان الحق بكل أمانة وإخلاص، فترددت بينهم عبارة: «إنما هي تأدية إنما هي أمانة[1]» وقال يحيى بن معين: «إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة[2]».

وقد تكلم في الرواة من التابعين محمد بن سيرين (م ١١٠ هـ) وعامر الشعبي (م ١٠٣ هـ) وغيرهم كثير، وتلت هذه الطبقة طبقات من أشهر نقادها سفيان ابن عيينة المتوفى عام ١٩٨ هـ وعبد الرحمن بن مهدي المتوفى عام ١٩٨ هـ[3].

ثم تلا هذه الطبقة يحيى بن معين (المتوفى عام ٢٢٣ هـ) إمام الجرح والتعديل في عصره ومنهم الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى عام ٢٤١ هـ) ثم تلا هؤلاء طبقات كثيرة أشهر رجالها الإمام البخاري (المتوفى عام ٢٥٦ هـ) وابن أبي حاتم الرازي (المتوفى عام ٣٧٧ هـ)[4].

ولقد التزم العلماء الاعتدال في بيان أحوال الرواة، فلم يتناولوا في ذكر أحوال الراوي غير جانب الحديث الذي يهمهم فتناولوا بالبحث كل ما يتعلق بأمور العدالة وكل ما يتعلق بالحفظ والضبط والإتقان وما يعتري ذلك من وهم أو نسيان أو اختلاط أو غير هذا فكان بحثهم علميا موضوعياً.

وبالجملة تميز منهج العلماء من المحدثين في بيان أحوال الرواة بقواعد أهمها:

١ ـ الأمانة والنزاهة في الحكم:

فكانوا يذكرون للراوي ما له وما عليه ومن هذا قول محمد بن سيرين:

---

(١) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي (مخطوط بلدية الإسكندرية) صـ ١٦٦ (١).

(٢) نفس المصدر السابق: صـ ١٦٠ (١).

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٧٠ وفيه تفصيل.

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ط الهند ١٩٥٢ صـ ٢٣.

ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه[1].

٢ ـ الدقة في البحث والحكم:

وكان دقة بحثهم ومعرفتهم بجميع أحوال الرواة فكثيراً ما يذكرون وقت اختلاط الراوي أو سبب وهمه فيفرقون بين من كان ضعفه ناشئاً عن وهن في دينه ومن كان ضعفه ناشئاً عن عدم الحفظ والإتقان[2].

٣ ـ التزام الأدب في الجرح:

كانوا يسيرون في أدب البحث العلمي الصحيح في نقدهم وأقسى ما يروى عنهم قولهم فلان وضّاع أو كذّاب، أو يفتري في الكذب على الصحابة رضي الله عنهم، وكان بعضهم يجتنب مثل هذه الأوصاف بما يدل عليها مثل قولهم «لم يكن مستقيم اللسان»[3].

وكانوا يطلبون من تلاميذهم أن يلتزموا الحيطة والأدب في نقدهم.

وقبل أن نتحدث عن قبول الرواية وردها يجب علينا أن نلاحظ أن العدالة تتصل بناحيتين (دين الراوي وأخلاقه). وكان بعض العلماء يرى وجوب ذكر سبب لتعديل الراوي، ويرى بعضهم عكس ذلك وأنه يجب تعديل المخبر والشاهد دون ذكر سبب لذلك والدليل على هذا «إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل رضا عارفاً بما يصير به العدل عدلاً والمجروح مجرحاً»[4].

---

(١) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي صـ ١٦١ (١).
(٢) نفس المصدر السابق: صـ ١٦١ مخطوط.
(٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل جـ ١ صـ ١٨.
(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٩٩ ـ ١٠٠.

ولاحظ العلماء ملاحظة تدل على المنهج العلمي الدقيق حين أشاروا إلى أن رواية الثقة العدل عن غيره ليست تعديلاً له لأن الثقة قد يروي عن قوم ليسوا ثقات إما لأنه لم يعرف ما فيهم من عيوب فهم ثقات عنده غير ثقات عند غيره أو لأن عدم ثقتهم مردها أحياناً ما في أخلاقهم وسلوكهم من شوائب يعدها بعض العلماء قادحة في الرواية بينما يعدها آخرون غير قادحة.

وذكر بعض العلماء أن التعديل يقبل مبهما بدون بيان السبب لأن أسبابه كثيرة فيثقل ذكرها[١].

وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبينا سبب الجرح. قال ابن الصلاح (م ٦٤٣ هـ) وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله[٢]، وقال الطيبي المتوفى ٧٤٣ هـ «وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لاختلاف الناس فيما يوجب الجرح»[٣] وأشار الحافظ ابن حجر المتوفى عام ٨٥٢ هـ في شرح النخبة وخطبة لسان الميزان إلى قبول الجرح مبهما فيمن لم يوثقه أحد وقال: «بل الصواب التفصيل فإن كان الجرح والحالة هذه (أي وثقه بعضهم وجرحه آخرون) مفسراً قبل وإلا عمل بالتعديل وعليه يحمل قول من قدم التعديل»[٤]، وقد أجمل القول في ذلك الخطيب البغدادي فقال:

«قال الجمهور من أهل العلم إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوجبوا ذلك مع أهل العلم بهذا الشأن وأما إذا كان الجارح عامياً وجب لا محالة استفساره»[٥].

ولا نجد اللغويين يخوضون في تفاصيل عن شروط التعديل والتجريح وإنما هم

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح ابن الصلاح صـ ٢٢٠ وقارن بقواعد علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي طبع الهند صـ ١٩٧.
(٢) نفس المصدر السابق: (التقييد والايضاح) صـ ٢٢٠.
(٣) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث صـ ٩٩ طبع الإرشاد ببغداد ١٩٧١.
(٤) ابن حجر: لسان الميزان حـ ١ صـ ١٦ وشرح النخبة صـ ٤١.
(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٧٥.

يجرحون أو يعدلون تبعاً لظروف أخرى قد تكون منافسة علمية أو غيرة شخصية أو تلفيقاً او تنافساً بين مدارس لغوية وغير ذلك مما سنوضحه.

* * *

من تقبل روايته عند المحدثين واللغويين:

يذكر المحدثون أنه تقبل رواية الراوي بشرطين أساسيين:

أ ــ العدالة

ب ــ الضبط

١ ــ أما العدالة فهي أن يكون الراوي مسلماً بالغا عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة[١].

وأما الضبط فأن يكون الراوي متيقظاً حافظاً إن حدّث من حفظه ضابطاً لكتابه إن حدث منه عارفاً بما يحيل به المغنى إن روى[٢].

وتعرف عدالة الراوي بالاستفاضة والشهرة فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليهم مثل الإمام مالك بن أنس والإمام الشافعي وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم من الرواد الأوائل فلا يحتاجون إلى تعديل واحد لهم، ويعرف غيرهم بالتزكية وهي تعديل من ثبتت عدالته بمعدلين أو واحد وهو الصحيح وتقبل تزكية كل من تقبل روايته من ذكر أو أنثى حراً كان أم عبداً إذا كان عارفاً بما يجب عليه العدل وما يحصل الجرح.

أما الضبط فقد قسموه إلى نوعين كما رأينا من تعريفهم وهو:

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٦٢ وقارن بالخلاصة في أصول الحديث للطيبي صـ ٨٩.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٩٢.

أ ـ ضبط صدر وهو «أن يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء[1]

ب ـ ضبط كتاب: وهو أن يصون كتابه الذي كتب منذ سمع وصححه إلى أن يؤدي منه ويمكن أن يغير أو يبدل[2].

ويعرف ضبط الراوي بموافقته للثقات لفظاً أو معنى[3]. ويعنون بذلك أن يوافق ضبط الراوي رواية الثقات الضابطين المعروفين بالإتقان، فإن وافقهم في روايتهم - ولو بالمعنى - على الغالب عرف أنه ضابط ولا تضر مخالفته النادرة. أما إذا كان الغالب عليه عدم موافقتهم وإن وافقهم فعلى الندرة حكم عليه بعدم الضبط ولم يحتج بحديثه[4]. فإذا اجتمع للراوي جانباً العدالة والضبط سمي ثقة وقد اهتم المحدثون من أجل هذا بدراسة أحوال الرواة العامة والخاصة ودراسة عقائدهم الدينية ومدى إيمانهم وبعدهم وقربهم مما يخل بالمروءة أو يصم بالفسق فاستباحوا لأنفسهم أن يبحثوا عن الجوانب الشخصية في حياتهم أما من تشدّد منهم فجرح ثقات لأمور صغيرة تافهة مثلما ذكروا عن شعبة أنه قيل له لم تركت حديث فلان؟ قال رأيته يركض على برذون فتركت حديثه، ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المري فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة[5] فامتخط حماد. فهذه الأمور الصغيرة لا تصلح للجرح.

* * *

أما اللغويون فقد تأثروا بمنهج المحدثين في التعديل والتجريح ولكنه كان تقليداً

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي صـ ٢٢.
(٢) نفس المصدر السابق: صـ ٢٣.
(٣) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث صـ ٩٤.
(٤) العراقي: ألفية العراقي على التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٦).
(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٥٤ وقارن للعراقي بالتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٤٠.

ومحاكاة ولم يفصلوا في الشروط وإنما اتبعوا قواعد المحدثين مع نقص في كثير من الشروط.

ويعتبر أبو الطيب اللغوي (المتوفى عام ٣٥١ هـ) من أوائل من كتبوا عن هذا المنهج في كتابه «مراتب النحويين» وواضح من عنوان الكتاب أنه يقسم النحويين إلى مراتب. أما منهجه فهو يذكر أن شهرة العالم تكون سبباً لذكره بين أئمة العلم، فقال بعد أن ذكر علماء البصرة: وفي خلال هؤلاء قوم علماء لم نذكرهم لأنهم لم يشهروا ولم يؤخذ عنهم وإنما شهرة العالم بمصنفاته والرواية عنه(١).

ويتحدث عن شهرة العالم ومنزلته وقيمته العلمية مرة أخرى بالتوضيح بعد أن ذكر العراقيين فقال: «وهؤلاء أصحاب الكتب والرجوع إليهم في علم العرب، وما أخللنا بذكر أحد إلا لسبب، إما لأنه ليس بإمام ولا معول عليه، وإما لأنه لم يخرج من تلامذته أحد يحيي ذكره ولا من تأليفه شيء يلزم الناس نشره»(٢).

فهو هنا يضع منهجاً جديداً لشهرة العالم ومكانته فهو يرى أنه لكي يكون اللغوي عدلاً مشهوراً كونه إماما ويعتمد عليه وأن له تلاميذ يحملون منهجه من بعده وكثرة تأليفه وعلمه بين أيدي الرواة وهذا المنهج يختلف عن المحدثين في أشياء فهو لم يتحدث عن الضبط أو المروءة والورع والتقوى.

وكأن أبا الطيب يبث العصبية بثاً حينما ذكر أنه لا بد للعالم من مدرسة وتلاميذ يتعصبون له ونجده يستعمل كلمة «ثقة» كثيراً في كتابه مما يدل على تأثيره بمنهج المحدثين.

أما ابن جنى المتوفى ٣٩٢ هـ فقد كتب في الخصائص عن: صدق النقلة وثقة الرواة والحملة وسقطات العلماء وأغلاط العرب ويقول: «هذا موضع يتسمح الناس

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين تحقيق محمد الفضل صـ ١٣٧.
(٢) نفس المصدر السابق: صـ ١٥٥.

فيه يتحلون ببعض رتبه تجاوزاً لها، وربما كان سهواً عنها وإذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضيع مرتبة يوجهها القياس بإذن الله»[1].

وقال: «هذا موضع من هذا الأمر، لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورآهم من الوقور والجلالة بأديانهم واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوفق اختراعه، وابتداء قوانينه وأوضاعه، إلا البر عند الله سبحانه الحظيظ بما نوه به، وأعلى شأنه»[2].

ثم ذكر بعض الرواد الأوائل من اللغويين وكلام الناس عنهم فقال عن أبي عمرو بن العلاء مثلاً: «ويكفي من بعد ما تعرف حاله، ويتشاهد به من عفة أبي عمرو بن العلاء ومن كان معه ومجاوراً زمانه - حدثنا بعض أصحابنا يرفعه قال: قال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله «ما زدت في شعر العربية إلا بيتاً واحداً يعني ما يرويه للأعشى من قوله[3]:

وأنكرتني وما كان الذي أنكرت   من الحوادث الا الشيب والصلعا»

ويتحدث عن الأصمعي فيقول: «وهذا الأصمعي وهو صناجة الرواة والنقلة وإليه محط الأعباء والثقلة، ومنه تجنى النقر والملح وهو ريحانة كل مغتبق ومصطبح، وكانت مشيخة القراء وأماثلهم تحضره، وهو حدث - لأخذ قراءة نافع عنه ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة، فلم يثبته لأنه لم يقو عنده، إذ لم يسمعه، فأما إسقاف من لا علم له وقول من لا مسكة به، أن الأصمعي كان يزيد في كلام العرب، ويفعل كذا، ويقول كذا، فكلام معفو عنه غير معبوء به ولا منقوم من مثله»[4].

أما ابن فارس المتوفى عام ٣٩٥ هـ فقد كذر في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو

---

(١) ابن جنى: الخصائص تحقيق محمد النجار حـ ٣ صـ ٣٢٣.
(٢) نفس المصدر؛ حـ ٣ صـ ٣٢٤.
(٣) نفس المصدر: جـ ٣ صـ ٣٢٦.
(٤) ابن جنى: الخصائص حـ ٣ صـ ٣٢٧.

يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات وتؤخذ تلقيناً من ملقن وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقي المظنون.»

وقال: «فليتحر آخذ اللغة وغيرهما من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة[1].

ويتضح لنا من هذه النصوص أن ابن جني المتوفى عام ٣٩٢ هـ، يذكر ثقة الناس في العلماء من أحوالهم والوقار ثم يدافع عن الرواد الأوائل مثل أبي عمرو بن العلاء والأصمعي ولا يذكر شروطاً للعدالة والضبط. وأما ابن فارس فذكر أن ثقة الناس في اللغويين يجب أن يكون من الثقات والصدق والأمانة والعدالة وهو لا يوضح هذه المصطلحات كما وضعها المحدثون فهو ينقلها بلا تحديد متبع. أما ابن الأنباري (م ٥٧٥ هـ) فقد حاول أن يحدد الأمر تحديداً وتابعه على ذلك السيوطي (م ٩١١هـ)، قال الكمال ابن الأنباري في (لمع الأدلة في أصول النحو): «يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله. . . . »[2].

ويعلق على هذا السيوطي (م ٩١١ هـ) بعد أن يذكر أنه اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس عنها فقال: «ويؤخذ من هذا أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة بخلاف راوي الأشعار واللغات»[3].

* * *

---

(١) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة وسنن العرب في كلامها تحقيق السيد صقر ١٩٧٧م صـ ٤٨.
(٢) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٨م صـ ١٨٠.
(٣) السيوطي: المزهر في علوم اللغة حـ ١ صـ ١٤٠.

جرح الراوي عند المحدثين معناه اتهامه في عدالته أو ضبطه، والأساس في الجرح: الاتهام أو الشك يصل بالمرء إلى اليقين وهذا يتفق مع المنهج العلمي الحديث.

يقول جون ديوي: «إذا كان البحث يبدأ بالشك فهو ينتهي بإقامة الظروف التي من شأنها أن تزيل ما يستدعي ذلك الشك وهذه الحالة الأخيرة يمكن تسميتها الاعتقاد»[1].

أما العوامل التي تمس العدالة ولا يقبل بها رواية الراوي ويترتب عليها جرح فمنها:

١ ــ السفه:

يرى كثير من علماء الحديث أن السفه يسقط العدالة ويخرم المرؤة ويوجب رد الرواية[2]، ولكنهم يختلفون في تحديد معنى «السفه»، فيرى بعضهم أن مجرد اللهو البريء أو العبث سفه، وكذا تناول الطعام في الأسواق أو الطرقات[3] ويرى بعضهم أن هذا لا يسقط المروءة ،قال الآمدي في الأحكام «وليس من الجرح ترك الحكم لشهادة لجواز أن يكون ذلك لسبب غير الجرح، ولا الشهادة بالزنا»[4].

أما اللغويون فلم يعدوا هذا نوعاً من الأنواع التي لا يقبل بها رواية الراوي فقد كانوا ينقلون عن شعراء مشهورين بالمجون والخلاعة وليس بالسفه وحده وكذلك نقلوا شعر الكفار.

---

(١) جون ديوي: المنطق ونظرية البحث، ترجمة دكتور زكي نجيب محمود ص ١٦٢.
(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ١٥.
(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٤١.
(٤) الآمدى: الأحكام في أصول الأحكام حـ ٢ صـ ١٢٧.

٢ ـ الكذب:

يعتبر الكذب عند المحدثين من أكبر الكبائر لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[١].

والتائب من الكذب في الخبر الديني لا تقبل روايته وإن قبلت توبته بينما الكاذب في الخبر التاريخي أو الأدبي تجوز توبته والأخذ بروايته. سأل سائل الإمام بن حنبل المتوفى عام **٢٤١** هـ عن محدث كذب في حديث واحد ثم تساب ورجع قال: توبته فيما بينه وبين الله ولا يكتب حديثه أبداً»[٢]، ويقول ابن المبارك: «من عقوبة الكذّاب أن يرد عليه صدقه[٣]. ومن صور الكذب عندهم الرواية دون رؤية أو لقاء أو معاصرة أو الرواية دون سماع أو وجود فرية تظهر الكذب في الحديث، وتعرف الصورتان الأولى والثانية من صور الكذب بالإرسال والتدليس، وقد لجأ علماء الحديث إلى طرق كثيرة لمعرفة كذب الراوي منها:

أ ـ التاريخ: وذلك بمعرفة موت الراوي ومولد من روى عنه للتحقيق من معاصرة الراوي لمن روى عنه ولقائه إياه، يقول سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[٤].

ب ـ أن يخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل: لحب الشهرة أو روى الحديث عن نفسه بأشياء خارقة للعالم مثل المعجزات أو الكرامات.. الخ.

أما اللغويون فإنهم لم يذكروا عوامل من لا تقبل روايته في الكذب وإنما تحدثوا عن كذب بعض الرواة محاولين تجريحهم. يقول أبو الطيب اللغوي (متوفى عام **٣٥١** هـ) عن ابن داب المشرقي بن القطامي: «وكان كذابا قال أبو حاتم: حدثنا الأصمعي قال: حدثنا بعض الرواة قال: قلت للشرقي بن القطامي: ما كانت العرب تقول في

---

(١) الإمام مسلم النيسابوري: مقدمة الصحيح ص ٨.

(٢) و (٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١١٧.

(٤) نفس المصدر السابق: صـ ١١٩.

صلاتها على موتاها قال: لا أدري، قال فاكذب له، فقلت كانوا يقولون رويدك حتى يبعث الخلق باعثه، فإذا أنا به يوم الجمعة يحدث به في المقصورة[١]».

وأبو المنصور الأزهري المتوفى عام ٣٧ هـ يتحدث في مقدمة التهذيب مهاجماً ابن دريد (م ٣٢١ هـ) متهما إياه بالكذب «وممن ألف في عصرنا الكتب فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول وإدخال ما ليس من كلام العرب كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد[٢]».

ويتحدث اللغويون عن الكذب عند عالم ولكنهم لا يتفقون على ذلك فمنهم من يوثقه ومنهم من يرفض ذلك وهنا نجد العصبية وحب الشهرة والتنافس العلمي سببا لهذا الاتهام بالكذب ومن أمثلة ذلك ما ذكروه عن الأصمعي، ذكر أبو الطيب اللغوي (م ٣٥١ هـ) في مراتب النحويين: «وكان أبو زيد وأبو عبيدة يخالفانه ويناوئانه كما يناوئهما، فكلهم كان يطعن على صاحبيه بأنه قليل الرواية ولا يذكره بالتزيد وقال فانظر إلى هذا الإنصاف بينهم مع شدة المنافسة ثم لا يتهم أحدهم صاحبه بالكذب[٣].

وهذا أبو رياش القيسي (م ٣٠٩ هـ) وهو كوفي يقول عن الأصمعي «كان الأصمعي مع نصبه كذابا وإنما كان يظهر التأله ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ويظهر الكراهية لأن يسأل عن شيء يوافق شيئاً من المصحف ليصدق فيما يتكذبه ولينفي التهمة عنه فيما يتخرصه[٤]».

وهنا تتضح العصبية بين مدرستي الكوفة والبصرة برمي الأصمعي بالكذب ورغم ذلك فإن الأصمعي ثقة عند كثير من العلماء[٥].

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين تحقيق محمد أبو الفضل صـ ١٥٧.

(٢) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة - المقدمة حـ ١ صـ ١٢٨.

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين صـ ٨٥ - ٨٦.

(٤) على بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات تحقيق عبد العزيز الميمني - دار المعارف ١٩٧٧ (طبع مع المنقوص والممدود للفراء) صـ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين صـ ١٥٨ وما بعدها.

ونستنتج من هذا أن اللغويين رفضوا رواية بعض الرواة برميهم بالكذب في كثير من الأحيان بسبب العصبية أو التنافس العلمي أو حب الشهرة، ولم يكن هذا الرفض راجعا إلى الورع والتقوى والحفاظ على اللغة كما شدد في ذلك رجال الحديث.

٣ ــ المجون والخلاعة:

حدد المحدثون المجون والخلاعة بألا يعبأ الرجل بالأخلاق أو التقاليد ولا يقيم وزنا للقيم الدينية والاجتماعية وهم بذلك يجرحون الماجنين في الرواية وخاصة في الأخبار الشرعية وكان أكثر المحدثين يعتبرون رد رواية الماجن حتى في أتفه الأشياء وأقلها[١].

ولم يتحدث اللغويون عن شرط كهذا في العدالة فلم يكن يهمهم أحوال الراوي الشخصية والخلقية فقد كانوا يروون أشعار الكفار والمجانين والسكارى ويستشهدون بها في اللغة والنحو، ولكننا نلاحظ إشارات عابرة حين كانوا يحكمون على بعض العلماء أو يحاولون أن ينقصوا من قدره لمحاولة النيل منه في شخصه وأخلاقه، ومثال ذلك ما اتهموا به ابن دريد (م ٣٢١ هـ) بتهمة شرب الخمر، يقول أبو منصور الأزهري في مقدمة التهذيب «وألفيته أنا على كبر سنّه سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من سكره[٢]» ويقول تلميذه أبو حفص عمر بن شاهين: «كنا ندخل على ابن دريد ونستحي لما نرى من العيدان المعلقة والشراب المصفى[٣]».

٤ ــ الأهواء والبدع:

اختلف المحدثون في السماع عن أهل البدع والأهواء مثل القدرية والخوارج والرافضة في الاحتجاج بما يروون في ذلك عدة أقوال أهمها[٤]:

---

(١) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي ص ١٥٨ (١) مخطوط بلدية الاسكندرية.
(٢) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون ـ المقدمة صـ ٣٦.
(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد حـ ٢ صـ ٢٠٢.
(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٨٠ ـ ١٩٠ وفيه أدلة تفصيلية.

أ ـ ذهب بعض أهل العلم إلى عدم قبول رواية المبتدع مطلقا مهما تكن بدعته وروي هذا عن الإمام مالك.

ب ـ وذهب بعض أهل العلم إلى قبول رواية المبتدع بشروط، فنظروا في البدع، فرأوا أن منها ما يكفر صاحبها ومنها لا يكفر، فالكافر ببدعته لا تقبل روايته عند جماهير أهل العلم وإن لم يكفر ببدعته فإن كان يستحل الكذب لنصرة مذهبه لا يقبل حديثه ولا يروى عنه، وإن كان لا يستحل الكذب فقيل تجوز الرواية ـ ذهب إلى ذلك الإمام الشافعي وابن أبي ليلى وسفيان الثوري[1] ـ عنه سواء كان داعيا إلى بدعته أم لم يكن، وقيل تقبل روايته إذا لم يكن داعياً إلى بدعته، فإن كان داعية لم تقبل روايته[2].

جـ ـ وقال كثير من العلماء: تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك الإمام أحمد بن حنبل[3].

أما اللغويون فقد أشاروا إلى ذلك في منهجهم ولكنهم لم يوضحوا الأمر وأول من تحدث عن ذلك ابن جني (المتوفى عام ٣٩٢ هـ) وهو معتزلي في كتاب الخصائص فقد أفرد بابا سماه «باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية[4]»، فقد ذكر أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية «وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها[5]»، ثم يذكر بعض آيات من القرآن الكريم فهمها بعض الناس خطأ مثل قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتى على مَا فَرَّطْتُ في جَنْب الله﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿فأينما تولوا فثم وجه

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٤٨.
(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٨٥.
(٣) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر صـ ١٠١ : ١٠.
(٤) ابن جنى: الخصائص تحقيق محمد النجار حـ ٣ صـ ٢٤٥.
(٥) نفس المصدر السابق: حـ ٣ صـ ٢٤٧.
(٦) سورة الزمر: آية ٣٩.

الله﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾[2]، ووضح أن اللغة أكثرها جار على المجاز وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة، فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أبحاثها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها[3].

أما ابن الأنباري فقد ذكر في لمع الأدلة عن نقل أهل الأهواء[4]، قال ابن الأنباري: «نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدينون بالكذب كالخطابية من الرافضة وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه[5]»

وواضح أن ابن الأنباري ينقل نص بعض العلماء في جواز رواية أهل البدع والأهواء من الذين لا يعرفون الكذب مثل الخطابية وهذا القول قول الإمام الشافعي كما رأينا عند المحدثين[6].

* * *

العوامل التي تمس الضبط فلا تقبل بها رواية الراوي

١ ــ الغفلة:

وهي القابلية لتصديق كل شيء دون فهم أو فطنة. قال ابن عباس: «لا يكتب عن الشيخ المغفل[7]»، وقال ابن سيرين: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[8]».

---

(١) سورة البقرة: آية ١١٥.
(٢) سورة الرحمن: آية ٢٧.
(٣) ابن جني: الخصائص صـ ٢٥٠.
(٤) ابن الانباري: لمع الأدلة في أصول النحو صـ ١٨٥ تحقيق سعيد الافغاني ـ الجامعة السورية ١٩٥٨م.
(٥) نفس المصدر السابق صـ ١٨٦.
(٦) انظر فصل الجرح والتعديل من هذا البحث: صـ ١٠٤.
(٧) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٨٠.
(٨) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

وهذه الملاحظة نجدها عند أصحاب المناهج العلمية الحديثة فهم يشترطون في الباحث: «أن يكون فطنا حتى يقف دون عناء كبير على التفاصيل الهامة أو الظروف الأساسية التي تؤثر تأثيرا فعالا في الظاهرة التي يلاحظها ويجري التجارب عليها[١]».

ولم نجد للغويين تأثرا بهذا العامل ولم يشيروا اليه.

٢ ـ الشذوذ:

هو عند المحدثين كما قال الشافعي «بأن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره[٢]»، والذي عليه الحفاظ «إن الشاذ ما ليس له إلا اسناد واحد يشذ به ثقة ـ أو غير ثقة ـ فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شذ به غير الثقة[٣]»

وقال الحاكم النيسابوري: «هو الذي ينفرد به الثقة وليس له متابع[٤]»

وقد يرد الشذوذ إلى سوء حفظ الراوي نتيجة لضعف ذاكرته وعدم قدرته على التركيز وحالته النفسية ولهذا قالوا: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ[٥]»

أما اللغويون فقد أشاروا إلى ذلك في مصنفاتهم وأول من أشار إلى ذلك ابن جنى في الخصائص في باب. «القول على الاطراد والشذوذ[٦]»، فذكر أن «الاطراد هو التتابع والاستمرار، والشذوذ التفرق والتفرد، فجعل أهل العلم علم العرب ما استمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا[٧]»، ثم يذكر أن الكلام في الاطراد

---

(١) محمود قاسم: المنطق ومناهج البحث صـ ١٢٥.

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٤٨.

(٣) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر صـ ٥٧.

(٤) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث صـ ٥٨.

(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ١٤١.

(٦) ابن جنى: الخصائص حـ ١ صـ ٩٦.

(٧) نفس المصدر السابق: صـ ٩٧.

والشذوذ على أربعة أضرب، مطرد في الاستعمال والقياس جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا[1]. فيذكر مثلا المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال: وذلك نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم: مكان مبقل، هذا هو القايس، والأكثر في السماع باقل[2].

ومثال المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، ومثال الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً: وهو كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معوود من مرضه وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال[3].

٣ ـ كثرة الغلط:

يرى المحدثون أن كثرة الخطأ عامل يمس ضبط الراوي ويؤدي إلى جرحه ورفض روايته ويفرقون بين الغلط والكذب، فمجرد الاتهام بالكذب يثبت الجرح على الراوي ويترتب عليه رفض روايته، أما كثرة الغلط لا الغلط فهي التي تثبت الجرح وتؤدي الى رفض الرواية «فقد كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهما بالكذب أو رجلا الغالب عليه الغلط»[4]. وسئل الإمام أحمد بن حنبل عمن يكتب العلم؟ فقال عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة، صاحب هوى يدعو إليه أو كذّاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل[5].

أما اللغويون فلم يذكروا هذا العامل للجرح ولكنهم كتبوا عن أغلاط اللغويين في مصنفاتهم وأفرد على بن حمزة (م ٣٧٥ هـ) له كتاب سماه «التنبيهات على أغاليط

---

(١) نفس المصدر السابق:جـ ١ ص ٩٨.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ١ صـ ٩٨.
(٣) نفس المصدر السابق: حـ١ صـ ٩٩.
(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٩٥.
(٥) نفس المصدر السابق: صـ ٩٦.

الرواة في كتب اللغة المصنفات»[1] تعقب فيه المبرد في الكامل وثعلب في الفصيح وأبا عبيد القاسم بن سلام في كتاب الغريب المصنف، وابن السكيت في إصلاح المنطق وابن ولاد في المقصور والمنقوص وعدد أخطاءهم. وكتب ابن جني (م ٣٩٥ هـ) بابا عن أغلاط العرب[2]، أما علي بن حمزة (م ٣٧٥ هـ) فنذكر نماذج من الأغلاط التي حشدها مثلا للمبرد في الكامل:

«قال: قال أبو العباس المبرد: فأما قولهم في حاج حوائج فليس من كلام العرب على كثرته بألسن المولدين ولا قياس»[3].

وهو في هذا القول متبع للأصمعي، لأن الأصمعي قال خرجت الحوائج على القياس فردها وقد غلطا معاً على أن الأصمعي رجع عن هذا القول فيما حكاه عنه ابن أخيه الرياشي، وذكروا أنه قال هي جمع حائجة[4]، وقال: «قال أبو العباس (وذكر الشجه) وإذا خرقت العظمة وبلغت أم الدماغ وهي جليدة قد ألبست الدماغ فهي الأمة وبعض العرب يسميها المأمومه، وذلك إفضاؤها إلى أم الدماغ ولا غاية بعدها»[5].

وهذا غلط قبيح، إنما الآمّة الشجة والمأمومه أم الدماغ المشجوجة آمة والذي قاله محال[6].

أما التنهيبهات على أغلاط كتاب اختيار فصيح الكلام لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب فمنه: «قال: أبو العباس (ثعلب) في باب من المصادر ونقول قد حر يومنا

---

(١) علي بن حمزة البصري اللغوي (م ٣٧٥هـ) (كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات) تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي طبع دار المعارف ١٩٧٧ ومعه المنقوص والممدود للفراء.

(٢) ابن جني: الخصائص تحقيق محمد علي النجار حـ ٣ صـ ٢٧٣.

(٣) المبرد: الكامل حـ ١ صـ ١٦٠.

(٤) علي بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة صـ ١٢٣.

(٥) المبرد: الكامل حـ ١ صـ ٢٨٥.

(٦) علي بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٣٧.

يحرّ حرّاً ومن الحرية حر المملوك يحر حراراً وحرية»[1]. قال أبو القاسم الوجه حر المملوك يحر بالكسر. وقال أبو العباس (ثعلب) في هذا الباب ورجل طويل وطوال وقوم طوال لا غير[2]، قال أبو القاسم: قوله طوال لا غير غلط لأنه يقال طوال وطيال بمعنى واحد[3].

ومن التنبيهات على أغلاط أبي عبيد القاسم بن سلام في كتاب الغريب المصنف:

«قال: أبو عبيد في باب تسمية (خلق الإنسان): الفَوْف: البياض الذي يكون في أظفار الأحداث وإنما هو الفُوف بالضم بإجماع، والفُوْفة القشرة التي النواة ملتفة بها والجمع فُوْف[4].

وقال أبو عبيد في باب (نعوت العين) قال الأصمعي وما أدري ما الحور في العين والمحفوظ عن الأصمعي أنه قال الحور صفاء بياض العين وشدة سوادها[5] وقال أبو عبيد في باب (الأخلاق المذمومة والبُخْل) المشناء مثال مفعال الذي يبغضه الناس وهذا غلط وإنما هو مشنوء إذا كان مبغضاً وإن كان جهلا، فإن كان قبيح المنظر فهو مَشْنَأ، وزن مَشْنَع وان كان محبَّباً، وقال يعقوب رضي الله عنه رجل مشنأ وقوم مشنأ لا يُثَنَّى ولا يجمع. ولو ترك أبو عبيد التمثيل لكان خيراً له، لأنه كان يحال بكثير من أغلاطه على الرواة عنه ولكنه يأبى التقييد بالأمثلة ليقضي الله أمراً كان مفعولاً[6].

وأما ابن جنى (المتوفى عام ٣٩٢ هـ) فقد ذكر في باب أغلاط العرب فيتحدث في أول الباب عن أغلاط الأعراب ويذكر أنه «إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها وإنما تهجم بهم طباعهم على ما

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: فصيح ثعلب تحقيق عبد السلام هارون صـ ٣٤.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٤٠.
(٣) علي بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة صـ ١٨٠.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ١٨٩.
(٥) علي بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة في الكتب المصنفات تحقيق عبد العزيز الميمني صـ ١٩٠.
(٦) نفس المصدر السابق صـ ١٩٤.

ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فراعوا به، عن القصد هذا معنى قوله وإن لم يكن صريح لفظه[1]. ومن أغلاطهم همزهم مصائب وهو غلط منهم وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة (فكلما همزوا صَحَائِفَ همزوا أيضاً مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة)[2].

أما باب سقطات العلماء وهو باب هام يشبه التجريح عند المحدثين فذكر عن كتاب العين: «وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل فضلاً عن نفسه ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله»[3].

وأما كتاب «الجمهرة» لابن دريد المتوفى عام **٣٢١** هـ فذكر أن فيه «من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر[4]».

* *

وقد تحدث المحدثون في أمور تتعلق بقبول الرواية وعدم قبولها ومنها الأمور الآتية:

أ ــ جرح الأقران:

وقد أجمع المحدثون على عدم قبول قول الأقران بعضهم في بعض. قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: «عن ابن عباس قال: استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض. والذي نفس بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها»[5].

---

(١) نفس المصدر السابق صـ ١٩٨.
(٢) ابن جنى: الخصائص تحقيق محمد النجار حـ ٣ صـ ٢٧٣.
(٣) المصدر السابق: حـ ٣ صـ ٢٣٧٥.
(٤) نفس المصدر السابق: حـ ٣ صـ ٢٧٦.
(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله حـ ٢ ص ١٨٥.

ولم يتحدث اللغويون عن ذلك بل إنهم كانوا يقذفون التهم في وجوه بعضهم البعض وهم في منزلة واحدة ولا يتحرك أحد ولا يعقب على ذلك.

ب ـ المجهول والمستور عند المحدّثين:

وقد تحدثوا عن المجهول وجعلوه ثلاثة أنواع [1]:

أ ـ مجهول العدالة ظاهراً وباطناً وهو لا تقبل روايته عند جماهير العلماء

ب ـ مجهول العدالة مع كونه عدل الظاهر ويسمى المستور وقد قبل روايته كثير من العلماء الذين ردوا سابقه وهو قول بعض الشافعية واختاره ابن الصلاح [2].

ح ـ مجهول العين: وهو من لم يعرفه العلماء فلم يسمه ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد فقط وهناك عدة أقوال في شأنه والذي عليه أكثر العلماء عدم قبول روايته لأنهم أجمعوا على رد رواته غير العدل والمجهول ليس عدلا ولا في معناه [3].

وقد تحدث اللغويون عن ذلك فقال ابن الأنباري في لمع الأدلة أن المجهول الذي لم يعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي غير مقبول لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة وذهب بعضهم إلى قبوله وهو القائل بقبول المرسل» [4]. وإذا كان هذا ما رآه ابن الأنباري فإننا نرى اللغويين لا يتقيدون بذلك في استعمالهم للغة فهم يروون عن رجل أو عن بعض الأعراب أو عن شيخ دون أن يذكروا اسمه.

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٤٢٥.
(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ١٤٣٧.
(٣) نفس المصدر السابق: صـ ١٥٠.
(٤) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو صـ ٩٥.

ويتصل بهذا الموضوع ما قرره المحدثون من أنه لا يجوز التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل فهذا لا يجوز مثل أن يقول حدثني الثقة[1].

وقد استعمل اللغويون التعديل على الإبهام في كتبهم ولم يرفضوا رواية الراوي بسبب ذلك. وقد استعمل سيبويه[2] في الكتاب تعبير (أخبرني الثقة، وحدثني الثقة) ويعني به الخليل وغيره، واستعمل نفس التعبير ابن دريد في الجمهرة[3] والأزهري في التهذيب[4] وغيرهم من العلماء المتأخّرين.

* * *

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية صـ ٤٢٦.
(٢) سيبوبه: الكتاب تحقيق عبد السلام هارون حـ ١ صـ ٤٥ وحـ ٢ صـ ١٧ وحـ ٣ ص ٢٨.
(٣) ابن دريد: الجمهرة تحقيق محمد نجيب السورتي وف. كونكو حـ ١ صـ ٣٢٢. وحـ ٢ صـ ٣٢٥.
(٤) الأزهري: التهذيب حـ ١ صـ ٢٣ وحـ ٢ صـ ٢٥.

المنهج بين النظر والتطبيق
في الجرح والتعديل

نستطيع أن نؤكد أن علماء الحديث صدروا في هذا الميدان عن نظرية حددت مسار المنهج وأفضت بهم إلى طرائقه ووسائله ومعاييره واستطاعوا أن يطبقوا النظرية تطبيقاً عملياً أفاد الأمة الإسلامية أولاً في توثيق مصدرها الثاني للتشريع وأفاد الفكر البشري ثانياً في إرساء قواعد لمنهج نقد الخبر عن طريق دراسة الإسناد وعن طريق دراسة أحوال الرجال الذين هم نقلة الخبر ومن ثم نستطيع أن نقرر ونحن مطمئنون إلى أن الجرح والتعديل كان صادراً عن نظرية ثم تجسد في تطبيق عملي واضح، وهذا كما قلنا إنجاز عقلي هائل كان له تأثيره في طبع التفكير الإسلامي بالطابع الذي نعرفه.ونقدم نماذج للتطبيق. وإذا أخذنا نموذجاً لذلك من كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي يوضح التعديل والتجريح، مثال ذلك:

(١) قال يحيى بن معين: آلة الحديث الصدق، والشهرة بطلبه وترك البدع واجتناب الكبائر، كل بني آدم خطاء وكل من ثبت كذبه رد خبره وشهادته[١].

ومثال من جرح وهو لا يعرف بالجرح فيجب الكشف عن ذلك وخاصة إذا كان الجارح عامياً.

(٢) ذكر الشافعي أنه إنما أوجب الكشف عن ذلك لأنه بلغه أن إنساناً جرح رجلاً فسئل عما جرحه، فقال رأيته يبول قائماً؟ فقيل له: وما في ذلك ما يوجب

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ١٧٠.

جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرش عليه وعلى ثوبه ثم يصلي، فقيل له: رأيته يصنع كذلك؟ فقال: لا »[1].

فهذا جارح لا يصح جرحه.

ومثال آخر للتثبت في الجرح والتعديل:

(٣) روى شاذان: قال: سمعت الحسن بن صالح يقول: كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا أتريدون أن تزوجوه[2].

(٤) وعن منهجهم قال حفص بن غياث إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه[3].

وإذا أخذنا نموذجاً للضعفاء والمتروكين مثل كتابي الضعفاء الصغير للإمام البخاري (المتوفى ٢٥٦ هـ) والضعفاء والمتروكين للنسائي (المتوفى عام ٣٠٣ هـ) فمن الضعفاء الصغير للبخاري يقول عن: حجاج بن نصير أبو محمد النساطيطيس البصري عن شعبة: سكتوا عنه[4]، أما «عبد الرحمن بن سلمان: روى عن عقيل، روى عنه عبد الله بن وهب، فيه نظر[5].

ومن الضعفاء للنسائي (متوفى ٣٠٣ هـ): «إبراهيم بن بشار الرمادي: ليس بالقوي، وأبان بن جمعة ليس به بأس إلا أنه كان قد اختلط[6].

ونجد هنا الدقة والأدب والحرص في الجرح والدقة في العدل كما هو واضح عند الخطيب البغدادي.

---

(١) نفس المصدر: ص ١٧٢.
(٢) نفس المصدر: ص ١٧٥ - ١٧٦.
(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ١٧٥ - ١٧٦.
(٤) الإمام البخاري: الضعفاء الصغير تحقيق محمود زايد - دار الوعي بحلب طبعة اولى سنة ١٩٧٥م (وطبع مع الضعفاء والمتروكين للنسائي:) ص ٣٣٠.
(٥) نفس المصدر السابق: ص ٧١.
(٦) الإمام النسائي: الضعفاء والمتروكين (طبع مع الضعفاء الصغير للبخاري) صـ ١٤. تحقيق محمود زايد - دار الوعي حلب سنة ١٩٧٥.

أما اللغويون فلم نعرف لهم كتباً خاصة في الجرح والتعديل أو في الضعفاء والمتروكين وإنما يظهر تأثرهم بالمحدثين في هذا العلم بين ثنايا المعاجم والطبقات والتراجم وأمهات الكتب اللغوية.

وأول جرح نجده عند اللغويين هو شكهم في نسبة كتاب العين للخليل بن أحمد (المتوفى عام ١٧٠ هـ) وقد استدلوا على ذلك باختفاء معجم العين منذ عهد المؤلف حتى منتصف القرن الثالث الهجري وباستخدام الخليل لبعض المصطلحات الكوفية رغم أن الخليل كان أستاذاً لمدرسة البصرة وكثرة الأخطاء والنقل من علماء متأخرين أو معاصرين (وهو التدليس عند المحدثين) والاستشهاد بالمرذول من شعراء المحدثين وأنه لا إسناد في العين[١].

ثم جرح اللغويون محمد بن الحسن بن دريد المتوفى عام ٣٢١ هـ فبعد أن ألف كتاب «الجمهرة» بدأ العلماء يجرحونه، فقد جرحوه بشرب الخمر وأنه بذلك يرتكب الفاحشة وأنه يفتعل اللغة ويصطنع الأخبار ويخترع الغريب لغرض علمي ويروي أشعاراً منسوبة لآدم عليه السلام ورأوا أن هذا محض اختلاق[٢]. وجرحوا كتابه الجمهرة بأنه لم يسر فيه على المنهج الذي رسمه لنفسه في اختيار المشهور من الكلمات وإبعاد الحوشي، والمعجم مليء بالغريب ورماه ابن جنى بالخطأ في التصريف[٣] واتهمه نفطويه وهو معاصر له بأنه سرق كتاب العين وغيره، ولكن قول نفطويه وتجريحه مردود لأنه نابع من غيرة شخصية وعداوة مستكنة، وقد تقرر عند المحدثين أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح[٤].

---

(١) الأزهري: تهذيب اللغة (المقدمة ص ٣٧) وقارن بالفهرست لابن النديم صـ ٤٢ والمزهر للسيوطي حـ ١ ص ٤٢ والمعجم العربي للدكتور حسين نصار حـ ١ ص ٢٨١.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة - المقدمة ص ٣٢ وقارن بإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ص ٣٤ والمزهر حـ ١ ص ٤٥.

(٣) ابن جنى: الخصائص حـ ٣ ص ٢٧٥ وقارن بالتهذيب للأزهري (المقدمة ٣٤٣) وإنباه الرواة للقفطي ص ٣٥.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله حـ ٢ ص ١٨٥.

أما أوائل الكتب التي تحدثت عن منهج التعديل والتجريح فأهمها مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى عام ٣٥١ هـ فهو يتحدث في المقدمة عن العصبة التي تفضل علماء وتجرح آخرين ثم يبدأ في الحديث عن العلماء حسب ترتيب السن مبتدئاً بأبي الأسود الدؤلي(م ٦٩ هـ)، ومعلوم أن أبا الأسود ينسب إليه وضع علم النحو فقال عنه: «وكان أول من رسمه فوضع منه شيئاً جليلاً حتى تعمق النظر بعد وطولوا الأبواب» (١). «وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً قياً أملاه وكان رئيس الناس وواحدهم» (٢)، أما أبو عمرو بن العلاء (م ١٥٤ هـ) فكان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العربية» (٣).

ونجد ألفاظ المحدثين؛ التعديل، تظهر في قوله عن النضر بن شميل (م ٢٠٤ هـ) حيث قال: «وأخذ عن الخليل أيضاً اللغة والنحو النضر بن شميل المازني وهو من أهل مرو، وهو ثقة ثبت، صاحب غريب، وشعر ونحو وحديث وفقه ومعرفة بأيام الناس (٤).

أما قطرب (المتوفى عام ٢٠٦ هـ) أخذ عن يونس بن حبيب من اختص به دون غيره محمد بن المستنير قطرب وكان حافظاً للغة كثير النوادر والغريب» (٥).

أما تجريحه للعلماء فقال عن حماد الرواية (م ١٥٥ هـ) «قال أبو الطيب وحماد الرواية مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون» (٦)، وهو أحياناً ينقل تجريح الآخرين ولكنه يوثق العالم فهو يقول عن ابن زياد الأعرابي (م ٢٣١ هـ) «وكان أبو

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين تحقيق محمد أبو الفضل صـ ٨.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ١١.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٥.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٦٦.
(٥) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٦٧٦.
(٦) نفس المصدر السابق ص ٦٧.

نصر الباهلي يتعنت ابن الأعرابي ويكذبه ويدعى عليه التزيد ويزيفه وابن الأعرابي أكثر حفظاً للنوادر منه وأبو نصر أشد تثبتاً وأمانة وأوثق»(1).

ويذكر سبب عدم كتابته عن بعض العلماء وهذا يوضح منهجه في الجرح والتعديل فيقول: «وهؤلاء أصحاب الكتب والرجوع إليهم في علم العرب وما أخللنا بذكر أحد إلا لسبب إما لأنه ليس بإمام ولا معول عليه، وأما لأنه لم يخرج من تلامذته أحد يحيي ذكره ولا من تأليفه شيء يلزم الناس نشره(2)»، ثم يتحدث عن (بغداد) جملة فيبين أنها ليست مدينة علم لأن من يرغب في العلم منها يريد الرياسة، يقول أبو الطيب اللغوي: «وأما بغداد فمدينة ملك وليس بمدينة علم وما فيها من العلم فمنقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم ورعيتهم ونيتهم بعد ذلك في العلم ضعيفة لأن العلم جد وهم قوم الهزل أغلب عليهم»(3).

ونستطيع أن نحكم على المنهج الذي رسمه أنه يعتبر منهجاً أقرب إلى المحدثين فهو يتحدث عن العلماء بمنهج تعديل ولكننا نعيب عليه أنه لم يجرح كثيراً ممن جرحه غيره من العلماء ولم يضع خطة واضحة للجرح والتعديل وإنما تفهم منهجه من خلال نصوصه وهو يعتبر الحكم على العالم بالثقافة العلمية وبشهرته كإمام أو بوفرة مصنفاته والرواية عنه فالعدل عنه وما يستحق الكتابة عنه شهرة العالم ومصنفاته وتلامذته الذين يروون عنه وكثرة رواياته وهو يستخدم بعض مصطلحات المحدثين مثل قوله ف(ثقة ـ مأمون ـ أمين ـ مقدم مكين ـ كذاب ـ أعلم الناس ـ أفصح الناس ـ أحفظ الناس ـ أعلمهم باللغة)(4).

وننتقل إلى مصنف آخر هو «أخبار النحويين البصريين للقاضي أبي سعيد السيرافي (المتوفى عام ٣٦٨ هـ).

---

(١) نفس المصدر ص ٩٤.
(٢) نفس المصدر ص ٩٥.
(٣) نفس المصدر السابق ص ١٠١.
(٤) نفس المصدر السابق ص ٥ و٤٣ و٧٥.

ومن عنوان الكتاب نرى أنه يختص بالبصريين فقط ولم يتحدث عن منهج واضح وفي مقدمة كتابه قال «كتاب فيه ذكر مشاهير النحويين وطرفاً من أخبارهم وذكر أخذ بعضهم عن بعض والسابق منهم إلى علم النحو»[1]. ويتحدث عن يحيى بن معمر (م ١٢٩ هـ) فيقول: «وكان مأموناً عالماً قد روي عنه الحديث ولقي ابن عمر وابن عباس وغيرهما»[2].

وهذا أسلوب المحدثين في السماع والعرض.

ومن التجريح قوله عن عبد الله بن إسحاق الحضرمي «وذكر حسين بن فهم قال حدثنا ابن سلام قال أخبرنا يونس أن أبا عمرو كان أشد الناس تسليماً للعرب وكان ابن أبي أسحق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب»[3]، ويقول عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (م ٢١٣ هـ): «وكان أبو عبيدة من أعلم الناس بأنساب العرب وأيامهم وله كتب كثيرة في أيام العرب وحروبها مثل كتاب مقاتل الفرسان وكتبه في الأيام معروفة[4]» ورغم قوله عن أبي عبيدة فإن أبا عبيدة مطعون فيه بالشعوبية[5]. ويقول عن الرياشي (م ٢٥٧ هـ) «وكان عالما باللغة والشعر كثير الرواية عن الأصمعي وروى أيضاً عن غيره»[6].

بعد هذه النصوص نستطيع أن نقول إن كتاب أخبار النحويين البصريين لا يعد كتاباً يظهر فيه منهج الجرح والتعديل لأنه يُعَدِّل جميع أو معظم ترجماته عن اللغويين البصريين فهو ينحاز لهم ويسير على منهجهم ولكن له ميزة جميلة وهو اعتماده على الإسناد في أغلب ما ذكره مع حرص على أسلوب الرواية وأمانة في النقل والأخذ، ولكن حديث المؤلف عن جهود هؤلاء العلماء من الناحية العلمية وآثارهم التي

---

(١) السيرافي: أخبار النحويين البصريين تحقيق طه الزيني ومحمد خفاجى ص ١٠.
(٢) نفس المصدر: ١٧.
(٣) نفس المصدر: ٢٢.
(٤) نفس المصدر: ٥٣.
(٥) ابن النديم: الفهرست ص ٥٣ وقارن بالمزهر جـ ١ ص ٤٣ للسيوطي.
(٦) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٦٨.

خلفوها ومنزلتهم العلمية والموازنة بين رجال هذه الطبقات موازنة مبنية على الدراسة والتحليل كل هذا لا نكاد نلمسه في الكتاب بل إن المؤلف يقتصر في دراسته وتراجمه على سوق الأخبار وذكر الروايات التي هي إلى المشارقة أقرب.

أما أبو منصور الأزهري (المتوفى عام ٣٧٠ هـ) فهو يستحق وقفة، لأنه كتب مقدمة طويلة لكتابه (تهذيب اللغة) تقترب من منهج علماء الحديث، فقد بين في مقدمته أنه كان يرمي إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها على يد سابقيه ومعاصريه وهو يهتم بخلال ثلاث عند تأليفه الكتاب[١]:

أ ــ تقييد نكت حفظتها ووعيتها من أفواه الأعراب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سنيات إذ كان ما أثبته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألّفوها والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة.

ب ــ ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلهم يحتاجون له.

حـ ــ والخلة الثالثة التي لها أكثر القصد أني قرأت كتباً تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا[٢]، وقال في آخر مقدمته:

«ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطذي معرفة كافية، اقترنت إليها معرفتي اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبينت شكي فيها وارتيابي بها»[٣].

---

(١) الأزهري: تهذيب اللغة، نشر مقدمته أحمد عبد الغفور عطار، وحققه: جزء أول: عبد السلام هارون ومحمد النجار، وجزء ثان: محمد النجار وجزء ثالث دكتور عبد الحليم النجار ومحمد علي النجار، وجزء رابع: عبد الكريم الغرباوي ومحمد النجار، وجزء خامس: عبدالله درويش ومحمد النجار، وجزء سادس: محمد خفاجى ومحمود العقدة وعلي النجار، وجزء سابع: عبد السلام سرحان ومحمد النجار، وجزء ثامن: عبد العظيم محمود، وجزء تاسع: عبد السلام هارون ومحمد النجار، وجزء عاشر: علي هلالي ومحمد النجار وجزء حادي عشر: أبو الفضل.

(٢) أبو منصور الأزهري: التهذيب (المقدمة ص ٤).

(٣) نفس المصدر السابق: المقدمة ص ٣٢.

فالأسس التي اعتمد عليها في الصحة ثلاث: السماع من العرب، والرواية عن الثقات، والنقل عن خطوط العلماء بشرط موافقتها لمعرفته.

وهو يتحدث في مقدمة كتابه عن الأئمة الذين اعتمد عليهم في جمع مادته فقسمهم إلى طبقات وهم طبقات الثقات فمن الطبقة الأولى أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر (رغم أنه يعترف أن خلفاً الأحمر ربما قال الشعر فنحله الشعراء المتقدمين فلا يميز من شعرهم بمشاكلة كلامه كلامهم[1]. ومن الطبقة الثانية: أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري وأبو عمر وإسحاق بن مرار الشيباني وأبو عبيدة معمر بن المثنى والكسائي...... الخ ثم الطبقة الثالثة ثم طبقة أخرى أدركناهم في عصرنا.

فإذا فرغ من ذكر الأثبات المتقنين والثقات المبرزين من اللغويين وتسميتهم طبقة طبقة «فلنذكر أقواماً استموا بسمة المعرفة وعلم اللغة وألّفوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم وحشوها المفسد والمصحف المغير الذي لا يميز ما يصح منه إلا عند النقاب المبرز والعالم الفطن لنحذر الاعتمار اعتماد ما دونوا والاستنامة إلى ما ألّفوا[2].

ومن الذين جرحهم الليث بن المظفر وابن دريد (م ٣٢١ هـ) والجاحظ (متوفى عام ٢٥٥ هـ)[3].

هذا هو منهجه في المقدمة وهي تصلح مقدمة لجرح وتعديل لغوي فهو يقسم اللغويين إلى ثقات ومجروحين ويبين سبب التجريم كما هو مقنن في علم الحديث وإذا أخذنا بعض المواد في المعجم لنرى فيها بعض آثار الجرح والتعديل:

في مادة (قطع): «وقال الليث يقال: قاطعت فلانا على كذا وكذا من الأجر والعمل مقاطعة وقال مستقطعة الشعر هنات صغار مثل شعر الأرانب، قلت هذا ليس بشيء[4].

---

(١) نفس المصدر حـ ١ ص ٥٤.
(٢) نفس المصدر حـ١ ص ٢٩.
(٣) الأزهري: مقدمة التهذيب حـ ١ ص ٥٦.
(٤) نفس المصدر: حـ ١ ص ١٢٥٧. (١) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٢١٣.

ويستخدم الأزهري أحياناً تعبير: لا أدري أو لا أدري ما صحته وهو تعبير وإن كان يدل على الأمانة العلمية لكنه لا يرقى إلى مستوى تعبيرات المحدثين ودقتهم.

وفي مادة (عقه) قيل: العقاهة: الضحية وقيل هي مثل العقاهة يقال عيش عقاهم أي ناعم قلت: أما العقاهية فلا أعرفها وأما العقاهمة فمعروف صحيح»[1].

ويستخدم تعبيراً مثل: قال الليث «الذعاق بمنزلة الزعاق المر سمعت ذلك من بعضهم فلا أدري ألغة هي أو لثغة. قلت ولم أسمع ذعاق بالذال في شيء من كلام العرب وليس بمحفوظ عندي»[2].

وفي هذا التعبير نجده يستخدم الحفظ وسيلة لإتقان العلم وهي مرحلة أولى من مراحل العلم ولكن الأزهري رغم ذلك يظهر في نقده الغيرة والحقد والغرور بل إن الدكتور عبد الله درويش يشك في قيمة المادة المسجلة من هذا الطريق ووصفه لها بالندور[3]، ورغم ذلك فإن مقدمة التهذيب تعتبر كما يقول عبد السلام هارون «من أهم الوثائق في تاريخ التأليف اللغوي وتاريخ المدارس اللغوية الأولى...»[4].

أما كتاب الفهرست لابن النديم (المتوفى عام ٣٧٧ هـ) فيعتبر دائرة معارف للعلوم العربية أو تاريخا للعلوم والعلماء بل تاريخا للحضارة العربية الإسلامية، وهو يتحدث عن أخبار اللغويين والنحويين ويتحدث عن الجرح والتعديل في بعض أقواله. مثال ذلك ما يقوله مجرحاً أبا عبيدة: «ولما مات لم يحضر جنازته أحد لأنه لم يكن يسلم منه شريف ولا غيره وعمل كتاب المثالب الذي كان يطعن فيه على بعض أسباب النبي (ﷺ) »[5]. ويقول عن ابن أخي الأصمعي «وكان من الثقلاء إلا أنه ثقة فيما يرويه عن عمه وعن غيره من العلماء»[6]. وقال عن الفراء: «وكان الفراء

---

(١) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٢٣١٤.
(٢) و (٣) دكتور عبدالله درويش: المعاجم العربية ص ٢٩.
(٤) ابن النديم: الفهرست ص ٨٥ طبعة التجارية.
(٥) نفس المصدر: ص ٨٩.

يتفلسف في تآليفه ومصنفاته يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة»[1]، وعن برزخ العروض يقول: «كان برزخ حافظاً راوية وكان كذاباً كثيراً ما يحدّث بالشيء عن رجل ثم عن غيره»[2].

ولا ندري كيف حكم ابن النديم عليه بأنه حافظ ثم يقول إنه كذاب؟

وخلاصة القول أنه كان كاتباً يعرف بعلوم العرب والتأريخ لها.

أما طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي (المتوفى عام ٣٩٨ هـ) فهو يتحدث عن أغلب المدارس اللغوية وهو يقسمهم إلى طبقات على أزمانهم وبلادهم بحسب مذاهبهم في العلم ومراتبهم ومواالدهم، وأسنانهم ومدد أعمارهم وتاريخ وفاتهم ومحاسنهم.......[3] وهو يحكم على العلماء بإيضاح. يقول عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: «وكان من أجمع الناس للعلم وأعلمهم بأيام العرب وأخبارهم وأكثر الناس رواية وكان يقال إنه خارجي»[4].

أما التجريح فهو يقول: كان الشرقي يعني الوليد بن حصين بن القطامي موهون الرواية[5].

أما كتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (المتوفى عام ٥٧٧ هـ) فقال مثلاً عن نصر الليثى (م ٩٠ هـ): «فإنه كان فقيهاً عالماً بالعربية فصيحاً»[6].

---

(١) نفس المصدر: ص ١١٥.
(٢) نفس المصدر: ص ١١٣.
(٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل ص ١٨.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ١٧٥.
(٥) نفس المصدر السابق: ص ١٩٤.
(٦) أبو بركات ابن الأنباري: (م ٥٧٧هـ) نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل ص ١٤.

أما عيسى بن عمر الثقفي (م ١٤٩ هـ) «وكان ثقة عالماً بالعربية والنحو القراءة وقراءته مشهورة»[١].

وخلاصة القول أن الجرح والتعديل علم حديثي محض ترك بصماته الواضحة على طرائق التفكير الإسلامي وبخاصة على الدرس اللغوي.

* * *

(١) نفس المصدر السابق: ص ٢١.

الفصل الخامس

التصحيف والتحريف
عند المحدّثين واللغويّين

التصحيف والتحريف مصطلحان مهمان في الحياة العقلية عند المسلمين وترجع أهمية هذين المصطلحين إلى ما نعرفه من تدرج هذه الحياة العقلية من الرواية والمشافهة في ابتداء أمرها إلى التدوين والتوثيق في مرحلة التسجيل وانتشار العلوم ومن ثم لا يعسر على الدارس أن يرد نشأة المصطلحين إلى مرحلة التدوين حين لا يغيب عن باله هذا الأصل الواضح في التسمية الذي نلمحه في لفظتي «التصحيف» و «التحريف».

ومن الواضح لدينا أن التصحيف والتحريف نشآ في أحضان علوم الحديث قبل غيرها من علوم العربية والإسلام لأن علوم الحديث قد وكلت نفسها في الأصل الثاني في التشريع وهذا الأصل تعرض لمراحل كثيرة من النقل والأداء ومن ثم كان وقوع ما يمكن إدراجه تحت هذين المصطلحين أمراً وارداً، وفي الوقت نفسه ما كان يمكن لهذين المصطلحين أن يعرفا في علوم القرآن لأن النص القرآني وجد وثاقته منذ البداية بكتابته وروايته ثم بجمعه وتدوينه في المصحف الإمام.

أما علوم الحديث فإن كثرة الرواة واختلاف طرائقهم واختلاف درجات فصاحتهم كل أولئك كان حرياً أن يؤدي إلى نشأة هذين المصطلحين.

ونحن نكاد نجزم أن هذين المصطلحين نشآ في أحضان علوم الحديث لما نراه في

كتابات أهل الحديث عن هذين المصطلحين في تعريفهما وفي تصنيفهما إلى أنواع وفي بيان أسباب حدوثهما، فلقد رأينا ذلك مفصلا في كتبهم بأن جعلوا للمصحف نوعاً خاصاً من أنواع الحديث[1]، ووجدنا له أصداء بعد ذلك في كتب اللغويين وغيرهم.

ولقد انتقل المصطلحان إلى ميدان الدرس اللغوي فوجدناهما يستخدمان استخداماً واسعاً، إما في التأليف المفرد، وإما في أبواب خاصة بهما بين أبواب أخرى، لكن المصطلحين على أية حال يشيران إلى أن أصلهما حديثي على أننا نلفت إلى أن التأليف فيهما عند اللغويين كان أوسع منه عند المحدثين أو لعل الذي وصل إلينا منه أكثر مما وصل إلينا من علماء الحديث على أن الواضح لدينا أن التأليف فيهما عند اللغويين قد بدأ في القرن الرابع الهجري وهو الوقت نفسه الذي ذكر لنا الرواة أن الدار قطني (المتوفى عام ٣٨٥ هـ) قد كان له كتاب فيهما لكنه فقد[2].

أما الكتاب الذي وصلنا عن «تصحيف المحدثين» فهو «تصحيفات المحدثين» للحسن بن عبد الله سعيد أبي أحمد العسكري[3].

وهذه هي أهم الكتب التي قدمها اللغويون في ميدان التصحيف والتحريف:
١ ـ حمزة بن الحسن الأصفهاني (م ٣٦٠ هـ): التنبيه على حدوث التصحيف[4].

---

(١) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث تحقيق صبحي السامرائي ص ٥٢ وقارن بالتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ٢٨٢ والباعث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٧٠.

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢.

(٣) أبو أحمد العسكري (م ٤٨٤٢هـ): تصحيفات المحدثين، طبع على هامش كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، طبع القاهرة ١٣٢٢هـ.

(٤) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف محمد آل ياسين بغداد ١٩٦٥م وتحقيق محمد سعد أطلسي (مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦٨م).

٢ ـ علي بن حمزة الأصفهاني (م ٣٧٥ هـ): التنبيهات على أغاليط الرواة[١].
٣ ـ أبو أحمد الحسن بن عبد الله (ابن سعيد) العسكري (م ٣٨٢ هـ): شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف[٢].
٤ ـ ابن مكي الصقلي (م ٧٦٤ هـ): تصحيح التصحيف وتحرير التحريف[٣].

وقد عقد السيوطي (المتوفى عام ٩١١ هـ) باباً في كتاب المزهر سماه: معرفة التصحيف والتحريف، نقل فيه من أمهات الكتب والمعاجم اللغوية نماذج من تصحيفات العلماء[٤].

وإذا كان هذا العلم مظهرا من مظاهر التأثير الذي نراها لعلوم الحديث على الدرس اللغوي فإننا قد نرى من الواجب الآن أن نقف على مفهوم هذين المصطلحين عند الفريقين جميعاً وإذا كان كثير مما كتبه المحدثون لم يصل إلينا وبخاصة في مراحله الباكرة فإننا نجد تعريفاً لهما عند المتأخرين منهم يصل إلى تفريق واضح بين المصطلحين وذلك ما قرره الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني)، (المتوفى عام ٨٥١ هـ) بقوله: «إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرَّف»[٥].

على أننا لا نستبعد أن يكون المصطلحان قد مرا بمراحل حتى انتهى بهما الأمر إلى

---

(١) علي بن حمزة الأصفهاني: التنبيهات على أغاليط الرواة في الكتب المصنفات، طبع مع المنقوص والممدود للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني دار المعارف ١٩٧٧م.
(٢) أبو أحمد العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد ط مصر ١٣٨٣هـ.
(٣) ابن مكي الصقلي: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان تحقيق دكتور عبد العزيز مطر طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٦.
(٤) صلاح الدين الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف.) مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٣٧ - المكتبة الذكية.
(٥) جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها حـ ٢ ص ٣٥٣ الى ٣٩٤.
(٦) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر ص ٣٢.

هذا التفريق الواضح الذي رأيناه يؤكد ذلك عندنا من تتبعنا لأعمال اللغويين إذ نرى الأمر في بدايته لا يقر له هذا القرار وإنما يؤدي مفهوما عاما هو المخالفة، أي مخالفة الشيء لأصله، وذلك ما نراه عند حمزة الأصفهاني (م ٣٦٠ هـ) بقوله: «وأما قولهم: صحّف فلان ما رواه، وجاء بالمصحَّف، فقد أجاب أهل المعاني في معناه، فقالوا: أما معنى قولهم (التصحيف) فهو أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله فيما زعموا أن قوما أخذوا العلم عن الصُّحف من غير أن لقوا فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عندها (قد صحّفوا فيه) أي رووه عن الصُّحُفِ» [1].

وما نراه عند السيوطي (م ٩١١ هـ) في «المزهر» حيث قال:

«قال العمري: أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث»[2].

ثم انتهى الأمر بالمصطلحين إلى ما انتهى إليه أمرهما عند المحدثين بما ذكره محمد على الفاروق التهانوي (م ١١٧٢ هـ) بقوله:

«قالوا مخالفة الراوي للثقات إن كان بتغيير الحروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْط يسمى ذلك الحديث مُصَحّفا، وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب سمي مُحَرّفا»[3].

وإذا كان المنهج العربي القديم في الدرس اللغوي يلجأ للاشتقاق عند محاولة فهم المعنى فإننا نشير هنا إلى ما أشرنا إليه آنفا من أصل التسمية في المصطلحين وهما «الصحف والحروف» وقد ذكر القدماء ذلك ذكرا واضحا حين ذمُّوا الأخذ عن

---

(١) حمزة بن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف تحقيق محمد سعد أطلس ص ٢٦.
(٢) جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها حـ ٢ صـ ٢٥٢.
(٣) محمد علي الفاروق التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون تحقيق دكتور لطفي عبد البديع حـ ٣ صـ ٨٣٦.

الصحف وجعلوه مرتبة متدنية من أخذ العلم ونقله لما يجلبه على صاحبه من الوقوع في التصحيف والتحريف على أوفى تقدير.

أسباب التصحيف والتحريف:

ولم يغفل أهل الحديث عن أن يعرضوا لأسباب التصحيف والتحريف فحصروها في الأغلب في مشكلة الرواية وفي قضية الكتابة ثم في طائفة الوراقين، فقد اعتبر المحدثون اعتماد بعض العلماء على الكتب أو الصحف دون مشافهة الشيوخ والسماع منهم سبباً رئيسياً في ظهور التصحيف والتحريف، ولذلك حرص المحثون في القرون الأولى على ملازمة العلماء والتزام حلقاتهم والسماع منهم والقراءة بين أيديهم، ولذلك سميت القرون الثلاثة الأولى عصر الرواية لاعتماد أهلها على السماع والحفظ والرواية من اعتمادهم على أخذ العلم من الصحف «وتناقل الناس عبارة (لا تأخذوا القرآن من المصحفين) وكانوا يثنون على من يأخذ علمه مشافهة عن العلماء»[1].

وكان اللغويون يحرصون على المشافهة وعدم الاعتماد على الكتب، فلقد مر بنا كيف كان الرواة يرحلون إلى البادية يسمعون من الأعراب لغتهم الفصيحة وأضاف اللغويون سبباً آخر للتصحيف هو صعوبة الخط العربي وتشابه حروفه، فقد كانت العربية في صورها الأولى لا تخضع للنقط والشكل، فلم يكن الخط العربي منقوطاً ولا مشكولاً وفي عهد عبد الملك بن مروان حين كثر الخطأ، وضع أبو الأسود الدؤلي (م ٦٩ هـ) أو نصر بن عاصم (م ٩٠ هـ) على اختلاف الآراء[1] النقط على الحروف ثم كان الإعجام الذي يميز بين الحروف المتشابهة مثل الجيم والحاء، وجاء الخليل بن أحمد (م ١٧٤ هـ) فيما يقال فأحدث الشكل الذي يرسم على هيئة أبعاض الحروف فأراح الناس بذلك من مشقة الكتابة بنوعين من النقط[2].

---

(١) ابن خلاد الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والداعي تحقيق دكتور محمد عجاج الخطيب دار بيروت ١٩٧٧ م ص ١٠١.

(٢) انظر في اختلاف الآراء حول أول من رسم النحو وضبط الحروف: مراتب النحويين لأبي الطيب

يقول حمزة بن الحسن الأصفهاني (م ٣٦٠ هـ):

«وأما سبب وقوع التصحيف في كتابة العرب فهو أن الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة وهما الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل»[١].

ثم يبين حمزة بن الحسن الأصفهاني أنه لا يعيب الخط العربي فذكر فقرات من حكم البلغاء وبدائع الشعراء في تقريظ الخط العربي «يزول بها عن النفوس ذات الفضائل ما يداخلها من الضجر ببشاعة التصحيف»[٢].

أما طائفة (الوراقين) الذين تنحصر جهودهم في احتراف الوراقة لنسخ الكتب العلمية وبيعها للناس فقد أشار الجاحظ (م ٢٥٥ هـ) في كتابه «الحيوان» عن تحريف النساخ فقال: «لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سير الوراق الأول ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجانبية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا»[٣].

والمهم لدينا الآن أن نعرف حجم المادة الخاصة بالتصحيف والتحريف عند المحدثين وطريقة معالجتهم لها وتأثير ذلك على أهل اللغة.

ولعل أول ما يعرض لنا أن التصحيف والتحريف كان لا بد أن يثير مشكلة مهمة

اللغوي ص ١٥ وما بعدها، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٠ - ١٦، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص ٦ - ٢٠.

(١) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف تحقيق محمد أسعد أطلس ص ٢٧.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٤٠.

(٣) أبو عمر عثمان بن بحر (الجاحظ) الحيوان تحقيق عبد السلام هارون ط القاهرة ١٩٣٨- ١٩٤٥ جـ١ ص ٧٩.

عند المحدثين وهي: إذا كان التصحيف والتحريف يؤديان إلى تغيير في نص الحديث سواء أكان ذلك من حيث الضبط أو من حيث الأعجام فهل يؤدي ذلك إلى خطأ في النص أو إلى لحن فيه وما هو الموقف من هذا اللحن؟

هنا نجد أصحاب الحديث يذهبون فريقين:

فريق يرى إبقاءه على ما نقل عليه بما فيه من تصحيف أو تحريف أو بما فيه من لحن واضح.

ومثال ما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية: «روي عن عمارة عن أبي معمر قال: إنّي لأسمع الحديث لحنا فألحن اتّباعا لما سمعت[1]».

وروي عن النسائي قال: «لا يعاب اللحن على المحدثين وقد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن، وسفيان ومالك بن أنس وغيرهم من المحدثين»[2].

و «روي عن عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران قال سألنا أحمد ابن حنبل عن اللحن في الحديث قال: لا بأس به[3]».

وذكر أنه «كان يزيد بن أبي عمر (يزيد بن إبراهيم التستري) إذا حدّث عن لحن أعرب وإذا حدث عن ابن سيرين يلحن»[4].

وفريق آخر يرى إصلاح ما حدث في الحديث من تصحيف أو تحريف أو لحن واستدلوا على ذلك بأدلة منها: «ما روي عن الشعبي قال: لا بأس بإقامة اللحن في الحديث[5]».

وقال رجل للأعمش: «إنه كان ابن سيرين ليسمع الحديث فيه اللحن،

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٢٩٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٩١.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٩٣.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٩٤.

(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله تحقيق عبد الرحمن عثمان جـ ١ ص ٩٤.

فيحدث به على لحنه فقال الأعمش: إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يلحن، ويقول: قَوِّمْه»[١].

وروى الوليد بن مسلم قال سمعت الأوزاعي يقول: «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً»[٢].

وروي عن الأوزاعي أيضاً: «لا بأس بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث»[٣].

وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال كان إذا مرّ بأبي لحن فاحش غيره واذا كان لحناً سهلاً تركه وقال كذا قال الشيخ»[٤].

وقال يحيى ين معين: «لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية»[٥].

وقد حسم المسألة ابن الصلاح في مقدمته فقال: «والأولى سد باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع ثم يذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية»[٦].

وقد كانت هذه المسألة من المسائل التي أثارت مكانة علم العربية عند أصحاب الحديث بمعنى: هل لا بد من إتقان النحو والعربية قبل إتقان الحديث؟

هذه المسألة نرى فيها أيضاً وجوها من القول منها: أنهم نصحوا طلاب الحديث بتعلم العربية أولا قبل رواية الحديث حتى يتخلص من التصحيف والتحريف واللحن.

فقد روي عن الأصمعي قال: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذ لم

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٢٩٣.
(٢) نفس المصدر السابق والصفحة.
(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله حـ ١ ص ٩٥.
(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٣٠.
(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله حـ ١ ص ٩٦.
(٦) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٠.

يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي - صلى الله عليه وسلم - من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار - لأنه صلى الله عليه وسلم - لم يكن يلحن فمهما رويت فيه كذبت عليه»[١].

وروي عن شعبة قال: «من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس»[٢].

وعن حماد بن سلمة قال: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها»[٣].

ومن أدلة اهتمام المحدثين بالنحو والعربية أنهم كانوا يسألون علماء النحو والعربية عما خفي عليهم من غريب اللغة ومن أمثلة ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية: «حدثني أبو حاتم سهل بن محمد قال: كان عفان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو يعرض عليهم الحديث ويعربه قال الأخفش عليك بهذا»[٤].

وروي عن إبراهيم بن عبد الله الخلال قال: «سمعت عبد الله بن المبارك يقول: إذا سمعتم عني الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه»[٥].

ومهما يكن من أمر فقد كان المهم عند أصحاب الحديث أن يصنفوا ما ورد فيه تصحيف أو تحريف إلى أقسام تحدها حدود واضحة وقد رأوا أن التصحيف يحسن أن يقسم قسمين وفقا لطبيعة الحديث وهما:

١ ــ تصحيف في الإسناد.

٢ ــ تصحيف في المتن.

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ص ٢٢٨.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩.
(٣) نفس المصدر السابق: ونفس الصفحة٧
(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٣٧٤.
(٥) نفس المصدر السابق والصفحة.

ونفهم من تصحيف الإسناد أنه تصحيف في أسماء الرجال الذين رووا الحديث أما تصحيف المتن فهو نص الحديث نفسه.

أما أمثلة تصحيف الإسناد:

أ ــ ما ذكر من حديث روي عن شعبة عن العوام بن مراجم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لتؤدن الحقوق إلى أهلها».

فقد صحّف في الحديث يحيى بن معين في اسم أبي العوام فقال (ابن مزاحم) بالزاي والحاء المهملة بدلاً من (ابن مراجم) بالراء والجيم[1].

ب ــ ومثال ذلك أيضاً ما روي عن أحمد بن حنبل قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن (مالك بن عرفطة) عن عبد خير عن عامة: «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى عن الدباء والمُزفّت»[2].

قال أحمد بن حنبل صَحّف شعبة فيه فإنما هو (خالد بن علقمة) وليس (مالك ابن عرفطة)، وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله أحمد.[3]

حـ ــ ومثال ذلك أيضاً:

«قال الحاكم: سمعت أبا الحسن محمد بن موسى المقرىء يقول: . . سمعت أبا بكر محمد بن إسحق يقول: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: صحف مالك في عمر بن عثمان وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك وفي عبد العزيز بن قرير وإنما هو عبد الملك بن قريب (الأصمعي)»[4].

وقد عقب الحاكم على رواية الشافعي فقال: «قوله رحمه الله (أي الشافعي). في

---

(١) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث ص ٥٢.
(٢) أحمد بن حنبل : المسند تحقيق أحمد شاكر حـ ٣ ص ٢١١.
(٣) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٢.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ١١٣.

عبد العزيز وهم فإنه عبد قرير بلا شك وليس بعبد العزيز بن قريب (بالتصغير) فإن مالكاً لا يروي عن الأصمعي وعبد العزيز هذا روى عنه غير مالك»[١].

أما تصحيف المتن فمن أمثلته:

أ ــ ما روي عن ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (احتجم في المسجد) وإنما هو بالراء (احتجر) في المسجد بخص وحصير حجرة يصلي فيها، فصحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع[٢].

ب ــ وما رواه محمد بن المثنى أبوموسى العنزي: «أنه قال لهم يوماً نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة قد صلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلينا» ـ توهم أنه صلى إلى قبلتهم، وإنما العنزة: ههنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها[٣].

وقريب من هذه الرواية ما ذكره الحاكم النيسابوري قال: «سمعت أبا منصور بن أبي محمد الفقيه يقول: كنت بعدن اليمن يوماً وأعرابي يذاكرنا فقال: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا صلى نصب بين يديه شاة فأنكرت ذلك عليه فجاء بجزء منه: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا صلى نصب بين يديه عنزة فقال: أبصر كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا صلى نصب بين يديه عنزة ـ فقلت: أخطأت إنما هو عنزة ـ بالتحريك أي عصا»[٤].

حـ ــ ومثاله أيضاً ما روي عن الدار قطني (على بن عمر ـ م ٣٨٥ هـ) أن أبا بكر الصولي أملى في الجامع حديث أبي أيوب: «من صام رمضان وأتبعه ستا من

---

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٥.
(٢) روي الحديث: مسلم: صحيح مسلم حـ ٢١ ص ٣١٢ (كتاب التمييز) وبين التصحيف العراقي: في التقييد والايضاح ص ٣٨٣.
(٣) الطيبي: الخلاصة في أصول الحديث ص ٥٢.
(٤) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٨.

شوال فقال فيه شيئاً بالشين والياء. . »[1].

د ـ وروى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي سفيان قال: لعن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر ـ صحفه وكيع فقال (الحطب) بدلاً من (الخطب)، فأبدل الخاء حاء[2].

وذكر ابن الصلاح: «أن ابن شاهين صحف هذا الحرف مرة في جامع المنصور فقال بعض الملاحين يا قوم فكيف نعمل والحاجة ماسّة»[3].

ومن طرائف التصحيف والتحريف ما ذكر عن حيان بن بشر قاضي أصفهان وكان قد تولى قضاء بغداد أيضاً فقد روى لأصحاب الحديث أن (عرفجة قطع أنفه يوم الكلاب) وكان مستمليه رجلا يقال له (كجة) فقال أيها القاضي إنما هو يوم الكُلاب كغُراب فأمر بحبسه فدخل الناس اليه وقالوا (ما دهاك) فقال «قُطِعَ أَنْفُ عرفجة يوم الكِلاب في الجاهلية وامتحنت أنا به في الإسلام»[4].

ومما ذكره حمزة بن الحسن الأصفهاني (م ٣٦٠ هـ) عن تصحيفات المحدثين في المتون:

«وزعمت أن المحدثين بالبصرة غبروا زمانا يروون أن عليا (رضي الله عنه) قال: ألا إن خراب بصرتكم هذه يكون بالريح، فما أقلعوا عن هذا التصحيف إلا بعد مائتي سنة عند معاينتهم خرابها بالزنج»[5].

وقال أيضاً: «وإن كثيراً من رواة الحديث يروون أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: تختموا بالعقيق، وإنما قال: تخيّموا بالعقيق»[6].

---

(١) روى الحديث مسلم النيسابوري: في صحيح مسلم حـ ١ ص ٨٢٢ وبين التصحيف ابن كثير في الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر: هامش ص ١٧٢.

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٣.

(٣) نفس المصدر السابق والصفحة.

(٤) حمزة بن الحسن الاصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف تحقيق محمد أسعد أطلسي ص ١.

(٥) نفس المصدر؛ ص ٣.

(٦) نفس المصدر والصفحة.

وقال: «وإن محدثاً يروي أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يكره النوم في القدر، وإنما كره صلى الله عليه وسلم ـ الثوم في القدر كما روي آخر أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يستحب العسل في يوم الجمعة، وإنما كان يستحب الغسل فيه»(١).

ثم عرض المحدثون لهذا الضرب من الحديث من ناحية اخرى فقسموه قسمين آخرين هما:

أ ــ تصحيف سمع.
ب ــ تصحيف بصر.

أما تصحيف السمع ويكون في الرواية الشفوية أو منشؤه رداءة السمع أو بُعْدُ السامع، ومثال ذلك حديث شعبة الذي صحف فيه شعبة في خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفطة(٢).

ومثاله أيضاً حديث لعاصم الأحول رواه بعضهم عن واصل الأحدب(٣).

وأما تصحيف البصر (ويكون في الرواية المدونة المكتوبة)، وهو أكثر أنواع التصحيف انتشاراً ومثاله ما سبق في حديث ابن لهيعة (احتجر) صحف إلى احتجم في المسجد(٤).

ومثاله أيضاً أن رجلاً جاء إلى الليث بن سعد فقال: كيف حدثك نافع عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الذي (نشرت في أبيه القصة) فقال الليث: «ويحك إنما هو الذي يشرب في آنية الفضة يجرجر في بطنه نارجهم»(٥).

---

(١) نفس المصدر والصفحة.
(٢) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٤.
(٣) نفس المصدر السابق ص ١١٤.
(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥.
(٥) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ مخطوط بلدية الاسكندرية رقم ٥٠٥ مصطلح ص ٦٣ ب.

هذا ما كان من شأن هذين المصطلحين عند أهل الحديث وقد كان مفهوماً لدينا لأن الأمر يتصل بأصل من أصول التشريع وأي خطأ يحدث في اللفظة قد يؤدي إلى خطأ في حكم من الأحكام التي قد تؤدي إلى حلال أو إلى حرام.

* *

على أن اللغويين قد أفادوا من هذا الجهد الذي قدمه المحدثون فألّفوا في التصحيف والتحريف كما رأينا وقدموا فيهما جهداً واضحاً على ما سنرى الآن من حجم المادة التي وصلت إلينا عندهم.

ويبدو أن معظم ما كتبه اللغويون فيهما يصدر عن أصحاب المعاجم ومن ثم يمكن أن نقول إن المادة الكبرى عندهم تتضمن ما جاء من تصحيف أو تحريف في ألفاظ اللغة ثم نجد بعد ذلك مادة أخرى عن التصحيف والتحريف الذي يحدث في الأسماء كأننا مرة أخرى نعود إلى فكرة التصحيف والتحريف في السند وهو الخاص بالرجال والأعلام، وفي المتن وهو الخاص بالألفاظ والتراكيب.

أما المظهر الأول وهو الخاص بألفاظ اللغة والتي نراها كثيراً عند أصحاب المعاجم فنعرضها على النحو التالي:

اتهم الخليل بن أحمد (م ١٧٠ هـ) بالتصحيف، قالوا: صحّف الخليل في قوله: يوم بغاث بغين منقوطة، وهو يوم مشهور من أيام الأوس والخزرج وهو «بعاث» بعين غير منقوطة[١].

وقالوا صحف الخليل في كتابه العين: ومنها ما ذكر في باب «همع»: الهيمع: الموت الوحيّ قال:

---

(١) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف تحقيق محمد أسعد أطلسي ص ٧٦.

إذا بلغوا مِصْرَهم عاجلوا

من الموت بالهيمع الذاعط[1]

قال الخليل: وبالغين خطأ لأن الهاء لا تجتمع مع الغين في كلمة واحدة[2].

قال حمزة بن الحسن الأصفهاني عن تصحيف الخليل:

«وقال: (الهيمع) الموت الوحي ولا خلاف بين الناس أنه (الهيمغ) بغين منقوطة»[3].

ولكننا نميل إلى أن اللفظ ليس مصحفاً لرأي الخليل الذي وافق عليه الأزهري في التهذيب[4]، وابن منظور في اللسان[5].

وقال الخليل في باب: العين والكاف والنون: (مادة عنك):

«العانك: لون من الحمرة: دم عانك وعرق عانك إذا كان في لونه صفرة»[6].

قالوا: هذا تصحيف والصواب عاتك[7].

وقال السيوطي عن تصحيفات الخليل في العين: في باب عسو:

«عسا الليل: أظلم وإنما هو غسا»[8].

وفي باب: قفع: قال الخليل: «القفع: ضرب من الخشب يمشى الرجال تحته

---

(١) ورد الشاهد في بيت لأسامة الهذلي بالغين المعجمة لا بالعين (انظر شرح ديوان الهذليين تحقيق عبد الستار فراج ومراجعة محمود شاكر حـ ٣ ص ١٢٩٠).

(٢) الخليل بن أحمد: العين تحقيق دكتور عبدالله درويش مطبعة العاني ـ بغداد سنة ١٩٦٧ حـ ١ ص ١٢٨.

(٣) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٦.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة حـ ١ ص ١٢٥.

(٥) ابن منظور: اللسان حـ ٢١ ص ١٢٩.

(٦) الخليل بن أحمد: العين تحقيق دكتور عبدالله درويش حـ ١ ص ٢٣٠.

(٧) السيوطي: المزهر حـ٢١ ص ٣٨٧٢.

(٨) نفس المصدر السابق والصفحة.

إلى الحصون في الحرب، والقفعاء: حشيشة خوارة خشناء الورق، من بنات الربيع، والقفاعيُّ: الرجل الأحمر يتقشر أنفه من شدة حمرته»[1].

قال السيوطي: «وهو غلط والصواب: فقاعي، يقال: هو أحمر فقاعي للذي يخالط حمرته بياض»[2].

وفي باب درب: «الدرب: فساد المعدة وهو بالذال المعجمة»[3].

ومن الذين اتهموا بالتصحيف أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى عام **٢٢٤** هـ) في كتابه «الغريب المصنف»، وقد أشار إلى ذلك على بن حمزة الأصفهاني (المتوفى عام **٣٨٥** هـ) في كتابه «التنبيهات على أغاليط الرواة»، ومن أمثلة ذلك:

١ ــ قال أو عبيد القاسم بن سلام في باب تسمية خلق الإنسان:

«الفَوفُ: البياض الذي يكون في أظفار الأحداث».

وإنما هو السفُوفُ[4].

ب ــ وقال أبو عبيد في باب (نعوت مشي الناس.. الخ):

«يقال: امتل يعدو وأضر وانكدر وعبّد كل هذا إذا أسرع بعض الإسراع».

وعقب على بن حمزة بقوله: «وهذا تصحيف منه إنّما هو أصرّ بصاد غير معجمة[5].

حـ وقال أبو عبيد في باب كبر السن والهرم:

---

(١) الخليل بن أحمد: العين حـ ١ ص ١٩٩.

(٢) السيوطي: المزهر حـ ١ طص ٣٨١.

(٣) نفس المصدر السابق: حـ ٢١ ص ٣٨٩.

(٤) علي بن حمزة الأصفهاني: التنبيهات على أغاليط الرواة، طبع مع المنقوص والممدود للفراء تحقيق عبد العزيز الميمني دار المعارف ١٩٧٧ ص ١٩٥.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ١٩٧.

«قال الفراء: تقعوس الشيخ كبر، وتقعوس البيت تهدم (إنما تقعوش بالشين المعجمة)»[١].

د ــ وقال أبو عبيد في باب ضروب الثياب:

«السبجة وجمعها سباج وهي ثياب من جلود، وهذا غلط وتصحيف وإنما هي السبحة والسّباح بالحاء»[٢].

* * *

ومن الذين اتهموا بالتصحيف محمد بن الحسن بن دريد (م ٣٢١ هـ) صاحب كتاب «الجمهرة». قال أبو منصور الأزهري (م ٣٧٠ هـ) في مقدمة التهذيب «وتصفحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة وعثرت منه على حروف أزالها عن وجوهها»[٣]، وقد أشار سالم كرمكو ومحمد السورتي محققا الجمهرة إلى مواضع التصحيف في الجمهرة منها:

ــ قال ابن دريد: قال امرؤ القيس:

لمن زحلوفة زُلّ بها العينان تنهل
ينادى الآخر الأل ألا حُلُّوا ألا حُلّوا.

(١) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٠.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٨.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ـ المقدمة حـ ١ ص ٣١ تحقيق عبد السلام هارون.

قال المحققان: قال الصاغاني: «قوم حُلُواً بخط الأرزني في الجمهرة بالحاء المهملة المضمومة وبخط الأزهري في التهذيب «ألا خَلّوا ألا خَلّوا«بفتح الخاء المعجمة»

«وقال ابن الأعرابي عن المفضل بالخاء، ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحف[1]».

وفي مادة زفزف: «والزفزف: نبت أخضر مسترخ ناعم، قال المحققان: كذا الأصول بالزاي، وهو تصحيف وصوابه بالراء الرفرف، وكأنه وقع بهامش بعض النسخ، فأدخله الكاتب في هذا الباب وحقه التقديم» [2].

* * *

ومن المتهمين بالتصحيف من اللغويين الجوهري (المتوفى عام ٣٩٣ هـ) أو حدود (٤٠٠ هـ)[3] في كتابه «الصحاح»، قال الجوهري: «أحتق الفرس أي ضمر».

قال التبريزي: «هذا تصحيف والصواب أحنق الفرس (بالنون) على أفعل إذا ضمر ويبس»[4].

وقال الجوهري: «والعانك الأحمر يقال دم عانك».

وقال الأزهري: «هذا تصحيف وإنما هو بالتاء في صفة الحمرة»[5].

وقال الجوهري: «الجيذر، القصير»

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد: الجمهرة تحقيق سالم كرنكو ومحمد نجيب السورتي حـ ١ ص ١١٩.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ٢ ص ٣١٢.
(٣) ترجمة الجوهري في: معجم الأدباء لياقوت الحموي حـ ٦ ص ١٥١ - ١٥٦ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: ص ٣٤٤٣ (لم يذكر تاريخ وفاته) وقارن ببغية الوعاة للسيوطي حـ ١ ص ٤٤٦.
(٤) الجوهري: الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفور عطار حـ ١ ص ١٥٣ والتعقيب في المزهر للسيوطي حـ ٢ ص ٣٩٢.
(٥) السيوطي: المزهر حـ ٢ ص ٣٩٢ والتهذيب للأزهري حـ ١ ص ١٩٣.

قال الهروي: «هذا تصحيف والصواب الجيدر (بالدال) غير المعجمة»[1].

وقال الجوهري: «والحبير: لغام البعير».

قال الهروي: «هذا تصحيف والصواب الخبير (بالخاء المعجمة)»[2].

ومن تصحيفه أنه قال في «سقر»: السقر بالألف واللام، وهذا ما لا يغلط فيه مثله[3]، قال الله عز وجل: (ما سلككم في سقر)[4].

وكان سبب هذا التصحيف تلك الشائعة التي شاعت عن الجوهري وهو «أن الجوهري لما صنّفه سمع إليه إلى باب الضاد المعجمة وعرض له وسوسة فألقى نفسه من سطح فمات وبقي سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض، فبيضه بعض أصحابه أبو إسحاق بن صالح الوارق بعد موته وغلط فيه في مواضع كثيرة»[5]!

* * *

أما ما أوردته كتب التصحيف والتحريف عن تصحيفات اللغويين عامة فمنها ما ذكره حمزة بن الحسن الأصفهاني (م ٣٦٠ هـ):

أ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (م ٢١٣ هـ): روى بيت امرىء القيس:

تجاوزت أحراسا وأهوال معشر
على حراص لو يسرون مقتلي[6]

وفسر «(وأسروا الندامة لما رأوا العذاب)[7] أي أظهروا الندامة، بهذا البيت

---

(١) السيوطي: المزهر حـ ٢ ص ٣٩٢.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ٢ ص ٣٩٣.
(٣) ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٣٤٣٦.
(٤) سورة المدثر الاية ٤٥٢.
(٥) ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل ص ٣٤٥.
(٦) الزوزني: المعلقات السبع (معلقة امرىء القيس).
(٧) سورة يونس: آية ٥٤.

فصحف في البيت، وفسر به القرآن على غير ما ينبغي، والصواب في رواية الأصمعي وهي (لو يشرون مقتلي) بالشين المعجمة، قال، ومعنى (يشرون): يظهرون»[1]

ب ـ أبو زيد الأنصاري (م ٢١٥ هـ) حكى ابن دريد عن أبي حاتم قال انشدت الأصمعي:

جأبا ترى بليته مسجحا

فقال: صحفت وإنما هو:

جأبا ترى تلبلة مسحجا

ثم قال: من أنشدك؟ قلت: أعلم الناس، فتغافل عني، قال ابن دريد وإنما عنى أبو حاتم أبا زيد[2].

حـ ـ الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ـ متوفي عام ٢١٦ هـ:

«قال الرياشي: قلت لابن الأعرابي: إن الأصمعي يزعم أن المفازة إنما سميت مفازة تفاؤلا إلى اسم الفوز والنجاة منها، وإنما هي مهلكة، ومثل هذا التقول قولهم للديغ: سليم تفوّلا إلى اسم السلامة، والنجاة، فقال: ليس هذا بشيء وإنما المفازة المهلكة»[3].

د ـ اللحياني (علي بن المبارك ـ أبو الحسن) ـ متوفى عام ٢٢٠ هـ:

«حكى أبو الحسن الطوسي قال كنا في مجلس اللحياني وهو عازم على أن يملي نوادره ضعف ما أملى فقال: «مُثْقَل استعان بذقنه» فقام ابن السكيت إليه وهو حَدَثٌ

---

(١) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٥٨.
(٢) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٥٨.
(٣) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٦٠.

فقال: يا أبا الحسن إنما تقول العرب «مُثْقل استعان بدفّته»، لأن البعير إذا رام النهوض استعان بجنبه ـ فقطع الإملاء»[١].

ويحكى أن اللحياني أول من صَحّف هذا المثل وهو قولهم (يا حابلُ اذكر حلا) أي يا من شد الحبل اذكر وقت حله فقال (يا خامل اذكر حلا) وهو تصحيف لا وجه له[٢].

وقد أورد ابن مكي الصقلي المتوفى عام ٥٠١ هـ فصلا في كتابه «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» عن التصحيف بصفة عامة ورتبها على حروف المعجم.

فمن باب التصحيف في باب التاء والثاء: يقولون (فلان مطلوب بتار) وما أخذت بتاري منه، بالتاء وترك الهمزة، والصواب (الثأر) بالثاء والهمزة[٣] ويقولون «ثوى المال ومال ثاو»، والصواب: توى يتوي توى فهو توٍ على وزن حذر يحذر حذراً فهو حَذِرٌ[٤].

وفي باب الحاء والخاء: يقولون: اختلط الرجل إذا اشتد غضبه، والصواب: احتلط بالحاء غير معجمة[٥].

وفي باب الدال والذال: يقولون: لجانب الفم: شذق والصواب شدق بالدال[٦]، ويقولون انتذب فلان إلى كذا، والصواب انتدب بالدال وهو مطاوع ندبته إلى كذا أي دعوته[٧].

---

(١) حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٨٨.
(٢) ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ص ١٧٧.
(٣) ابن مكي الصقلي: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان تحقيق دكتور عبد العزيز مطر ص ٤٩.
(٤) نفس المصدر: ص ٥١.
(٥) نفس المصدر: ص ٥٥.
(٦) نفس المصدر: ص ٥٦.
(٧) نفس المصدر: ص ٥٧.

وفي باب السين والشين: يقولون: تلبش فلان بفلان، إذا تعلق به ولم يفارقه والصواب، تلبَّس من اللباس[١].

وفي باب العين والغين: يقولون: نعق الغراب، والصواب نغق بالغين المعجمة[٢].

أمَّا التصحيف في الأعلام فقد ذكر ابن مكي الصقلي منها:

قال في باب التاء والثاء: ويقولون: «يحيى بن أكتم، وأكتم بن صيفي بالتاء والصواب بالثاء المثلثة»[٣].

وفي باب الحاء والخاء:

ومما يشكل من الأسماء «قيس بن الخطيم معجمة، ولا يقال بالحاء وكذلك الفلاخ بن حزن الشاعر بالخاء أيضاً وهو على وزن غراب، وكذلك يزيد بن خذاق الشاعر بالخاء، والذال معجمتين، وكذلك بشر بن حازم»[٤].

وفي باب الراء والزاي: يقولون «أزد شير بن بلبك، والصواب أرد شير بن بابك

وفي باب الراء والزاي: يقولون «أزد شير بن بابك، والصواب أرد شير بن بابك، براءين وفتح الباء»[٥].

---

(١) ابن مكي الصقلي: تثقيف اللسان الجنان ص ٥٤.
(٢) نفس المصدر: ص ٥٨.
(٣) ابن مكي الصقلي: تثقيف اللسان ص ٥٢ (وأكثم بن صيفي بن رباح بن الحارث التميمي حكيم العرب في الجاهلية أدرك الإسلام وقصد المدينة يريد الإسلام فمات في الطريق- توفي عام ٩ هـ)، انظر المعارف لابن قتيبة ص ١٥٣.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٥٥ (ويزيد بن خذاق العبدي شاعر جاهلي قديم كان معاصرا لعمرو بن هند، انظر المؤتلف والمختلف للآمدى ص ٣١٥).
(٥) نفس المصدر السابق: ص ٦٥ أما أرد شيربن بابك بن ساسان فهو أول ملوك الفرس.

ومما يشكل من الأسماء «زادان بن فروخ بالزاي من رواة الحديث، ورادذان بالراء موضع بالحجاز مما يلي العراق»[1]

وفي باب العين والغين: ومما يشكل من الأسماء «ذو الرمة، اسمه غيلان بالغين المعجمة (وقيس عيلان) بالعين غير المعجمة»[2].

وفي باب «ما غيروه بالنقص» يقولون: شبيب بن شبة والصواب ابن شبية بزيادة ياء[3].

ويقولون (ابن طباطب العلوي) والصواب «طباطبا سمي بذلك لأنه كانت في لسانه لكنة، فكان يحول القاف طاء، فسقطت النار يوما في قبائه، فصاح بالغلام: الطّبا الطّبا يريد: أدرك القبا القبا، فسمي بذلك»[4].

وفي باب ما جاء ساكنا فحركوه يقولون: «ابن هرمة الشاعر والصواب ابن هرمة، بسكون الراء»[5].

وكذلك يقولون الشاعر العرجي بفتح الراء، والصواب العرجي بالإسكان[6].

وفي باب ما غيروا حركاته من الأسماء:

«يقولون: مُهَلْهَل والصواب مهلهِل بالكسر».

«ويقولون: تُهامة، والصواب تِهامة بالكسر».

ويقولون ابراهيم المُدَبَّر والصواب المدبِّر بكسر الباء»[7].

«ويقولون الموصَل وإسحاق الموصَلي، والصواب: الموصِل والموصِلي.

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ١١٣٣.
(٢) ابن مكي الصقلي: تثقيف اللسان ص ٧١.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ١١٣.
(٤) نفس المصدر السابق: ١١٣.
(٥) نفس المصدر السابق: ١١٧.
(٦) نفس المصدر السابق: ١١٧.
(٧) نفس المصدر السابق: ١٣٧.

«ويقولون: عِرابة الأوس، والصواب عَرابة بفتح العين.
ويقولون: ابن المقفَّع، والصواب المقفِّع بكسر الفاء لأنه كان يعمل القفاع ويبيعها»[1].

وكذلك أبو هِفّان الشاعر بكسر الهاء، وأبو المثِّلم بكسر اللام، والمتنخِّل الهذلي بكسر الخاء، فأما المُنخَّل اليشكري فبفتح الخاء، وكذلك المخبَّل السعدي بفتح الباء[2].

* * *

بعد أن استعرضنا هذه النصوص عند اللغويين نستنتج أنه إذا كان التصحيف والتحريف قد كان لهما هذا الوضع عند أصحاب الحديث واللغة على السواء مع تأكيدنا المستمر على عدم فصل الموضوع عن أهمية النَّص الحديثي الذي يؤدي إلى الاستنباط الفقهي فإنه كان طبيعيا أن نرى جهدا آخر عند أصحاب العلمين يتوفرون فيه على محاربة التصحيف والتحريف سواء لتوضيح الوسائل التي تحول دونهما أو بوضع الكتب التي تمنع الوقوع في الخطأ وبخاصة في الأسماء المتشابهة الحروف.

فلقد رأينا المحدثين يكتبون في الوسائل التي يمكن أن تحول دون التصحيف والتحريف:

قال النووي: «وطريقه في السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق»[3].

واهتم المحدثون بنظم كتابة الحديث وجعلوه نوعا من أنواع مصطلح الحديث وقد نبَّهوا الكاتب إلى أمور خوفا من التصحيف والتحريف.

وقد خصص عبد الباسط بن موسى بن محمد العلوي (م ٤٠٠ هـ) كتابا سماه

---

(١) نفس المصدر السابق: ١٣٩.
(٢) ابن مكي الصقلي: تثقيف اللسان ص ١٤٠.
(٣) السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ص ٤٥٠.

«المعيد في أدب المفيد والمستفيد»[1]، عالج فيه قضية أسلوب الرواية المدونة للعلم وأساليبها وطرائقها وشروطها.

وألف ابن جماعة الكناني (م ٧٥٣ هـ) كتابه «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» وذكر فيه شروط الكتابة أيضاً.

ويعتبر هذان الكتابان أهم الكتب التي تتكلم عن أساليب الرواية المدونة وطرقها ولذلك يقول «مرجليوث» عنهما: «إنه لا مجال للشك في قيمة هذين المؤلفين لمن ينشد الدقة والأمانة»[2].

وأهم شروط المحدثين في الكتابة وتنظيمها:

(أ) كراهة الخط الدقيق من غير عذر، قال العلموي (م ٤٠٠ هـ) «لا تهم المشتغل بالمبالغة في حسن الخط، وإنما يهتم بصحته وتصحيحه ويتجنب التعليق جداً، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها، والمَشْقُ وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف»[3].

(ب) أن يضبط الكاتب ما يشكل منه أو قد يشكل على تلاميذه في أصل الكتاب نقطاً وشكلاً وإعراباً وأن يكون معنياً بضبط المشتبه من أسماء الرجال وأن يكرر في الألفاظ المشكلة في متن الكتاب ثم يكتبها في الحاشية مرة أخرى وأن يضبط الحروف المعجمة بالنقط والمهملة بعلامة الإهمال[4].

وقد وضعوا طرقاً كثيرة لبيان المهمل، فمنهم من يضع تحت الحرف المهمل مثل النقط الذي فوق المعجم المشابه له مثل (س) يضع تحتها ثلاث نقط، إما صفاً واحداً أو فوقها.

---

(١) عبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي (م ٤٠٠ هـ): المعيد في أدب المفيد والمستفيد طبع حيدر آباد ١٣٢٥هـ.

(2) Margolioth, Lecteures on Arabic Historians, B.20, Calcta 1030.

(٣) ابن موسى العلموي: المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ٢٣.

(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠٥.

ومنهم من يكتب الحرف نفسه بخط صغير تحت الحرف المهمل مثل (ح) و (س)، وهكذا، ومنهم من يضع خطاً أفقياً فوق الحرف مثل (س)[1].

(ح) ينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة (○) أو قلم غليظ وقد استحب الخطيب البغدادي أن تكون الدائرة ليس بها نقط فإذا عارض حديثه وقابله ينقط في الدائرة التي تليه نقطة أو بخط في وسطها خطاً ⊖، أو ⊙ .[2]

(د) أن يقابل كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة ويقصدون بذلك أن المراجعة على أصلين تمنع التصحيف والتحريف[3].

(هـ) إذا حدث في روايته خطأ أو حدث فيه زيادة فلهم اصطلاحات مشهورة هي: «التصحيح، والتضبيب، والتمريض»، أما التصحيح فهو كتابة صح على الكلام، أما التضبيب ويسمى أيضاً التمريض فيكون في رواية صح نقلها، ولكن معناها خطأ من شذوذ في اللغة أو تصحيف يضع اختصار كلمة «صح» بصاد ممدودة هكذا (صـ)[4].

(و) إذا أخطأ الكاتب فزاد في كتابته شيئاً ففيه ثلاثة أمور:

١ ـ الكشط وهو سلخ الورق بسكين ونحوها، وهذا أضعف الأمور «لأن علماء الحديث كانوا يكرهون حضور السكين مجلس السماع، لأن الروايات مختلفة فعسى أن يكشط شيئاً يكون صحيحاً فيحتاج إلى إثباته ثانية»[5].

٢ ـ المحو وهو مسح الكلمة وهو رأى ضعيف.

---

(١) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر ص ١٣٢ وهامش ص ١٣٤، ١٣٥.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٣٦.

(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠٧.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٨.

(٥) ابن موسى العلموي: المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ٤٣.

٣ ـ الضرب وهو ما يعرف في عصرنا الحاضر بشطب الخطأ وهو أجود الأمور عند المحدثين وأفضلها وطرقه كثيرة أهمها:

أن يضرب عليه بخط يخطه عليه مختلطاً بأوائل كلماته ولا يطمسها أو يضع فوقه خطأ منعطفاً عليه من جانبه هكذا ، أو يضع الزيادة بين صفرين مجوفين هكذا (٥٥)، أو بين نصفي دائرة (د ͻ) ولكن كل هذا يجلب الخلط والوهم»[١].

أما إذا كان الزائد كثيراً فالأفضل أن يكتب فوقه في أول كلمة (لا) أو (من) أو (زائد) وفي آخره فوقه أيضاً كلمة (إلى) ليعرف القارىء الزيادة بالضبط من غير اشتباه[٢].

وقد أخذ اللغويون هذه النظم وطبقوها على نصوصهم اللغوية دون تحديد أو تقعيد أو شروط.

وأما ما كتبه المحدثون عن الأسماء التي يمكن أن توقع في التصحيف والتحريف نتيجة الشبه في الصيغة فذكروا نوعين من علوم الحديث لها هما:

المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب.

أما المؤتلف والمختلف فقد عرَّفوهُ بأنَّه «ما يأتلف أي يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته»[٣].

وقد ألّفوا فيه كتباً: فقد:

(١) ألّف الدار قطني (المتوفى عام ٣٨٥ هـ) كتاباً في المؤتلف والمختلف لكنه لم يصل إلينا.

---

(١) ابن موسى ا العلموي: المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ٤٤، وقارن بالتقييد. والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ٢١٤.

(٢) ابن موسى العلموي: المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ٤٤.

(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣٨١.

(٢) الحافظ عبد الغني بن سعيد الأسدي (م ٤٠٩هـ) ألّف كتابين هما «المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث»، و«كتاب المشتبه في النسبة»[١].

(٣) الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (م ٤٦٣ هـ) ألّف كتباً في المؤتلف والمختلف هي «تكملة المؤتلف والمختلف»، «الأسماء والألقاب»، «الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة» و«تلخيص المتشابه في الرسم في أسماء الرواة»[٢].

(٤) الحافظ أبو نصر على بن هبة الله (ابن ماكولا) البغدادي، (م ٤٨٦ هـ) ألّف كتاب: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكني والأنساب»[٣].

وقد كتب هذا الكتاب بعد أن اطّلع على مؤلفات من سبقه وقد اعتبره المحدثون من أكمل المصنفات في هذا النوع[٤].

(٥) الحافظ عبد الغني بن نقطة الحنبلي المتوفى عام ٦٢٩ هـ ألّف كتاباً استدرك فيه على كتاب ابن ماكولا في الإكمال[٥].

(٦) الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ) ألّف كتاباً سماه «المشتبه في أسماء الرجال» قال في مقدمته:

---

(١) طبع المؤتلف والمختلف في الهند عام ١٣٥٢هـ طبع حجر وطبع المشتبه في النسبة في الهند عام ١٣٢٧هـ.

(٢) توجد نسخة من (الأسماء والألقاب) مخطوط في دار الكتب تحت رقم ٢٥٣ مصطلح ونسخة من الأسماء المهمة في الأنباء المحكمة، مخطوط بلدية الاسكندرية تحت رقم ٥٢٥ حديث.

(٣) ابن ماكولا (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكني والأنساب) توجد منه مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم (٨ مصطلح) وطبع ستة أجزاء منه في حيدر آباد ـ الهند ١٣٢٠ هـ.

(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ ٣٨٢، والطيبي: الخلاصة في أصول الحديث ص ١٣٢.

(٥) الحافظ عبد الغني بن نقطة: الاستدراك على كتاب الإكمال لابن ماكولا: مخطوط دار الكتب تحت رقم ٢٩ مصطلح.

«المشتبه في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب والكني والألقاب، فما اتفق وضعاً واختلف نطقاً، ويأتي غالبه في الأسانيد والمرويات، اخترته وقربت لفظه وبالغت في اختصاره بعد أن كنت علقت في ذلك كلام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في المشتبه والمختلف، وكلام الأمير الحافظ أبي نصر بن ماكولا، وكلام الحافظ أبي بكر بن نقطة، وكلام شيخنا أبي العلاء الفرضي وغيرهم وأضفت إلى ذلك ما وقع لي أو تنبهت له»[(١)].

(٧) الحافظ ابن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ) ألّف كتابه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»[(٢)]، وهو يستدرك فيه على كتاب المشتبه في أسماء الرجال للحافظ الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، يقول في مقدمته: «فإنني لما علقت كتاب المشتبه الذي لخصه الحافظ الشهير أبو عبد الله الذهبي ـ رحمه الله ـ وجدت فيه إعوازاً من ثلاثة أوجه:

أحدها وهو أهمها تحقيق ضبطه، لأنه أحال في ذلك على ضبط القلم فما شفى من ألم.

ثانيها: إجحافه في الاختصار، بحيث أنه يعمد إلى الاسمين المشتبهين إذا كثرا فيقول في كل منهما: فلان وفلان وفلان وغيرهم ـ وهذا لا يروي الغُلّة ولا يشفي العلة، بل يبقى اللبس على المستفيد كما هو، وكان ينبغي أن يستوعب أقلهما.

وثالثها: وفيه ما لا يرد عليه إلا أن ذلك من تتمة الفائدة فإنه من التراجم المستقلة التي لم يتضمنها كتابه مع كونها في أصل ابن ماكولا وذيل ابن نقطة اللذين لخصهما وزاد من ذيل أبي العلاء الفرضى وغيره ما استدرك عليهما، فاستخرت الله تعالى في

---

(١) الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ) «المشتبه في أسماء الرجال» تحقيق علي البجاوي، ط لجنة التأليف والنشر، مصر ١٩٦٢م، انظر المقدمة ص ١، ٢.

(٢) الحافظ ابن حجر العسقلاني: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه تحقيق علي البجاوي مراجعة محمد النجار ـ سلسلة تراثنا ـ المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٣.

اختصار ما أسهب فيه وبسطما أجحف في اختصاره، بحيث يكون ما اقتصر عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلاً»[1].

أما النماذج التي تمثل هذا النوع من المؤتلف والمختلف في الأسماء عند المحدثين فقد ذكروا له قسمين:

أ ــ على العموم.

ب ــ على الخصوص.

فمن العموم: سلام وسلّام، فهو بتشديد اللام إلا خمسة وهم: سلاَم والد عبد الله بن سلام الإسرائيلي الصحابي[2]، وسلاَم والد محمد ابن سلام البيكندي البخاري شيخ البخاري (م ٢٢٥ هـ)[3]، وسلاَم بن محمد ابن ناهض المقدس، وسلاَم جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبي على المعتزلي، وسلاَم بن أبي الحقيق.

وعمارة ليس فيهم بكسر العين إلا أبي عمارة الصحابي[4].

ومنها أبو عبيدة: كله بالضم.

«والأرَت: بفتح الراء وتثقيل المثناة: خَبَّات بن الأرث، صحابي، وجماعة وبزاي وموحدة: أم حجر بنت الأزب الهمدانية جدة للعباس بن عبد المطلب، وأزبٌ العقبة هو الشيطان، ذكر في سيرة إسحاق ليلة العقبة[5]»

---

(١) المصدر السابق ـ القسم الأول ص ٢، ٣.

(٢) سلام والد الصحابي عبدالله بن سلام مات بالمدينة عام ٤٣ هـ، أنظر الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر العسقلاني طبع التجارية بمصر حـ ٢ ص ٣١٢.

(٣) الحافظ الثقة محدث بخاري (شيخ الإمام البخاري) أبو عبدالله محمد بن سلام البيكندي المتوفي عام هـ ٢٢٥ هـ وهو رأس محدثي ما وراء النهر، انظر تذكرة الحفاظ للذهبي طبع حيدر اباد حـ ٢ ص ٩.

(٤) ابن حجر العسقلاني: الإصابة في معرفة الصحابة حـ ١ ص ٣١.

(٥) ابن حجر العسقلاني: تبصير المنتبة بتحرير المشتبه ـ القسم الاول ص ١٢.

ومن ذلك حِزام بكسر الحاء هو في قريش كذلك أبداً، وبفتح الحاء أبداً مع الراء المهملة(حَرَام)، في الأنصار وليس المراد إلا ضبطها في هاتين القبيلتين[1].

أما المؤتلف والمختلف في الخصوص فيقصدون به ضبطها في الصحيحين أو ما فيهما مع الموطأ ومن ذلك:

١ ـ جميع ما في الصحيحين والموطأ مما هو على صورة بشر فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء إلا أربعة فإنهم بالسين المهملة وضم الباء وهم:

عبد الله بن بسر المازني من الصحابة، ويسر بن سعيد، ويسر بن عبيد الله الحضرمي، ويسر بن معجم الديلي[2].

وليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم إلا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية ومن عداهما فهو حارثة بالحاء والثاء.

وليس فيها حراش بالحاء المهملة إلا والد ربعي بن حراش ومن بقي اسمه على هذه الصورة فهو خراش بالخاء المعجمة[3] وهكذا..

وقد علق ابن الصلاح على هذه الأسماء فقال: «هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة إن شاء الله تعالى ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه»[4].

* * *

أما المؤتلف والمختلف عند اللغويين فقد ألفوا فيه كتباً ولكنها قليلة ولم يصلنا

---

(١) الحافظ الذهبي: المشتبه في أسماء الرجال حـ ١ ص ١٢٥.
(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٠ و ٣٩١.
(٣) نفس المصدر؛ ص ٣٩٣.
(٤) نفس المصدر: ص ٤١٤.

منها إلا كتاب الحسن بن بشر الآمدي (المتوفى عام ٣٠٧) : «المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء وألقابهم»[٤].

أما المصنّفات التي لم تصلنا وأشارت إليها كتب الطبقات فأهمها:

١ ـ المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل لمحمد بن حبيب (المتوفى عام ٢١٥ هـ)

ب ـ ما اختلف وائتلف من أسماء البقاع لأبي موسى محمد بن عمر المديني الأصفهاني (م ٥٨١ هـ) وقد مدحه ياقوت الحموي وقال: «تأليف رجل ضابط قد أنفذ في تحصيله عمراً، وأحسن فيه عيناً وأثراً»[٢].

حـ ـ المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان: تأليف أبي بكر محمد بن موسى الحارث (م ٥٨٤ هـ) قال عنه ياقوت الحموي: «وجدت الحارث ـ رحمه الله ـ قد اختلسه وادعاه واستجهل الرواة فرواه»[٣].

وبذلك كان تأليف اللغويين في هذا النوع محصوراً في أسماء البقاع والبلدان والشعراء ولم يهتموا بأسماء الرواة اللغويين، ولكن السيوطي حاول تجنب هذا النقص فكتب في المزهر عن الرواة من اللغويين ومن ذلك:

الأنباري، والإبياري: الأول بالنون ثم الموحدة، أبو محمد القاسم بن محمد ابن بشار، والثاني بالموحدة ثم المثناة التحتانية على بن يوسف المعري[٤].

ومنهم الزّجاجى والزجاجي:

الأول بفتح الزاي وتشديد الجيم أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق صاحب

(١) الحسن بن بشر الآمدي (م ٣٠٧ هـ)؛ المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء وألقابهم نشره سالم كرنكو مع معجم الشعراء للمرزباني، القاهرة ١٣٥٤ ه وحققه عبد الستار فراج ط الحلبي ١٩٦١م.

(٢) ياقوت الحموي: معجم البلدان ط السعادة ١٩٠٦م حـ ١ ص ٨.

(٣) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٩.

(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة حـ ٢ ص ٢٤٨.

الجمل والأمالي وغير ذلك، والثاني بضم الزاي وتخفيف الجيم يوسف بن عبد الله الجرجاني[1].

ومنهم ابن الصائغ وابن الضائع:

الأول بالصاد المهملة والغين المعجمة كثير، والثاني بالضاد المعجمة والعين المهملة أبو الحسن على بن محمد الكتامي الإشبيلي شارح الجمل[2].

ومنهم الفالي والقالي:

الأول بالفاء محمد بن سعيد السيرافي شارح اللباب، والثاني بالقاف أبو علي اسماعيل بن القاسم البغدادي الأمالي والبارع في اللغة وغير ذلك منسوب إلى قالي قلا بلد من أعمال أرمينية[4].

* * *

أما فيما يتعلق بشعراء العرب، قال الآمدي في «المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء وألقابهم»:

«زياد في الشعراء: جماعة منهم النابغة الذبياني ولهم شاعر يقال له ذياد (بالذال المعجمة)[5]، وابن عزيز الحويرث بن مالث بن واقد».

أما المؤتلف والمختلف فيما يتعلق بالقبائل فقد ذكر السيوطي في المزهر عن كتاب محمد بن حبيب في متشابه القبائل وفيه: «كل شيء في العرب حارثة إلا جارية بن

---

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) السيوطي: المزهر في علوم اللغة جـ ٢ ص ٢٤٨.

(٤) الحسن بن بشر الآمدي (المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء وألقابهم) نشر سالم كرنكو مع معجم الشعراء للمرزماني، القاهرة ١٣٥٤هـ وتحقيق عبد الستار فراج، الحلبي ١٩٦١م ص ١٣١.

سليط بن يربوع، وفي سليم جارية بن عبد، .... وفي الأنصار جارية بن عامر»[1].

«ومنه كل شيء في العرب جشم سوى جُشم بن جذام في جذام وسوى جيشم بن عبد مناة في كلب»[2].

وذكر أبو علي القالي في أماليه: «كل ما في العرب سَدود (بفتح السين) إلا سِدوس بن أصمع في طيىء»

«وكل ما في العرب مُرافضة (بضم الميم) إلا مَلكان بن حزم بن ريَّان فإنه بفتحها[3].

أما المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب فقد اهتم به المحدثون خوفاً من التصحيف والتحريف وهو عندهم «المتفق في اللفظ والخط أو هو ما اتفق فيه أسماء الرواة أو أنسابهم أو ألقابهم أو نحوها لفظاً وخطاً مع اختلاف المسميات»[4].

وقد قسمه النووي في التقريب[5] إلى أقسام:

ـ منه ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم مثاله الخليل بن أحمد، ستة منهم النحوي.

والثاني أبو بشر المزني البصري، والثالث أصبهاني.

والرابع أبو سعيد السحري القاضي الحنفي.

والخامس أبو سعيد البستى القاضي المهلبي.

---

(١) السيوطي: المزهر حـ ٢ ص ٤٥٠.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ٢ ص ٤٥١.
(٣) أبو على القالي: الأمالي حـ ٣ ص ٢٠٨ ـ ٢١١.
(٤) السيوطي: التدريب في شرح التقريب للنووي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ص ٤٨٥.
(٥) نفس المصدر السابق: ٤٨٦.

والسادس أبو سعيد البستى ايضاً الشافعي[1].

ـ ومنه ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم ومثال: أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم يروون عمن يسمى عبد الله وفي عصر واحد، أحدهم: القطيعي أبو بكر بن عبد الله بن أحمد بن حنبل، والثاني السقطي أبو بكر بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقسي، والثالث دينوري روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري، الرابع طرسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع[2].

ومن أقسامه المشترك المتفق في النسبة خاصة ومن أمثلته الآملي والآملي، فالأول إلى آمل طبرستان، والثاني إلى آمل جيحون، ومن الآملي جماعة.

ومن ذلك الحنفي، والحنفي، فالأول نسبة إلى بني حنيفه، والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة[3].

ومنه الأبلي بالفتح وسكون الباء وتخفيف اللام خلق كثير من أبلة التي على بحر القلزم، والأُبُلِّيّ نسبة إلى الأُبُلَّة بالقرب من البصرة[4].

والباجي: جماعة من المغاربة وأتباعهم من أهل البصرة من بني ناجية، منهم أبو الصدق بكر بن عمرو الباجي[5].

أما اللغويون فلم يؤلفوا في المتفق والمفترق من الأعلام كتباً خاصة عدا كتاب

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٤١٢.
(٢) نفس المصدر السابق: ٤١٣.
(٣) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٤١٥.
(٤) ابن حجر العسقلاني: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه تحقيق علي البجاوي ـ القسم الأول ص ٣٣.
(٥) نفس المصدر السابق: القسم الاول ص ١١٧.

المتفق والمفترق وفي أسماء القبائل لمحمد بن حبيب (المتوفى عام ٢١٥ هـ) ولكنه لم يصلنا ونقل عنه السيوطي في المزهر[١].

وقد ذكر الحسن بن بشر الآمدي (المتوفى عام ٣٠٧ هـ) بعض الأعلام من المتفق والمفترق في كتابه المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء وألقابهم[٢].

وقد ذكر السيوطي من هذا النوع في كتابه المزهر أقساماً:

- منه ما يتعلق بأئمة اللغة والنحو مثل: الأخفش أحد عشر نحوياً منهم الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه. والأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه توفي عام ٢١٠ هـ، والأخفش الأصغر أبو الحسن على بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب توفي عام ٣١٥ هـ.

ومنهم ابن دريد اثنان: المشهور أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفى عام ٣٢١ هـ والآخر يحيى بن محمد بن دريد الأزدي[٣].

وفيما يتعلق بشعراء العرب فقد نقل عن كتاب الوشاح محمد بن دريد:

«قال ابن دريد في الوشاح (وهو كتاب لم يصلنا) النوابغ أربعة:

نابغة بني ذبيان زياد بن معاوية، ونابغة بني جعدة قيس بن عبد الله، ونابغة بني الحرث يزيد بن ابان، ونابغة بني شيبان جمل بن سعدان»[٤].

وفيما يتعلق بالقبائل فنقل السيوطي من كتاب متفق القبائل لمحمد بن حبيب في قيس عيلان شكل بن الحرث وفي بني كلب شَكَل بن يربَوع وفي بني مضر الغَوث بن مر بن أُدّ وفي بني بَجِيلة الغوث بن أنمار والغوث بن طيىء[٥].

---

(١) السيوطي: المزهر حـ ٢ ص ٤٥٣، ٤٦٠.
(٢) الآمدي: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء والقابهم ص ١٢٥، ١٢٧، و ١٣٠.
(٣) السيوطي: المزهر في علوم اللغة حـ ٢ ص ٤٥٧.
(٤) نفس المصدر حـ ٢ ص ٤٣٥٨.
(٥) نفس المصدر حـ ٢ ص ٤٥٩.

وبعد: فلعلنا لا نكون مبالغين حين نرى أهمية خاصة لقضية التصحيف والتحريف ولعلنا لا نكون مبالغين أيضاً حين نقرر مرة أخرى أن طبيعة الأمور تقتضي أن تكون نشأة هذين المصطلحين عند أصحاب الحديث في بداية الأمر ثم انتقلا إلى العلوم الأخرى ومنها علوم اللغة.

وقد يبدو أن القضية شكلية لكنها تأخذ عندنا طابعاً أساسياً في المنهج لأنّها تتصل بمسألتين في غاية الأهمية في الفكر الإسلامي:

أما الأولى فهي ناقلو الخبر، وأما الثانية فهي ضبط الخبر ذاته وهاتان المسألتان لا تغيبان فيما نعلم عن الدرس اللغوي، بل كانتا أساساً من أسسه العامة في تاريخ العربية الطويل ومن ثم نرى أن ذلك مظهر عضوي من مظاهر تأثير علوم الحديث في الدرس اللغوي عند العرب.

الفصل السادس

نقد المتن
عندَ المحدّثين واللغويّين

عرضنا فيما سبق لنقد السند وأهميته في الفكر الإسلامي، ولفظة السند تستدعي عند إطلاقها لفظة «المتن» ومن ثم عرفنا مصطلحي «الرواية» و «الدراية»، أما السند فقد عرفنا عنه ما عرفنا، وأما «المتن» فلعله من الموضوعات التي ثار حولها جدل عنيف بين الدارسين المحدثين لأن الرأي الغالب على أذهان كثير منهم أن المسلمين قد صرفوا عنايتهم إلى (نقد السند) وإلى دراسة الرجال وإلى الجرح والتعديل باعتبار أن السند هو طريق النقل فإذا صح النقل صح المنقول ومن ثم لم يسعوا فيما يرى هؤلاء إلى وضع أصول لنقد المتن وهو نص الحديث.

فمن المستشرقين الذين يرون أن المسلمين قد وقفوا بالنقد عند نقد السند:

(١) جرونباوم (جوستاف أ. فون) في كتابه: حضارة الإسلام حيث قال: «ولا مراء أن الروح التي كانت تحرك أصحاب الحديث مهما تكن عواطفهم من حيث هم أفراد كانت تعمل تزكية عامة عن الدين مدارها المظاهر والشكل»[١].

(ب) أما «جولد تسيهر» فقال في كتابه «العقيدة والشريعة في الإسلام»: «وكل

---

(١) جوستاف أ. فون جرونباوم: حضارة الإسلام، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ومراجعة عبد الحميد العبادي، القاهرة ١٩٥٢م.

هذه الأحاديث سواء في ذلك ما يتعلق بالأحكام الفقهية والأمور الخلقية والتهذيبية يرجعها أصحابها إلى الرسول (صلعم) بواسطة سلسلة متصلة إلى الصحابي الذي سمع هذه الأقوال من النبي (صلعم) ورآه يعمل بهذه العادات والنقدة المسلمون أنفسهم لم يحتاجوا إلى أستعمال كثير من الذكاء لكي يستشفوا أساس هذه الاختلافات التي لا تتفق وظروف الزمان الموجودة في تلك الأخبار»[١].

(ح) وأما جيوم (GUILLAUME) فقال:

«وعلى كل حال لم ينقدوا الحديث من مضمونه أي على أساس موافقته لصريح العقل حيث يمكن تصديقه وإنما على أساس ازدياد شهرة رواة الحديث»[٢].

وجاء في مادة «حديث» من دائرة المعارف الإسلامية:

«ولا يعد الحديث صادقاً طبقاً لرأي المسلمين أنفسهم إلا عند كون إسناده سلسلة متصلة من مصادر وثيقة»[٣].

أما أحمد أمين فقال في كتابه «ضحي الإسلام»:

«وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أوغير ثقات ولكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا»[٤].

وقد رد على آراء المستشرقين «أمين الخولي» فيما كتبه معقباً على مادة «أصول» بدائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية) حيث ناقش هذه الآراء ونقدها

---

(١) جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام ترجمة محمد يوسف وعلي عبد القادر القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.

(٢) Guillayme: The Traditions of Islam, P. 23

(٣) Encyclopaedie of Islam Hadith

(٤) أحمد أمين: ضحى الإسلام حـ ٢ ص ١٣٠ نشر النهضة المصرية ١٩٦١م.

وفندها[1]، وأثبت في النهاية أن المسلمين نقدوا المتن ومضمونه كما نقدوا السند ولكن تأخر نقدهم للمتن عن نقدهم للسند كان لأسباب تتعلق بالتطور الاجتماعي والرقي الحضاري والفكري الذي ظهر بظهور الإسلام، وذكر أمين الخولي «أن المسلمين لم يربطوا بين صحة السند وصحة المتن وإعطائهم الحديث ألقاباً اصطلاحية من صفات خاصة بالمتن ووضعهم قواعد كلية لنقد المتن دون أن يشير إلى خطتهم العامة في نقد المتن ومراحل أو خطوات نقده، لأن نقد المتن أو النص لا يتم دفعة واحدة ولكن لا بد من المرور بعدة مراحل أو خطوات تسبق عملية النقد نفسها فلا بد مثلا من فهم المتن قبل نقده وهذا لا يتأتي إلا بتصحيحه ثم تفسيره»[2].

أما علماء الحديث فلم يشيروا إلى ذلك صراحة ما عدا الطيبي (م ٧٤٣ هـ) فقال في «الخلاصة في أصول الحديث»: «اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً، بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبَين بَين بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها بين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب ونحوها»[3].

وإذا كنا لا نجد مؤلفات تحمل عناوين صريحة في نقد المتن عند أصحاب الحديث فإننا نؤكد مطمئنين إلى أنهم لم يغفلوا عن نقد المتن بل منحوه ما يستحق من العناية والفحص والتمحيص بحيث يمكننا أن نقف في نهاية الأمر على عدد من المعايير العلمية الواضحة التي اتخذها أصحاب الحديث في نقد المتن، وعندنا مجالات معروفة نجد فيها هذه المعايير واضحة كل الوضوح وهذه الجوانب هي التي يمكن أن نطلق عليها جوانب نقد المتن عند علماء الحديث ولعلنا نحصرها في أربعة:

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ترجمة دكتور عبد الحميد يونس وآخرين (مادة أصول).

(٢) نفس المصدر السابق: (مادة أصول).

(٣) الطيبي: (الحسين بن عبدالله ـ م ٧٤٣ هـ): الخلاصة في أصول الحديث تحقيق صبحي السامرائي مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٧١ م ص ٣٤.

١ ـ التصحيف والتحريف.
٢ ـ الأحاديث الموضوعة.
٣ ـ مختلف الحديث.
٤ ـ النسخ.

أولا: **التصحيف والتحريف:**

وقد سبق أن عرضنا له في الفصل الماضي.

ثانياً: **الأحاديث الموضوعة:**

وقد عرفه المحدّثون بأنه: هو ما نسب إلى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ اختلاقاً وكذباً بما لم يقله أو يفعله أو يُقِره[١].

وكان الحديث النبوي صافياً لا يعتريه الكذب طوال عهد الخلفاء الراشدين ثم كانت الفتنة أيام عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ والخلاف بين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ معاوية بن أبي سفيان، ونشأت الأحزاب والفرق الدينية والسياسية وحاول أتباع كل حزب أن يدعم آراءه بالقران والسنة فتأول بعضهم القرآن وفسروا بعض نصوص الحديث بما لا يحتمله ولما لم يجدوا سبيلا إلى غايتهم لكثرة حفّاظ القرآن الكريم وحفّاظ الحديث الشريف لجأ بعضهم إلى وضع الحديث والكذب فيه، فظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة، وغير ذلك من فضائل رؤساء الفرق وزعماء الأحزاب كما ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسيّة والفرق الدينية وغير ذلك.

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ص ١٧٨.

أسباب وضع الحديث:

١) الأحزاب السياسية:

ومنها أثر الشيعة وخصومهم في وضع الحديث فكانت الشيعة تضع أحاديث عن فضائل علي وخصومهم يضعون أحاديث عن فضائل معاوية والأمويين. ومثل الذي وضعه بعض الشيعة: عَلِيٌّ خير البشر من شك فيه كفر[١].

ومثل الذي وضعه بعض أتباع معاوية: الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية[٢].

ورأى بعض ذوي النيات الحسنة ما كان من هذه الأحزاب وما دار بينها من طعون مختلفة تناولت أئمتهم ورؤساء هم فدفعهم حبهم للصحابة إلى وضع أحاديث تذكر فضلهم ومن أمثلة ذلك ما وضعه بعضهم: «أبو بكر وزيري والقائم في أمتي من بعدي، وعمر حبيبي ينطق على لساني، وأنا من عثمان وعثمان مني، وعلى أخي وصاحب لوائي»[٣].

٣ ـ الطعن على الإسلام:

وهذا صنيع الزنادقة والمنحرفين لم يستطيعوا الكيد للإسلام فعمدوا إلى وضع الحديث ومنهم من الفرس والروم، ومن أشهر الواضعين من الزنادقة «بيان بن سمعان النهدي» الذي ظهر في العراق بعد المائة وادعى الألوهية فقتله خالد بن عبد الله القسري وأحرقه بالنار، ومنهم عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي قتل لزندقته بعد سنة ١٦٠ هـ في خلافة المهدي واعترف قبل أن يقتل: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل الحرام»[٤].

---

(١) أبو الحسن بن عراق: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف نشر مكتبة القاهرة ١٣٧٨ هـ ص ٤١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٠.

(٣) محمد بن علي الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني ط أولى سنة ١٩٦٠ م ص ٣٨٦.

(٤) السيوطي: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة حـ ٢ ص ٢٤٨.

ومنهم «محمد بن سعيد الشامي» الذي ادعى النبوة فقتله أبو جعفر المنصور فقد وضع حديثا رواه عن أنس مرفوعا «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله»(١).

ـ التقرب إلى الحكام:

وقد تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب هوى الحكام أو ما هم عليه من انحراف وقد حدث هذا في عهد العباسيين، فقد أسند الحاكم النيسابوري عن هارون بن أبي عبيد عن أبيه قال: قال لي المهدي «ألا ترى ما يقول لي مقاتل؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس، قلت: لا حاجة لي فيها»(٢).

وقد كذب غياث بن إبراهيم النخعي مع المهدي فقد دخل على المهدي وكان يحب الحمام ويلعب به، فقيل له حُدِّثْ أمير المؤمنين فحدَّثه حديثا رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - «لا سبق إلا في نصل و خف أو حَافِرٍ أو جناح»(٣).

فقد زاد على الحديث الصحيح كلمة أو «جناح» أرضاء للمهدي فأعطاه المهدي عشرة آلاف درهم، فلما قام قال المهدي: «أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك - ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه»(٤).

٤ ـ التكسب وطلب الرزق:

وكان هدف هؤلاء جمع الناس حولهم واسترضاءهم ليجمعوا الأموال فيضعون الأحاديث التي تستثير نفوسهم، وممن اشتهر بالوضع على هذه الطريقة «أبو سعيد

---

(١) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر ص ٥٤.
(٢) السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ص ١٨٧.
(٣) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي - مخطوط بلدية الاسكندرية ص ١٤٩ (أ - ب).
(٤) ابن كثير: الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر ص ٨٦.

المدائني» ومما ذكر في هذا النوع ما رواه أبو جعفر الصيالسي قال: «صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين، قالا حدثنا عبد الرازق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان. . . وأخذ في قصة نحوا من عشرين ورقة! فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد، فقال له: حدثته بهذا، فيقول: والله ما سمعت هذا إلا الساعة، فلما فرغ من قصصه وأخذ المعطيات ثم قصد ينتظر بقيتها، قال له يحيى بن معين بيده فقال: فجاء متوهما لنوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث، فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: لم أزل أسمع إن يحيى بن معين أحمق ما تحققت هذا إلا الساعة، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كُمَّه على وجهه، وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزيء بهما»[1].

٥ ــ الرغبة في الخير مع الجهل بالدين:

وهذا ما فعله بعض الصالحين والزهاد فوضعوا أحاديث في الترهيب والترغيب حسبة لله وكانوا إذا ذكروا بقوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» قالوا: «نحن نكذب له لا عليه»[2]. ومن أمثلة ذلك ما قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: «من أين لك عن عكرمة عن بن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا

---

(١) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: مخطوط مكتبة البلدية رقم ٨٢٥٨ ص ١٢٩، وقارن بالباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير- تأليف أحمد شاكر ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر ص ٨٦.

عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي بن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة»[١].

٦ ـ **الخلافات المذهبية والكلامية:**

وضع بعض أتباع المذاهب الفقهية والكلامية أحاديث في تأييد مذاهبهم منها «من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له»[٢]، وحديث: «كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير القرآن وسيجيء أقوام من أمتي يقولون القرآن مخلوق فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم وطلقت امرأته من ساعته»[٣].

وقد أجمع المحدّثون على حرمة وضع الحديث مطلقا وحرمة رواية الموضوعات من غير بيان وضعها وكذبها ولم يجوزوا رواية شيء منها سواء أكان في القصص والترغيب والترهيب والأحكام أم لم يكن وبذلوا جهودا كبيرة في مقاومة الوضع وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامة الحديث الشريف منها:

أ ـ **التزام الإسناد:**

قال محمد بن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[٤].

ب ـ **مضاعفة النشاط العلمي والتأكد من الحديث:**

وقد بدأ المحدثون بالرحلة إلى الصحابة والتابعين واجتهدوا في حفظ الحديث فكانوا يحفظون الصحيح والضعيف ويذكرون الموضوع ليكشفوه ولذلك قال الإمام سفيان الثوري (م ١٦١ هـ): «إنّي لأروي الحديث على ثلاثة أوجه،

---

(١) السيوطي: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة حـ ٢ ص ٢٤٨ وتدريب الراوي له أيضا ص ١٨٤.

(٢) ابن عراق: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة حـ ١ ص ١٣٤.

(٣) نفس المصدر السابق: جـ ١ ص ١٣٦.

(٤) مسلم النيسابوري: صحيح مسلم بشرح النووي حـ ١ ص ٨٤.

أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته»[1].

حـ ـ تتبع الكذّابين:

كان كثير من المحدثين ينبهون طلابهم إلى معرفة الموضوع ويحذرونهم من أخبار الكذابين وممن اشتهر بتعقبه للكذابيه: «عامر الشعبي (م ١٠٣ هـ) وشعبة بن الحجاج (م ١٦٠ هـ) وسفيان الثوري (م ١٦١ هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (م١٩٨ هـ) »[2].

د ـ وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث:

وضع العلماء قواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف ووضعوا قواعد لكشف الموضوع من الحديث وهذا ما سنعرضه.

كيف عرف المحدثون الحديث الموضوع:

حدد المحدثون قواعد لمعرفة الصحيح من الموضوع واهتموا بالتصنيف عن «الموضوع» ومن أهم هذه المصنفات:

(١) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (م ٥٠٧ هـ): «تذكرة الموضوعات» رتبه على حروف المعجم ويذكر الحديث ويذكر من جرح راويه من الأئمة[3].

(٢) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: (المتوفى عام ٥٩٧ هـ): «الموضوعات الكبرى»[4].

وقد اهتم كثير من العلماء بهذا الكتاب دراسة ونقداً وتعليقاً وتلخيصاً، فانتقده الحافظ بن حجر واستخرج منه أربعة وعشرين حديثاً حكم عليها بالوضع وهي

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٤٠٢.

(٢) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي ـ مخطوط بلدية الإسكندرية ص ١٥٧ (أ ـ ب).

(٣) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (م ٥٠٧ هـ) تذكرة الموضوعات طبع مصر ١٣٢٣ هـ.

(٤) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (م ٥٤٩٧هـ): الموضوعات الكبرى ط مصر ١٣٧٣هـ.

ليست كذلك وهذه الأحاديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل وجمعها ابن حجر في كتاب سماه «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد»[1].

وقال الحافظ بن كثير (م ٧٧٤ هـ) «وقد صنف الشيخ أبو الفرج كتاباً حافلاً في الموضوعات غير أنه أدخل فيه ما ليس منه وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره فسقط عليه ولم يعهد إليه»[2].

واختصر شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى ٧٥٢ هـ كتاب الموضوعات لابن الجوزي (م ٥٩٧ هـ) في كتاب سماه «المنار».

(٣) شمس الدين بن قيم الجوزية (م ٧٥٢ هـ): «المنار» وهو تلخيص واف لموضوعات ابن الجوزي يذكر فيه الضوابط والأمور الكلية التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً[3].

(٤) ابن الدّيبع الشيباني (المتوفى حوالي ٩١٠ هـ): «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» وقد رتبه على حروف المعجم[4].

(٥) جلال الدين السيوطي (م ٩١١ هـ): «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» لخص السيوطي في هذا الكتاب كتاب الموضوعات الكبرى وتتبع أقوال الحفاظ الذين تعقبوا أحاديثه[5].

(٦) أبو الحسن على بن محمد (ابن عراق) الكناني (م ٩٦٣ هـ) «تنزيه الشريعة

---

(١) الحافظ احمد بن علي (ابن حجر العسقلاني): القول المسدد في الذب عن مسند أحمد طبع حيدر آباد ١٣١٩هـ.

(٢) ابن كثير (م ٧٤٧هـ) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف احمد شاكر ص ٧٠٩.

(٣) الحافظ شمس الدين بن قيم الجوزية (م ٧٥٢هـ): المنار مطبعة السنة المحمدية بدون تاريخ على نفقة عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ.

(٤) عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر (ابن الديبع الشيباني): تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، طبع محمد علي صبيح وأولاده سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦١م.

(٥) جلال الدين السيوطي (م ٩١١ هـ): اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة طبع بمصر ١٣١٧ هـ.

المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: استدرك فيه ابن عراق على السيوطي في اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة[1].

(٧) أبو عبد الله محمد بن على الشوكاني (المتوفى عام ١٢٥٥ هـ): «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»[2].

بدأ المحدّثون بحصر علامات للوضع منها:

أ ـ علامات الوضع في السند.

ب ـ علامات الوضع في المتن.

(أ) ومن علامات الوضع في السند:

١ ـ اعتراف الراوي بكذبه: وذلك مثلما أقر عبد الكريم بن أبي العوجاء المقتول في عام ١٦٠ هـ الذي أقر بوضع الحديث وقال: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل الحرام»[3].

٢ ـ ما يعتبر مثل الإقرار بالكذب وذلك مثل تدليس الإسناد أو الشيوخ.

٣ ـ أن ينفرد راو معروف بالكذب برواية حديث ولا يرويه فقيه غيره فيحكم على روايته بالكذب.

٤ ـ ما يؤخذ من حال الراوي وذلك مثل ما حدث لسعد بن طريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكي فقال له مالَكَ؟ قال ضربني المعلم، قال: لأَخزِينّهم اليوم: حدثنا عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين»[4].

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد (ابن عراق) الكناني (م ٩٦٣ هـ): تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف مكتبة القاهرة ١٣٧٨هـ.

(٢) محمد بن علي الشوكاني (م ١٢٥٥هـ): الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ط أولى ١٣٢٠هـ.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ص ١٨٦.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي ص ١٨١.

ب) علامات الوضع في المتن:

١ ـ ركاكة اللفظ في المروي: بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فإن لم يصرح بركاكة لفظه فمدار الركة على ركةِ المعنى. ومثال ركة اللفظ الحديث الموضوع: «إن لله ملكاً من حجارة يقال له عمارة ينزل على حمار من حِمَارِه كل يوم»(١).

وحديث: «لا تستشيروا الحاكة والأساكفة والصواغين أو صنعة من الصنائع المباحة»(٢).

٢ ـ فساد المعنى: وذلك مثل الأحاديث التي يكذبها الحس، مثل حديث «عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب، قُدّس فيه سبعون نبياً»(٣)، ومنها حديث موضوع هو «اشربوا على الطعام تشبعوا» وهذا مخالف للصحة فالشرب على الطعام يفسده ويمنع من استقراره في المعدة(٤).

ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه مثل حديث «لو كان الأرز رجلا لكان حليما ما أكله جائع إلا أشبعه» ، وحديث: «إن للقلب فرحة عند أكل اللحم» وحديث: «ربيع أمتي العنب والبطيخ»(٥).

ومنها الحديث الذي تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه مثل حديث «إن الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور فإذا حرك الثور قرنه تحركت الصخرة فتحركت الأرض وهي الزلزلة»(٦).

٣ ـ مناقضته لنص الكتاب أو السّنة المتواترة أو الإجماع:

فمن مخالفة الحديث لصريح القرآن الكريم ما ذكر عن مقدار الدنيا وأنها

---

(١) ابن قيم الجوزية: المنار ص ٣٧.
(٢) نفس المصدر السابق والصفحة.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٩.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٠.
(٥) ابن قيم الجوزية: المنار ص ٢٠.
(٦) نفس المصدر السابق: ص ٢٩.

«سبعة آلاف سنة ويجيء في الألف السابعة»[1]، وهذا مناقض لقوله تعالى (يسألونك عن الساعة أيّان مُرْسَاها؟ قل: إنما علمها عند ربي لا يُجليّها لوقتها إلا هو)[2].

ومما وضع مناقضاً للسنة ومنها أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار مثل حديث: «آليت على نفسي أن لا أدخل النار من كان اسمه أحمد أو محمد»[3].

٤ ــ أن يكون الحديث باطلا في نفسه فيدل على بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، مثل حديث: «الحمرة التي في السماء من عرف الأفعى التي تحت العرش». وحديث: «الحجامة على القفي تورث النسيان» وحديث: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»[4].

٥ ــ أن يكون كلاماً لا يشبه كلام الأنبياء ولا يشبه كلام الصحابة، مثل حديث «ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري والوجه الحسن» وحديث: «نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام»[5].

٦ ــ أن يكون الحديث بوصف الأطباء أشبه مثل حديث: «الهريسة تشد الظهر ـ وأكل السمك يوهن الجسد»، وحديث: «المؤمن حلو يحب الحلاوة» وحديث: «أطعموا نساءكم في نفاسهن التمر»، وحديث: «الملح في الطعام يُذْهِبُ البركة»[6].

٧ ــ ومنها أحاديث العقل كلها كذب مثل قوله: «لما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر»[7].

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٣١.
(٢) سورة الأعراف: اية ١٨٧.
(٣) ابن قيم الجوزية: المنار ص ٣٢.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٢.
(٥) ابن قيم الجوزية: المنار ص ٢٤.
(٦) نفس المصدر السابق: ص ٢٥.
(٧) نفنس المصدر السابق: ص ٢٥.

٨ ــ ومنها الأحاديث التي ذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب مثل حديث: «يلتقي الخضر وإلياس كل عام»[١].

٩ ــ ومنها أحاديث صلوات الأيام والليالي وأحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب، كلها كذب مختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأصله ما رواه عبد الرحمن بن منده ـ وهو صدوق عن جهضم وهو واضع الحديث عن حميد بن أنس يرفعه: رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي»[٢].

ومنها أحاديث ليلة النصف من شعبان ومنها: «من قرأ ليلة النصف ألف مرة قل هو الله أحد» ـ الحديث ـ وفيه: «بعث الله إليه مائة ألف ملك يبشرونه»[٣].

١٠ ــ ومنها أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب مثل حديث:

«إياكم والزنج فإنه خلق مشوه»، وحديث: «الزنجي إذا شبع زنا، وإذا جاع سرق»[٤].

١١ ــ ومنها أحاديث ذم الترك وأحاديث ذم الخصيان وذم المماليك مثل حديث: «لو علم الله في الخصيان خيرا لأخرج من أصلابهم ذرية يعبدون الله» وحديث: «شر المال آخر الزمان المماليك»[٥].

١٢ ــ ومنها ذكر فضائل السور مثل حديث: «قل هو الله أحد، وأنها تعدل القرآن»، وحديث: «إذا زلزلت تعدل نصف القرآن»، وحديث: «قل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن»، وحديث: «آية الكرسي وأنها سيدة القرآن» .

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٢٦.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٣٥.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ٣٦.
(٤) ابن قيم الجوزية: ص ٣٧.
(٥) نفس المصدر السابق: ٤٥٢.

وإلى جانب هذه القواعد فقد تكونت عند العلماء ملكة خاصة بالتمييز والتمحيص نتيجة دراسة الحديث وحفظه، فأصبحوا يعرفون الصحيح من الموضوع وفي هذا يقول الربيع بن خيثم التابعي أحد أصحاب عبد الله بن مسعود:

«إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به وأن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[1].

وقال ابن الجوزي (م ٥٩٧ هـ): «الحديث المنكر تقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»[2].

وقال أيضاً: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع»[3].

وبهذه الوسائل استطاع المحدثون أن ينقدوا نقد المتن عن طريق تمييز الصحيح من الموضوع فحفظوا بذلك الحديث الشريف من الكذب والكذابين.

*

ولعلنا نتوقف هنا لحظة لنرى شأن هذا الموضوع عند علماء اللغة ولعلي أسارع إلى القول بأنه قد يكون أمرا قابلا للنقاش أن نقول إن اللغويين تأثروا بأصحاب الحديث في قضية نقد المتن أو لم يتأثروا، فالمسألة فيها نظر لا جدال لأن اللغويين ينظرون في الأغلب في اللغة وهم بذلك أولى الناس بأن يُمحصّوا ما وصل إليهم عن طريق الأعراب أو عن طريق الكتب من ألفاظ اللغة أو تراكيبها.

لكننا أيضاً لا نستطيع أن نغفل عن طابع الجو العام الذي كان يعيشه اللغويون في البيئة الإسلامية والذي كان لأهل الحديث فيه مكان أي مكان والذي لا شك فيه

---

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٦٢.
(٢) أبو الفرج ابن الجوزي: الموضوعات حـ ١ ص ٣.
(٣) نفس المصدر السابق: ٤ وقارن بتدريب الراوي للسيوطي ص ١٨٠.

عندنا أن اللغويين وإن كانوا قد سبقوا إلى نقد متن اللغة فإنّهم تأثروا على أقل تقدير بعدد من المصطلحات التي عرفناها عند أصحاب الحديث.

ولقد سبق أن عرضنا أيضاً لتأثر اللغويين بمنهج أصحاب الحديث في التصحيف والتحريف في الفصل السالف، ونأتي الآن إلى قضية الوضع في اللغة وهي أيضاً من القضايا الكبيرة في تاريخ اللغة العربية ومن القضايا الكبيرة التي ثار بسببها جدل عنيف أوائل هذا القرن حين كتب طه حسين كتابه «في الشعر الجاهلي» وأثار قضية النحل فيه.

أما الذي يهمنا فهو ما قدمه علماء العربية القدماء في نقد المتن اللغوي من خلال ما تحدثوا فيه عن اللغة «الموضوعة» التي لم تصدر عن العرب وإنما التي صنعها الرواة والعلماء وأهل الأحزاب والأهواء حسبما نرى الآن من العوامل التي أدت إلى ظهور الموضوع من اللغة:

١ ـ الأعراب:

اعتمد اللغويون على الأعراب الفصحاء الذين عاشوا في البادية ولم يختلطوا بالمدن فلما أحس هؤلاء الأعراب بأهميتهم بدأوا يتجهون إلى المدن ويختلطون بالعلماء ليقدموا لهم الفصيح من اللغة ونظر كثير من اللغويين إلى العرب الفصحاء نظرة تقديس وقد صرحوا بذلك كثيرا ومن ذلك:

(١) قال ابن جني (المتوفى ٣٩٢هـ): (يروى عن أبي حاتم السجستاني) أنه قال: «قرأ على أعرابي بالحرم (طيبى لهم وحسن مآب) فقلت: (طوبى) فقال: (طيبى) فلما طال علي قلت: طوطو، قال (طي طي)، أفلا ترى إلى هذا الأعرابي وأنت تعتقده جافيا كزا، لا دمثا ولا طيعا، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين وما ظنك إذا خلي مع سومه وتساند إلى سليقته ونجره»[١].

---

(١) ابن جني: الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب ١٩٥٢ حـ ١ ص ٧٥.

(٢) قال سيبويه (م ١٨٨ هـ): «اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون» »، وقد علق على ذلك ابن هشام بقوله: «وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط»[١].

ورغم هذه الثقة في الأعراب فقد اصطنع الأعراب اللغة إرضاء للسائلين أو مباهاة بالفصاحة أو تكسبا.

فقد ضاق رؤبة العجاج بيونس بن حبيب وقال له: « حتى متى تسألني عن هذه الأباطيل أزوقها لك، أما ترى الشيب قد بلغ في رأسك ولحيتك « وفي رواية أخرى» حتى متى تسألني عن هذه الخزعبلات وأزخرفها لك » [٢] .

وذكر أبو عبيدة معمر بن المثني (م ٢١٣ هـ) عن ابن داود بن متمم بن نويرة الذي كان يذكر أشعارا ينسبها إلى جده:

« قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الحلب والميرة فنزل النُحَيْت (اسم مكان) فأتيته أنا وابن نوح العطاردي فسألناه عن شعر أبيه، فجعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا، وإذا كلام دون كلام متمم، وإذا هو يحتذي على كلامه فيذكر المواضع التي ذكرها متمم، والوقائع التي شهدها فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله[٣].

ويروي عن قاضي الكوفة القاسم بن معن بن عبد الرحمن الذي كان عالما لغويا وفقيها كما يحكي لنا أبو حاتم السجستاني في تهذيب التهذيب[٤]، كان هذا القاضي

---

(١) أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هاشم المصري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ـ القاهرة (بدون تاريخ) حـ ٢ ص ٤٧٨.
(٢) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ط دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٤م ص ٥٨١.
(٣) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ط دار المعارف ص ٤٠٥.
(٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب طبع حيدر اباد ١٣٢٥ هـ ص ٧٨.

يستضيف خشافا الأعرابي ويلهو معه ويقول: («اسمد لنا من سمداتك أي هات لنا من أباطيلك»)[1].

وقد وضح أحمد أمين في كتابه « ضحى الإسلام » موقف الأخذ عن فصحاء الأعراب بقوله:

« وهذا النحو من التلقي عن العرب قد يكون محدودا مضبوطا لا يحمله شك كما إذا شاء العربي إلى شيء نطقوا بلفظه، فأشاروا إلى إنسان وقالوا إنسان وإلى يد. . . . . . ، وقد يكون غير محدود يدخل الشك في معناه بل لا يفهمه العربي نفسه في دقة »[2].

أما الدكتور محمد كامل حسين فلا يثق فيما قاله الأعراب لأنهم لا يستطيعون أن يحصوا اللغة في كلامهم وقال: « لم يعد ما قاله العرب يصلح أصلا من أصول اللغة والنتيجة الحتمية لذلك أن نعود إلى هذه المادة اللغوية فنحذف منها ما لا يستقيم وما لا فائدة منه وما هو اختلاف اللهجات وما هو مصنوع »[3].

(٢) حب الغريب من اللغة:

وقد بدأ حب الغريب عند الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة إظهاراً لفصاحتهم وخشونتهم ثم أخذ بعض العلماء يهتمون بالغريب في مصنفاتهم، منهم ابن دريد (المتوفى عام ٣٢١ هـ) ونقل عنه أبو علي القالي (المتوفى عام ٣٥٦ هـ) كثيراً من غريب اللغة في كتاب الأمالي، وهذا ما سنستقصيه، وألف بعض العلماء قصائد تمتلىء بالغريب، إما لغرض تعليمي وهو تعليم الناشئة اللغة وغريبها أو لبيان الفصاحة، ومما شجع العلماء على ظهور الغريب في مصنفاتهم أن السهل الفصيح

---

(١) عبد الوهاب بن حريش (أبو مسحل) نوادر أبي مسحل تحقيق دكتور عزه حسن ط دمشق سنة ١٩٦١ ص ١٥٤٣.

(٢) أحمد أمين: ضحى الإسلام حـ ٢ ص ٢٥٦ ط لجنة التأليف والنشر ١٩٦١.

(٣) محمد كامل حسين: مقال في أصول علوم اللغة، مجموعة بحوث محاضرات مؤتمر مجمع اللغة العربية - الدورة السادسة والعشرون - ١٩٥٩ / ١٩٦٧٠ ص ١٥.

قريب الحفظ يبقى وقتاً طويلاً في أذهان الناس أما الغريب فينساه الناس ولا يفتش عنه إلا خاصة العلماء.

قال الأصمعي «كان يزيد بن ضبة مولى ثقيف، ولكنه كان فصيحاً وقد أدركته بالطائف، وقد كان يطلب القوافي المعتاصة والحوشي من الشعر»[١].

ومن نماذج الغريب الذي رواه الأعراب ما ذكره أبو زيد الأنصاري وكان يهتم بسؤال الأعراب لمعرفة معاني الكلمة الواحدة فهو يحكي ذلك لأبي حاتم السجستاني قال: قلت لأحدهم: ما المتكاكىء؟ قال: المتأزف؟ قال: وما المتأزف؟ قال: المحنبطي؟ قال: وما المحنبطي؟ قال له: أنت أحمق ومضى»[٢].

وقصة أم الهيثم الأعرابية صورة بدوية مغرقة في البداوة يقول عنها عمر بن خالد العثماني: «قدمت علينا عجوز من بني منقر تسمى أم الهيثم فغابت عنا فسأل عنها أبو عبيدة فقالوا: إنها عليلة، فقال: هل لكم أن تعودوها فجئنا فاستأذنا فقالت: لجُوا فسلمنا عليها فإذا عليها أهدام وبجد، وقد طرحتها عليها فقلنا يا أم الهيثم كيف تجدينك، قالت: كنت وحمى بالدّكة (الودك) فشهدت مأدبة فأكلت جُبجُبة من صفيفٍ هِلّعة، فاعترتني زُلَخَةٌ فقلنا يا أم الهيثم: أي شيء تقولين؟ فقالت: أو للناس كلامان؟ والله ما كلمتكم إلا بالعربي الفصيح»[٣].

وقال محمد بن زياد (الأعرابي) - المتوفى عام ٢٣١ هـ - «سألت أعرابياً: هل تعرف الجواد المبر من البطيء المقرف؟ قال: نعم، قلت: صفهما لي: قال: أما الجواد المبر فهو الذي لهِز لهز العير، وأنف تأنيف السير الذي إذا عدا اسلَهَّب (مضى في

---

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريب (الأصمعي): فحول الشعراء تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي وطه الزين طبع القاهرة ١٩٥٣م.

(٢) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (م ٥٧٧هـ): نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر ١٩٦٧م ص ١٢٦.

(٣) أبو علي القالي: الأمالي طدار الكتب ١٣٤٤هـ حـ٢ ص ١٥ وقارن بالمزهر للسيوطي حـ٢ ص ٥٣٩ و (الصفيف: ما يصف من اللحم، الهلعة: العناق الزلخة: وجع يعرض في الظهر، والودك: دسم اللحم.

عدوه) وإذا انتصب اتلأبَّ (امتد واستوى)، وأما البطيء المقرف فالمدلوك الحمية، الضخم الأرنية، الغليظ الرقية الكثير الجلبة الذي إذا أمسكته قال أرسلني وإذا أرسلته قال أمسكني»[١].

أما الذين اهتموا بالغريب من العلماء فمنهم ابن دريد (المتوفى ٣٢١ هـ) وهو متهم في روايته للغة كما سنرى فهو يعرض بالباهلي اللغوي في قصيدة تمتلىء بالغريب يقول فيها:

دِيَارُ الحَـيِّ بالرَسِّ إلى العَمْـرَيْنِ فالأَبْرقْ
كَرَجْعِ النَّقْشِ في الطِّرْسِ اذا نُمِّـقَ لم يَنْمَقْ[٢].

ويعرض به فيقول:

فيا للنـاس ما الزيم اذا فُصِّـلَ أو دَهْدَقْ
ومـا التتميم في المو سران جُمِّـع أو فُرِّقْ
ومـا الكَهْـدلُ في الخيـ ـعل والكافـر في اليَلْمَقْ
ومـا الأَسْتَـاجُ في الأَرْعا ظ والأَرْصافُ إذ يلزق[٣].

ومن الغريب ما ذكره ابن دريد في الجمهرة في باب «الرباعي على الأوزان» مثل ما جاء على فيعل وفوعل وما جاء على فعيل.. الخ مثال ذلك قوله: رجل حيفس، وحيشم صلب شديد، ورجل زيفن طويل[٤].

وفي باب ما جاء على فوعل: «الكومج المتراكم الأسنان في الفم والتولج والدولج وهو الكناس وهو دل والهودلة الاقتراب، والشوحط نبت تتخذ منه القسي فإذا كان

---

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة حـ١ ص ١٧٨ نشرة عبد السلام هارون ط. الحلبي سنة ١٣٦٦ هـ.

(٢) محمد بن دريد: ديوان ابن دريد تحقيق بدر الدين العلوي طبع لجنة التاليف والترجمة والنشر ١٩٦٥م.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٥٣.

(٤) محمد بن دريد: الجمهرة حـ٣ ص ٣٥١.

جبليا فهو نبع وإذا كان سهليا فهو شوحط والجوزل فرخ الحمام وحوشب وهو الرجل العظيم النهد الجنبين»[1].

ومما يتصل بالغريب ما صنف فيه اللغويون عن (النوادر) وهي تتناول ألفاظاً وتعبيرات واستعمالات غريبه لا تجري على القواعد المعروفة ولا على اللغة الشائعة الاستعمال والألفاظ المتشابهة المشكلة ومما وصلنا من كتب النوادر كتاب «النوادر» في اللغة لأبي زيد الأنصاري (المتوفى عام ٢١٥ هـ)[2]، وكتاب «النوادر» لأبي مسحل الأعرابي (تلميذ الكسائي واللحياني)[3].

ومما ذكره أبو على القالي في كتاب «الأمالي» من الغريب قال في وصف غلام لعنز:

أ ـ «قال حدثنا أبو بكر (ابن دريد) رحمه الله، قال: أخبرنا عبد الرحمن عن عمه عن أبي عمرو بن العلاء، قال: رأيت باليمن غلاماً من جرم ينشد عنزا له فقلت: صفها يا غلام، قال: حسراء مقبلة، شَعْراءُ مُدْبرة، ما بين غثرة الدُّهسة، وقُنوءُ الدبسة، سجحاء الخدين خَطْلاء الأُذنين فَشْقاه الصُّوريين كأن زنمتيها تتوا قُلنْسية، يا لها أمّ عيال»[4].

ب ـ وفي وصف الأعرابي لبنيه: «حدثنا أبو بكر رحمه الله، قال أخبرنا عبد الرحمن عن عمه، قال: قلت لأعرابي بحمى الربذه، ألك بنون، قال نعم وخالتهم لم تقم عن مثلهم منحبة فقلت صفهم لي قال: جَهْمٌ وما جَهْمٌ ينفس الوَهَمْ ويصد الدَّهَمْ ويغري الصفوف ويصل السيوف ثم قلت: ثم من قال: غَشَمْشَمْ وما غَشَمْشَم، ماله مُقسَّمٌ وقِرْنهُ مُحرْجَم جَذْكٌ حَكَّاك ومدره لَكَّاك. قلت: ثم من: قال عَشْرَبٌ وما عَشْرَبٌ؟ لَبْثٌ مُحَرَّبٌ وسِحَامٌ مُنَشَّب ذكره باهر، خصمه عاثر، . . .»[5].

---

(١) محمد بن دريد: الجمهرة حـ ٣ ص ٣٥١.
(٢) ابو زيد الأنصاري: النوادر نشرة سعيد الخوري الشرتوني بيروت المطبعة الكاثوليكية ١٨٩٤م.
(٣) عبدالله بن حريش (أبو مسحل الأعرابي): النوادر تحقيق دكتور عزة حسن ـ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٢م.
(٤) أبو علي القالي: الأمالي مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣م ونشر الكتبة التجارية حـ ١ ص ٣٣.
(٥) أبو علي القالي: الأمالي حـ ١ ص ٥٢.

حـ ـ وفي وصف شاب لفرس: «قال حدثنا أبو بكر قال حدثني عمي عن أبيه عن ابن الكلبي قال: ابتاع شاب من العرب فرسا فجاء إلى أمه وقد كف بصرها فقال: يا أمي إنِّي اشتريت فرسا، فقالت: صفه لي، قال: إذا استقبل فظبي ناصب وإذا استدبر فهَقْلُ خاضب وإذا استعرض فسِيدٌ قارب، مُؤلَّلُ المِسْمَعَينْ طامِحُ النَّاظِريْن، قالت: أجودتَ إن كنت أعَربْتَ قال: إنَّه مُشرِفُ التَّليل سَبْطُ الخَصيل وَهْواهُ الصَّهيل، قالت: أكرمت فارتَبِطْ»[1].

(٣) التنافس بين العلماء والمدارس النحوية:

كان تنافس العلماء من اللغويين على الشهرة والمناصب دافعاً إلى تبادل الإتهام بالمصنوع والكذب في الألفاظ والروايات وكان ظهور المدارس اللغوية في البصرة والكوفة وبغداد وغيرها دافعاً إلى تبادل الإتهام أيضاً:

أ ـ قال الرياشي وهو بصري: «إنَّما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من السواد أكلة الكواميخ والشوازير»[2].

ب ـ وقال أبو حاتم السجستاني وهو بصري: «فإذا فسرَّت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئاً فإنَّما أحكيه عن الثقات عنهم مثل أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم وأعوذ بالله من شرهم»[3].

ودافع الكوفيون عن أنفسهم فهم يتهمون كثيراً من البصريين بالوضع ومثال ذلك:

ـ «قال أبو رياشي: وهو كوفي ـ كان الأصمعي مع نصبه كذاباً وإنَّما كان يظهر

---

(١) المصدر نفسه: حـ ١ ص ٤١.
(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٨٦.
(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٩٠.

التأله ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شيء يوافق شيئاً في المصحف، ليصدق فيما يتكذبه، ولينفي التهمة عنه فيما يتخرصه[1].

وهكذا ساعد هذا التراشق بين المدارس اللغوية على ظهور الوضع في اللغة.

(٤) حاجة اللغويين إلى النصوص:

كان بعض النحاة يحتاج إلى نصوص تؤيد فكرته خدمة للعلم أو منافسة للآخرين في موقف النزاع فاستعانوا بالأعراب أو الرواة للشعر المتهمين بالكذب وقد ترك بعض اللغويين شواهد الشعر غير منسوبة إلى أحد أو ينسب بنسب مختلف أو بتعدد قائله ومثال ذلك:

ما روى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء: فُعَال من الأعداد متسقاً إلى عشار وأنشد عليه ما عزي إلى أنّه موضوع عنه:

قل لعَمْرٍ يا ابن هِنْد لو رأيت اليوم شَنّا
لرأت عيناك منهم كل ما كنت تمنّى
إذ أتتنا فَيْلَقٌ شَهْبَاء من هَنا؟ وهَنّا
وأتَتْ دوسَرٌ والمَلْحاء سيراً مُطْمئنا
ومشى القومُ إلى القوم أحاد واثْنَا
وثُلاثَاً ورُبَاعاً وخُماساً فأطَعْنا
وسُداساً وسُباعاً وثُماناً فاجْتَلَدْنَا
وتُساعاً وعُشاراً فأصَبْنَا وأصبْنا
لا نرى الا كَمِيًّا قاتلا منهم رمنا

وقد علق الخفاجي على هذه الأبيات: «ودلائل الوضع في هذه الأبيات ظاهرة وكان خلف الأحمر متهماً بالوضع»[2].

---

(١) علي بن حمزة الأصفهاني: التنبيهات على أغاليط الرواة طبع مع المقصور والممدود بتحقيق عبد العزيز الميمني - دار المعارف ١٩٧٧م.

(٢) الحريري: درة الغواص ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٥) السياسة:

كانت السياسة تدفع كثيراً من الناس إلى الكذب تأييداً لموقف سياسي أو معارضة لموقف آخر وهكذا كان في الشعر وهو شواهد اللغويين. يقول أبو الفرج الأصفهاني «تذاكر جماعة أمر السيد الحميري (المتوفى عام ١٧٣ هـ) وأنه رجع عن مذهبه في ابن الحنفية، وقال بإمامة جعفر بن محمد فقال ابن السامر راويته: والله ما رجع عن ذلك ولا القصائد الجعفريات إلا منحولة لمن قيلت بعده»[١].

أما الذين اتهموا بالكذب ووضع اللغة من اللغويين فأشهرهم:

١ ــ الوليد بن حصين (الشرقي بن القطامي)، قال عنه إبراهيم الحربي: «الشرقي بن القطامي كوفي قد تكلم فيه وكان صاحب سحر»[٢].

وكان الشرقي أديباً عالماً بالنسب جعله أبو جعفر بن المنصور مؤدباً لولده المهدي[٣].

وقال عنه زكريا بن يحيى: الشرقي بن القطامي ضعيف حدّث عنه شعبة حديثاً واحداً وليس بقائم[٤].

٢ ــ حماد بن سابور (حماد الراوية) ـ المتوفى عام ١٥٥ هـ ـ وكان مشهوراً برواية الأشعار والأخبار «وهو الذي جمع السبع الطوال (المعلقات) ولم يثبت ما ذكره الناس من أنها كانت معلقة على الكعبة»[٥].

٣ ــ أبو محرز خلف بن حيان (خلف الأحمر) ـ المتوفى عام ١٨٠ هـ ـ وكان راوية

---

(١) أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني=٧٨ ص ٤.

(٢) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (م ٥٧٧هـ): نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٣٤.

(٣) نفس المصدر: ٣٥.

(٤) نفس المصدر: ٥٨.

(٥) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٥٨.

للشعر أيضاً «وكان يقول الشعر فيجيد وربما نحله الشعراء المتقدمون فلا يتميز من شعرهم لمشاكلة كلامه كلامهم»[1].

٤ ـ محمد بن المستنير (قطرب) المتوفى عام ٢٠٦ هـ ـ وكان معتزلياً نظامياً ولم يوثقه كثيرون في الرواية قال يعقوب بن السكيت «كتبت عنه قمطراً ثم تبينت أنه يكذب في اللغة فلم أذكر عنه شيئاً»[2].

محمد بن الحسن بن دريد (المتوفى عام ٣٢١ هـ)، وقد اتهموه بافتعال العربية وتوليد الألفاظ.

قال أبو منصور الأزهري ـ المتوفى عام ٣٧١ هـ ـ عن ابن دريد:

«ومن ألّف في عصرنا الكتب فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة وكتاب اشتقاق الأسماء وكتاب الملاحن وحضرته في داره ببغداد غير مرة فرأيته يروي عن أبي حاتم والرياشي وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ولم يوثقه في رواية[3].

٦ ـ أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي الزاهد (أبو عمر الزاهد) ـ المتوفى عام ٣٤٥ هـ:

وكان واسع الحفظ ويقال أنه أملى من حفظه ألف ورقة لغة[4]،

---

(١) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص ٥٨، وانظر في ترجمة خلف الأحمر (الفهرست) لابن النديم: ص ٥٠ ومراتب النحويين؛ ص ٤٦.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة تحقيق محمد أبو الفضل حـ ١ ص ٣٤٣ طبعة عيسى البابي الحلبي، وانظر في ترجمته: الفهرست لابن النديم ص ٥٢ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٦٧ ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ٩١.

(٣) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون حـ ١ ص ١٤٠.

(٤) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص ٢٧٦.

وكانت شهرته في الحفظ سبباً في اتهام اللغويين له بالكذب حتى قال عبيد الله بن أبي الفتح: «يقال أن أبا عمر الزاهد لو طار طائر لقال حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابي ويذكر في معنى ذلك شيئاً»[1].

٧ ــ أبو العلاء صاعد بن الحسن اللغوي، دخل الأندلس وعرف بانتحاله للألفاظ ومن ثم لم يوثق به ـ توفي عام ٤١٧ هـ [2].

* *

أما الألفاظ الموضوعة في اللغة فقد تحدث عنها ابن دريد المتوفى عام ٣٢١ هـ في الجمهرة في مواضع قليلة منها:

١ ــ في مادة (ب ش ب ش): قال أهملت إلا ما لا يؤخذ به من البشبشة وليس له أصل من كلامهم[3].

٢ ــ الحثم: زعموا من قولهم حثمت الشيء أحثمه حثماً ومحثته محثاً إذا دلكته بيدك دلكاً شديداً وليس بثبت[4].

٣ ــ الشرط مصدر شرطت الرجل أشرطه شرطاً إذا زريت عليه وليس بثبت[5].

٤ ــ الخَوْلَق: وجع يصيب الإنسان في حلقه وليس بثبت[6].

---

(١) نفس المصدر: ص ٢٧٩.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة حـ ٢ ص ٢٦٧.

(٣) محمد بن الحسن بن دريد: الجمهرة تحقيق محمد بخيت وكرنكو طبع دار صادر بيروت (اوفست) حـ ١ ص ١٢٦.

(٤) نفس المصدر: حـ ٢ ص ٣٥.

(٥) نفس المصدر: حـ ٢ ص ٣٨٧.

(٦) محمد بن الحسن بن دريد: الجمهرة حـ ٢ ص ٤٥.

٥ ــ وفي باب (ز ك و)، ويقال وكز يوكز وكزا: إذا عدا مسرعاً من فزع زعموا وليس بثبت[١].

٦ ــ وفي مادة (ك ن هـ) الكهاة الناقة الواسعة جلد الأخلاق لا جمع لها من لفظها، وقال بعض أهل اللغة كهوات وليس بالمأخوذ به[٢].

٧ ــ وفي باب (الثاء) في المعتل:

«الخثواء المسترخية أسفل البطن خاصة من النساء، امرأة خثواء ورجل أخثى وليس بثبت»[٣].

٨ ــ وفي باب: الباء والحاء في الرباعي:

«الدنحبة الخيانة وليس بثبت»[٤].

٩ ــ وفي باب الباء والراء في الرباعي الصحيح:

«زغبر: زعموا ضرب من السباع ولا أحق ذلك»[٥].

١٠ ــ وفي باب التاء والخاء في الرباعي:

استعمل من وجوهها: التخرط والتخروط نبت زعموا وليس بثبت. وثخطح اسم زعموا وأحسبه مصنوعاً[٦].

١١ ــ ومنه عفشح ثقيل وخم زعموا ذكر الخليل أنه مصنوع[٧].

وقد تحدث أبو منصور الأزهري (المتوفى ٣٧١ هـ) في كتابه «تهذيب

---

(١) نفس المصدر: حـ ٣ ص ١٧.
(٢) نفس المصدر: حـ ٣ ص ١٧٣.
(٣) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٢١٧.
(٤) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٥) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٣٠٤.
(٦) نفس المصدر: حـ ٣ صص ٣١٦.
(٧) ابن دريد: الجمهرة حـ ٣ ص ٣٢٥.

اللغة» عن المصنوع والمفتعل في اللغة، ونلاحظ أنه يستعمل أحياناً تعبيرات لا تصل إلى الدقة فهو يشك فيها قوله «لا أدري ما صحتـه ولا أدري». ومثال ذلك:

١ ــ قال في باب: العين والحاء:

«وقد روي في باب الخماسي حرفان ذكرتهما في أول الرباعي من العين ولا أدري ما صحتهما لأني لم أحفظهما للثقات»[١].

٢ ــ وفي باب: العين مع الهاء:

قال «وقد قال الفراء في بعض كتبه: عهعهت بالضأن عهعهة إذا قلت لها عه وهو زجر وقال غيره هو زجر للإبل، قلت: ولا أعلمني سمعته من العرب»[٢].

٣ ــ وفي باب: العين مع الخاء:

«قلت: وقد ذكر ابن دريد: الخعخع في كتابه أيضاً وأرجو أن يكون صحيحاً فإن ابن شميل لا يقول إلا أتقنه وروي عن عمرو بن بحر أنـه قال: يقال خع الفهد بخع قال: وهو صوت تسمعه من حلقه إذا انبهر عند عدوه، قلت: كأنه حكاية صوته إذا انبهر ولا أدري أهو من كلام الفهادين أو مما تكلمت به العرب وأنا بريء من عهدته»[٣].

٤ ــ وقال في مادة (قطع):

«وقال الليث: يقال تقاطعت فلانا على كذا من الأجر والعمل مقاطعة وقـال مستقطعة الشعر هنا طبقات مثل شعر الأرانب.

---

(١) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون حـ ١ ص ٥٥.
(٢) نفس المصدر: حـ ١ ص ٥٥.
(٣) نفس المصدر: حـ ١ ص ٥٦.

قلت: هذا ليس بشيء»[1].

٥ ــ قالت الليث: «الذعاق بمنزلة الزعاف المر، سمعنا ذلك من بعضهم فلا أدري ألغة هي أو لثغة قلت: ولم أسمع ذعاق بالذال في شيء من كلام العرب، وليس بمحفوظ عندي»[2].

٦ ــ وقال في مادة: عقه: «قيل العقاهة الضخمة وقيل هي مثل العقاهمة يقال عيش عقاهم أي ناعم، قلت أما العقاهة فلا أعرفها»[3].

ولم نجد أحداً يشير إلى المصنوع في اللغة بعد ذلك إلا ما نقلوه عن المتقدمين والسبب في نهاية الوضع اللغوي كما يقول مصطفى صادق الرافعي في كتابه «تاريخ آداب العرب»: «وإنما كان كل ذلك قبل أن تجمع مفردات اللغة وتؤلف فيها الأمهات والأصول وتشيع في أيدي الناس كصحاح الجوهري والتهذيب للأزهري لأن الرجوع في اللغة كان إلى الرجال ومنهم من علمت، أما بعد ذلك فلم يؤثر الافتعال شيئاً في اللغة بسقوط الرواية فيها إلا من الكتب، كما أومأنا إليه في محله وبهذا بطلت الصنعة وبطل تأريخها اللغوي»[4].

ونستطيع أن نشير إشارة عابرة إلى وضع الشعر الذي يحتج به في اللغة ويكون شاهداً نحوياً فقد تحدث عنه نقاد الأدب:

يقول محمد بن سلام الجمحي: «في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربيته ولا غريب يستفاد ولا مثل يضرب..»[5].

ويقول أيضاً «ثم كان الرواة بعد فزادوا في الأشعار وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون، وإنما يعضل بهم أن يقول الرجل من أهل بادية من

---

(١) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة حـ ١ ص ١١٣.
(٢) نفس المصدر؛ حـ ١ ص ٢١٣.
(٣) نفس المصدر: حـ ١ ص ١٤٧.
(٤) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب حـ ١ ص ٢٥٢ مطبعة الاستقامة سنة ١٩٤٠م.
(٥) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء: المقدمة ص ٥.

ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الأشكال»[1].

أما أمثلة المصنوع في الشعر ويحتج به في اللغة:

أ ـ قال أبو زيد الأنصاري في النوادر:

«أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة:

أضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس[2]»

ب ـ وقال أبو علي القالي في أماليه:

«قرأت على أبي بكر (محمد بن الحسن بن دريد) هذه القصيدة في شعر كعب الغنوي والمرثي بها يكنى أبا المغوار واسمه هرم وبعضهم يقول: اسمه شبيب ويحتج ببيت روي فيها:

أقام فخلّ الضاعنين شبيب

وهذا البيت مصنوع والأول كأنه أصح لأنه رواه ثقة[3].

حـ ـ وأنشد المبرد في الكامل[4]:

قَـد جاءَ سَيْلٌ جاءَ مِنْ أمـر الله يحْرِدَ حَرْدَ الجَنَّة المُغِلَّة

«قال أبو حاتم: هذه صنعة من لا أحسن الله ذكره يعني قطرباً»

يقال إنه مصنوع صنعه قطرب محمد بن المستنير.

د ـ ويذكر المرزباني أن أبا نخيلة كان ينتحل شعر رؤبة بن العجاج فقال له رؤبة: إياك وإياه بالعراق، وخذ منه بالشام ما شئت[5].

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ١٠.

(٢) أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة نشره سعيد الخوري، بيروت طبع المطبعة الكاثوليكية ١٨٩٤م ص ٢٥.

(٣) أبو علي القالي: الأماني مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣م حـ ٢ ص ١٤٨.

(٤) المبرد: الكامل مطبعة حجازي ١٣٦٥هـ حـ ١ ص ٣٣٣.

(٥) المرزباني: الموشح صـ ٢١٩.

هـ ـ ويذكر الجرجاني أن جريراً نقل بيته المعروف:

وإنه لَعَفُّ الفَقْرِ مُشْتَرِك الغِنى سَرِيعٌ إذا لم أرْضَ دارِي حكما

من قول حاتم:

وأني لعف الفقر مشترك الغنى وتارك شكل لا يوافقه شكل[1].

* * *

ثالثاً: مختلف الحديث:

يعتبر المحدثون الحديث المقبول هو الذي سلم من معارضة مثله محكماً وهو أكثر الأحاديث، أما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة.

ومختلف الحديث هو «الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة ويناقضه في المعنى ظاهراً ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

قال النووي في التقريب: «هذا فن من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه الأصوليون الغواصون على المعاني»[2].

أما أهم المصنفات التي صنفها المحدثون فأهمها ما وصل إلينا منها:

(١) محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤ هـ) «اختلاف الحديث» وقد أفرده بمختلف

---

(١) أبو علي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٢٥١.

(٢) الإمام النووي: التقريب حـ ٣٢ طبع مع مقدمة شرح صحيح البخاري للسكرماني دار الكتب سنة ١٩٣٢.

الحديث وتحدث في كتابه الأم «كثيراً عن أبحاث مختلف الحديث وفي الرسالة أيضاً بحوث عنه»[1].

(٢) الحافظ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦ هـ) صنف «تأويل مختلف الحديث» وقد صنفه للرد على أعداء الحديث الذين اتهموا أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة[2].

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (المتوفى عام ٣٢١ هـ): مشكل الآثار، ويقع في أربع مجلدات[3].

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن (ابن فورك) الأنصاري الأصبهاني المتوفى عام ٤٠٦ هـ «مشكل الحديث وبيانه»، وقد صنفه فيما اشتهر من الأحاديث النبوية التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم والتعارض مما يتعلل به الزنادقة للطعن في الدين وأبطل كثيراً من ادعاءاتهم مستدلا بالحجج النقلية والعقلية[1].

وينقسم مختلف الحديث بالنسبة لنقد المتن إلى قسمين:

١ ـ أحدهما أنه يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما فيجب القول بهما معاً ومثال ذلك:

حديث: (لا عدوى ولا طيرة) مع حديث (لا يورد ممرض على مصح)، وحديث (فر من المجذوم فرارك من الأسد)[5].

---

(١) الإمام محمد بن أدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ): اختلاف الحديث طبع على هامش الجزء السابع من كتاب الأمام الشافعي (الأم)، المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢٥هـ.

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (م ٢٧٦هـ): تأويل مختلف الحديث طبع مطبعة كردستان ١٣٢٦هـ (على نسخة مصححة بمعرفة محمود شكري الألوس وجمال الدين القاسمي) وهناك نسخة مصورة بتصحيح محمد زهدي النجار، دار الجيل بيروت ١٩٧٣م، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٦ (وقد اعتمدنا على الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ).

(٣) أبو جعفر الطحاوي: (م ٣٢١هـ): مشكل الآثار، طبع الهند ١٣٣٣هـ.

(٤) محمد بن الحسن بن فورك (م ٤٠٦هـ): مشكل الحديث وبيانه ط الهند ١٣٦٢هـ.

(٥) الإمام البخاري: صحيح البخاري حـ ١ ص ١٧٥ أكتاب الطب.

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال إن العدوى منفية وغير ثابتة والأمر بالفرار من باب سد الذرائع أو أن الأمر بالفرار رعاية لخاطر المجذوم[١]، والدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - «لا يعدي شيء شيئاً»[٢]. وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الأبل الصحيحة يخالطها فتجرب فمن أعدي الأول؟[٣].

وتوضيح الرأي ما ذهب إليه ابن الصلاح ويؤكده الطب الحديث أن الأمراض المعدية تنتقل بالميكروبات ويحملها الهواء وغير ذلك وأن تأثيرها في الصحيح إنما يكون تبعاً لقوته وضعفه بالنسبة لكل نوع من الأنواع وأن كثيراً من الناس لديهم مناعة طبيعية تمنع قبولهم لبعض الأمراض المعينه يختلفون باختلاف الأشخاص والأحوال فاختلاط الصحيح بالسقيم سبب لنقل المرض وقد يتخلف هذا السبب[٤].

ب ـ القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما وهو أيضاً على نوعين:

ـ أحدهما أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

ـ والثانية: ألا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما فيلجأ حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت.

وقد اهتم الإمام الشافعي (المتوفى عام ٢٠٤ هـ) بهذا النوع من مختلف الحديث وأرجع التعارض إما إلى النسخ أو غيره، فإذا كان الاختلاف يرجع إلى النسخ اقتضى هذا معرفة تاريخ كل خبر على حدة، وبناء عليه فالمتأخر ناسخ غالباً للمتقدم هذا إذا

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٦٩.
(٢) الإمام البخاري: صحيح البخاري جـ ١ ص ١٧٧ كتاب الطب.
(٣) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٧.
(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥.

عرف التاريخ، فالمسألة ترد إلى الناسخ والمنسوخ، ولكن ليست معرفة التاريخ شرطاً أساسياً لإثبات النسخ فقد يعرف النسخ دون معرفة التاريخ[١].

وإذا لم يمكن رد الاختلاف إلى النسخ فما الحكم؟، ننظر في الخبرين، فإذا أمكن الجمع بينهما رجح خبر على الآخر بوجه من وجوه الترجيحات التي ترجع إلى السند أو إلى المتن[٢].

وذكر ابن الصلاح أننا إذا رأينا الحديثين متعارضين ولا يكون هناك دليل على أيهما الناسخ والمنسوخ فنعتمد على الترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم، وقد عدها الحازمي (المتوفى عام ٥٨٤ هـ) في كتابه «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» خمسين وجها[٣]، وزاد عليه العراقي (المتوفى عام عام ٨٠٦ هـ) في شرحه لمقدمة ابن الصلاح ستين وجها آخر من وجوه ترجيح الرواة[٤].

منها (كثرة الرواة ـ كون أحد الراويين أتقن وأحفظ ـ كونه متفقاً على عدالته ـ كونه بالغاً حالة التحمل ـ كون سماعه تحديثاً والآخر عرضاً ـ كون أحدهما سماعاً أو عرضاً والآخر كتابة ـ كونه مباشراً لما رواه ـ كونه صاحب القصة ـ كون الحديث لم يختلف عليه ـ كونه فقيها ـ كونه صاحب كتاب يرجع إليه ـ كونه أعلى إسناداً ـ كونه عالماً باللغة)[٥].

ومن نماذج الأنواع من الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف ما ذكره ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث»:

---

(١) الإمام الشافعي: الرسالة تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الأولى مطبعة مصطفى الحلبي ص ٢٥٧ وما بعدها ـ سنة ١٩٤٠م.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٣) الحازمي: (م ٥٨٤هـ): الاعتبار غي الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٨ ـ ٢٢.

(٤) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٦.

(٥) أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمذاني (المتوفى عام ٥٨٤هـ): الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الإثار، طبع الهند ١٣١٩هـ ـ طبع القاهرة ١٣٤٦هـ طبع حلب ١٢٣٤٦هـ بتحقيق راغب الطباخ الحلبي ـ وقد اعتمدنا على نسخة طبع القاهرة ١٣٤٦ هـ ح ص ٨ الى ٢٢، وانظر العراقي: التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٦.

١ ــ قالوا حديثان متناقضان، قالوا رويتم عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه»، ثم رويتم «الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد في بطن أمه وأن النطفة إذا انعقدت بعث الله عز وجل إليها ملكاً يكتب أجله ورزقه وشقي أو سعيد وانه مسح على ظهر آدم فقبض قبضة فقال إلى الجنة برحمتي، وقبض أخرى فقال إلى النار ولا أبالي».

قالوا: وهذا تناقض واختلاف فرق بين المسلمين واحتج به أهل القدر وأهل الإثبات[١].

ووضح ابن قتيبة (م ٢٧٦ هـ) أنه ليس ههنا تناقض لأن الفطرة هنا الابتداء والأنشاء[٢].

٢ ــ ومثل ذلك: قالوا حديث يكذبه العيان: قالوا «رويتم عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: وذكر سنة مائة لا يبقى على ظهرها يومئذ نفس منفوسة».

قالوا: وهذا باطل بين للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمائة والناس أكثر مما كانوا.

ورد على ذلك ابن قتيبه (م ٢٧٦ هـ) ونحن نقول: «هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفاً، إما لأنهم نسوه أو لأن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أخفاه فلم يسمعوه، ونراه ـ بلا شك ـ أنه قال: لا يبقى على الأرض **منكم** يؤمئذ نفس منفوسة، أي من الحاضرين فأسقط الرواة (منكم)[٣].

٣ ــ قالوا: «رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: «لا تفضلوني على يونس بن متى ولا تخابروني بين الأنبياء».

ثم رويتم: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر».

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٨٧.
(٢) نفس المصدر: ص ٨٧.
(٣) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٩٩.

قالوا: «هذا اختلاف وتناقض».

ورد على ذلك ابن قتيبة (م ٢٧٦ هـ): «ونحن نقول: إنه ليس ههنا اختلاف ولا تناقض وإنما أراد أنه سيد ولد آدم يوم القيامة، لأنه الشافع يومئذ والشهيد. وأراد بقوله لا تفضلوني على يونس بن متى طريق التواضع وخص يونس لأنه دون غيره من الأنبياء مثل إبراهيم وموسى عليهما السلام، يريد فإذا كنت لا أحب أن أفضل على يونس فكيف غيره ممن هو فوقه»[٢].

وقد نستطيع أن نرى تأثير مصطلح (مختلف الحديث) على اللغويين ما نراه من عرض علماء اللغة للمختلف منها، واللغة حين تختلف عند القدماء إنما تختلف في الأغلب بسبب اختلاف اللهجات، والمعروف أن علماء العربية القدماء لم يصرفوا شيئاً من عنايتهم لدراسة اللهجات العامية، وإنما درسوا تلك اللهجات العربية التي تمثل مستوى معيناً من الفصاحة والتي يمكن أن تدخل اللغة الموحدة حتى إننا لا نرى عندهم مصطلح اللهجة وإنما نرى مصطلح اللغة أو مصطلح لغية وهم يقولون لغة تميم ولغة الحجاز ولغة أسد، وفي كتب العربية مادة وفيرة لدراسة اللهجات القديمة نعرضها على النحو التالي:

من أوائل من اهتموا باللغات واللهجات محمد بن الحسن بن دريد المتوفى عام ٣٢١ هـ في كتابه الجمهرة وقد اهتم باللغة اليمانية لأنها لغته الأصلية[١]، ومن أمثلة ما ذكره عن اللغات واللهجات وأكثرها من اليمن:

(١) في مادة (بَلّ): وقولهم: حلٌ وبلٌ، قال قوم من أهل اللغة بِلٌ هاهنا إتباع وقال قوم (بِلّ) البِلُّ المباح لغة يمانية[٢].

---

(١) نفس المصدر: ص ١١٦.

(٢) ابن دريد: الجمهرة، أورد ما يقرب من ٢٢٠ موضعا باللغة اليمنية ومعروف أنه ينتسب إلى قبيلة الأزد وكانت تسكن مأرب وتفرقت مساكن بعضهم فسكن عمان ـ انظر تحفه الأعيان في سيرة أهل عمان للسالمي حـ ١ ص ٢٣.

(٣) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٣٨.

(٢) وفي مادة (حلل): قال «الحل الحلال ومنه قولهم هذا لك حِلٌ وبِلٌ، وقال بعض أهل اللغة بل إتباع وقال آخرون: البل المباح لغة حميرية»[١].

(٣) وفي مادة (ت خ ف): الخُتف السذاب فيما زعموا لغة يمانية[٢]. وفي مادة (ث ح ط):

(٤) الطحث: الضرب بالكف طحثه يطحثه طحثاً لغة يمانية[٣] صحيحة.

(٥) وفي مادة: (ع ن و): الونع لغة يمانية يشلر بها إلى الشي اليسير[٤].

(٦) وفي مادة: (ك. د) مع حروف العلة:

يقال كودت التراب تكويدا: إذا جمعته كالكثبة، لغة يمانية[٥].

(٧) وفي مادة: (ز ـ ك) مع (أ ـ و ـ ى): (حروف العلة:

الزوك لغة يمانية وهو الشلل والشلل الأثر[٦].

أما اللهجات الأخرى فمثال ذلك ما ذكره في الجمهرة:

(١) يقول في مادة (بعل):

والعِلَبَةُ بكسر العين والجمع عِلَبٌ، غصن عظيم من شجرة تتخذ منه مقطرة لغة أزدية[٧].

(٢) وفي مادة: (دعن):

---

(١) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٦٤.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ٢ ص ٧.
(٣) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٣٥.
(٤) نفس المصدر السابق: حـ ٣ ص ١٤٤.
(٥) ابن دريد: الجمهرة حـ ٣ ص ٢٣٤٤٣.
(٦) نفس المصدر: جـ ٣ ص ٢٥٤.
(٧) نفس المصدر: حـ ١ ص ٣١٦.

الدعن لغة أزدية وهـو سعف بعضـه إلى بعض ويرمـل بالشريط ويسبط عليه التمر[1].

ومن لغة قيس قال في باب (من النوادر) «وقال قيس طسم الرجل وجفس إذا أتخم»[2]

أمّا ابن جني (م ٣٩٢ هـ) فقد تحدث عن اختلاف اللغات فقال:

«لسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني مزار، دخلت يوماً على أبي علي رحمه الله فقال لي أين أنت؟ أنا أطلبك، فقلت وما تريده قال فما تقول فيما جاء عنهم (عن العرب من حوريت؟) فخضنا معاً فلم - نحل - بطائل منه فقال هو من لغة اليمن ومخالف للغة بني مزار فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمثلتهم»[3].

وكتب ابن فارس (م ٣٩٥ هـ) في «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العـرب في كلامها»:

«اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها: الاختلاف في الحـركات كقولنـا: نستعـين، ونِستعـين بفتـح النـون وكسرها.

الوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم: معَكم ومعْكم

ووجه آخر وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: أولئك، وألا لك

ومن ذلك الاختلاف في الهمز والتليين نحو: مستهزؤن، ومستهزون

ومنها الاختلاف في التقديم والتأخير نحو: صاعقة، صاقعة.

---

(١) نفس المصدر: حـ ٢ ص ٢٨٣.

(٢) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٤٧٩.

(٣) ابن جنى: الخصائص تحقيق محمد علي النجار حـ ١ ص ٣٩٩.

ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات نحو: استحييت واستحيت، وصددت وأصددت»[1].

ولقد ناقش اللغويون قضية هذه اللهجات أو اللغات في مختلف اللغة، فقال ابن جنى (م ٣٩٢ هـ) في الخصائص في باب «اختلاف اللغات وكلها حجة».

«اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين لصاحبتها لأنه ليست أحق بذلك من رسيلتها لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخذ إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدد أنسا بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا»[2].

وقال ابن فارس (م ٣٩٥ هـ) في الصاحبي في فقه اللغة «لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه إذا كان التنازع في اسم أو صفة أو بشيء مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة أو مجاز أو ما أشبه ذلك»[3].

واهتم اللغويون بكلام العرب وأسماء القبائل التي أخذ عنها اللغة والتي لم تؤخذ وأوضحوا أن قريشاً أفصح العرب ولذلك أخذ عنهم اللسان العربي من قبائل العرب وهم قيس وتميم وأسد.

قال السيوطي في الاقتراح في أصول النحو:

«كانت قريش أجود العرب انتقاءاللأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند

---

(١) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة وسنن العرب في كلامها تحقيق السيد صقر طبع عيسى. الحلبي ١٩٧٧ ص ٢٩ - ٣٢.

(٢) ابن جنى: الخصائص تحقيق محمد علي النجار حـ ١ ص ٣٩٨.

(٣) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة تحقيق السيد صقر ص ٤٩.

النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي . . »[1].

ثم قال:

«وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية»[2].

ونستنتج من ذلك أن تأثير اختلاف اللهجات كان كما أشار ابن فارس إلى الاختلافات الصوتية مثل الاختلاف في الحركات مثل (نَسْتعين ونِسْتَعين) بفتح النون وكسرها[3]، وكما عرض ابن جنى بشيء من التفصيل إلى أن اختلاف اللهجات تمثل في (المترادف وكثرتها) وأن النحويين استخدموا تلك اللهجات في كثير من الأحيان على أنها ضرورة شعرية.

ومن الباحثين المحدثين تعرض أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام»[4] إلى أن الخلاف بين القبائل في لغاتهم ولهجاتهم كان له نتائج منها اختلاف القراءات في القرآن، فإنها تليت حسب اختلاف العرب في لغاتهم ولهجاتهم . . . ومن نتائج اللهجات أيضاً كثرة المترادفات في اللغة[4].

أما الأستاذ الدكتور عبد المجيد عابدين فقال في كتابه «المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضؤ اللغات السامية»:

«فكنا نرجو أن يفطن القدماء إلى أن اللهجات العربية شيء غير لغة قريش

---

(١) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو تحقيق دكتور أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٦م ص ٥٦.

(٢) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو ص ٥٧.

(٣) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة ص ٣٠.

(٤) أحمد أمين: ضحى الإسلام حـ ٢ ص ٢٤٤.

وأن لغة قريش لها خصائصها وإن تمثلت ألفاظاً وقواعد غريبة عنها وعلى هذا ضاع الكثير من جراء خلط القدماء:

أ ـ فقد ضاع جهدهم ووقتهم في كثير من المناقشات الجوفاء حول مذاهب متعددة.

ب ـ وأضاعوا دراسة وافية لكل من هذه اللهجات فليس في أيدينا الآن صور كاملة عن لهجات العرب الخاصة بأصواتها ومفرداتها وأبنيتها وتراكيبها لأنهم لم يدرسوا كل لهجة على حدة، وفات الوقت وانقضى الناطقون بها ولم يكن في وسعنا إلى أن نرجع إليها لدراستها.

حـ ـ وأضاعوا علينا البحث عن مدى ما تسرب إلى لغة قريش من آثار هذه اللهجات، حتى نستطيع أن ننظر إلى الأصوات والقواعد والألفاظ في لغة قريش، نظرة تاريخية تطورية»[1].

رابعاً: **النسخ عند أصحاب الحديث**

من الواضح أن النسخ مصطلح إسلامي فهو لفظة قرآنية كما نعلم وقد كتبوا فيها كتباً مفردة كما فصل فيها عدد من الأئمة الكبار كالإمام الشافعي في رسالته والنسخ كما نعلم تغيير حكم شرعي بحكم شرعي آخر، والقرآن لا ينسخه إلا قرآن والسنة لا تنسخها إلا سنة، هذه علامات كبيرة في تاريخ الفكر الإسلامي، وهي علامات لا يغفل عنها الدارسون المنصفون ويرون فيها أهمية بالغة لتدرج التشريع، ولا يغفلون عنها في فهم السياق الديني. ونجد لهذا الموضوع عناية كبيرة عند أصحاب الحديث، واعتبروه من الأمور الصعبة ولذلك أدخل بعض المحدثين فيه ما ليس منه لخفاء معنى النسخ وشروطه[2].

---

(١) دكتور عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، طبع مطبعة الشبكشي بمصر ١٩٥١ ص ٥٢.

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٧.

ويعرف النسخ في الاصطلاح عند المحدثين أنه «عبارة عن رفع الشارع حكماً منعه متقدماً بحكم منه متأخر»[١].

وذكر ابن كثير (م ٧٧٤ هـ): «وهذا الفن ليس من خصائص هذا الكتاب (أي مصطلح الحديث) بل هو بأصول الفقه أشبه»[٢].

ومن أوائل من تحدثوا عن الناسخ والمنسوخ الإمام الشافعي (م ٢٠٤ هـ) فقد تحدث في الرسالة عن ذلك في بحوث متفرقة[٣].

ويدخل الناسخ والمنسوخ في مختلف الحديث من ناحية الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى الآخر بأنه منسوخ[٤].

ومعرفة الناسخ من أهم الأمور التي ينبغي أن يعملها الباحث في الشريعة وأصولها وفي هذا يقول الحازمي المتوفى عام ٤٨٤ هـ:

«هذا الفن من تتمات الاجتهاد إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل، ومن فوائد النقل معرفة الناسخ والمنسوخ»[٥].

أما مصنفات المحدثين في الناسخ والمنسوخ فقد تحدث الإمام محمد بن إدريس

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٢٧٨.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد شاكر ص ١٦٩.

(٣) محمد بن ادريس الشافعي (م ٢٠٤ هـ): الرسالة تحقيق أحمد شاكر، طبعة أولى، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٤٠م - انظر ص ١٠٦ وما بعدها.

(٤) الآمدي: الاحكام جـ ٣ ص ٢٥٧.

(٥) أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (م ٥٨٤ هـ): الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، طبع مصر ١٣٤٦ هـ ص ٣ و ٤.

الشافعي (المتوفى عام ٢٠٤ هـ) في كتابه «الرسالة عن بحوث مختلفة عن الناسخ والمنسوخ»[١]. أما الكتب المختصة بذلك فهي:

(١) الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم (م ٢٦١ هـ): «ناسخ الحديث ومنسوخه»، ولكن كتابه ما زال مخطوطاً[٢].

(٢) أبو حفص عمر أحمد البغدادي (ابن شاهين) - (م ٣٨٥ هـ): «ناسخ الحديث ومنسوخه»، وما زال الكتاب مخطوطاً[٣].

(٣) الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (م ٥٨٤ هـ): «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»[٤].

وقد رتب كتابه على الأبواب الفقهية وذكر الأحاديث المتعارضة والناسخ والمنسوخ وكثيراً ما كان يدلي برأيه وقدمه بمقدمة علمية[٥].

(٤) الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي (م ٥٩٧ هـ): «إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث»

وهي رسالة صغيرة بدأها بمقدمة يسيرة عارية عن الأسانيد[٦].

ويعرف الناسخ والمنسوخ في الحديث بأمور منها:

---

(١) محمد بن إدريس الشافعي: الرسالة ص ١٠٦ و ١٢٥.

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم (م ٢٦١ هـ) : ناسخ الحديث ومنسوخه، مخطوط دار الكتب رقم ١٥٨٧ (حديث).

(٣) أبو حفص عمر أحمد البغدادي (ابن شاهين - م ٣٨٥ هـ) : ناسخ الحديث ومنسوخه - مخطوط نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية رقم ١١٠٧ عن مخطوط مكتبة الاسكوريال.

(٤) ابو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (م ٥٨٤ هـ) : الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، طبع في الهند ١٣١٩هـ بمصر ١٣٤٦ هـ وطبع في حلب بتحقيق راغب الطباخ ١٣٤٦هـ، وقد اعتمدنا على نسخة مصر ١٣٤٦هـ .

(٥) نفس المصدر السابق: المقدمة.

(٦) الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي (م ٥٩٧ هـ) : إخبار أهل الرسوخ في الفقة والتحديث، قدم له طه عبد الرؤف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية - بدون تاريخ (رسالة صغيرة) .

أ) ما يعرف بتصريح الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومثاله:

«ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة»(١).

ب) ويعرف بأن ينص عليه صحابي، والصحابة أجل من أن يحكموا بالنسخ دون معرفة بتاريخ تأخر الناسخ عن المنسوخ.

ومثال ذلك ما روى جابر عبد الله قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ترك الوضوء مما مست النار»(٢).

حـ) ويعرف الناسخ والمنسوخ أيضاً بالكشف عن التاريخ والسير وذلك بأن يعرف الوقت الذي ورد في كل حديث من المتعارضين، مثاله حديث شداد بن اوس ورافع بن خديج أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى على رجل يحتجم في رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»(٣).

وحديث ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - احتجم وهو صائم.

فالأول كان قبل الفتح سنة ثمان هجرية وأسلم ابن عباس مع أبيه في الفتح(٤).

د - ومنها ما يعرف بالإجماع:

ومثال ذلك ما رواه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو وشرحبيل بن أوس وصحابي لم يسم: «من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه»(٥).

والناسخ ما روي عن ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» قال محمد بن

---

(١) روى الحديث مسلم والترمذي وانظر منتقى الأخبار مع نيل الأوطار لابن تيمية حـ ٥ ص ١٣٥.
(٢) رواه أحمد في المسند بتحقيق أحمد شاكر حـ ١ ص ٣٢٥ (مسند جابر بن عبدالله) (٧
(٣) و (٤) : راجع في ذلك: الرسالة للإمام الشافعي ص ١٠٦ وما بعدها بحقيق أحمد شاكر ط اولى ١٩٤٠م.
(٥) الحديث رواه أحمد في المسند تحقيق أحمد شاكر (مسند عبدالله بن عمر).

إسحاق: «فأتي بالنعيمان قد شرب الرابعة فجلده ولم يقتله فكان ذلك ناسخاً للقتل»[١].

قال الإمام النووي عن الحديث الأول في قتل شارب الخمر: «دل الإجماع على نسخه»[٢].

وقال ابن الصلاح: «والإجماع لا يَنسخ ولا يُنْسخ ولكن يدل على وجود ناسخ»[٢].

أما الإمام أبو الفرج ابن الجوزي (المتوفى عام ٥٩٧ هـ) فقد ذكر في رسالته الصغيرة عن مقدار المنسوخ من الحديث واحداً وعشرين حديثاً قد يصح نسخها أو يحتمل ثم بين أنه أعرض عما لا وجه لنسخه ولا احتمال[٣] ومن أمثلة ما وضحه:

أ ـــ روي أبو أيوب: «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها»، وروي جابر: «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى أن نستقبل القبلة أو نستدبرها بفروجنا، ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة.

قال ابن الجوزي (م ٥٩٧ هـ): «وقد ظن جماعة نسخ الأول بالثاني وليس كذلك بل الأول محمول على من كان في الصحراء، والثاني على من كان في البنيان[٤]»

ب ـــ روي أبو هريرة قال: «قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أدركه الصبح وهو جنب فلا صوم له. ولما بلغ هذا عائشة رضي الله عنها: قالت كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يصبح جنباً فيقوم فيغتسل فيخرج والماء يتحدر على جلده فيصوم ذلك اليوم».

---

(١) الترمذي: السنن حـ ١ ص ٣٢٢.

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٠ (وانظر هامش هذه الصفحة ففيها توضيح).

(٣) الإمام عبد الرحمن بن الجوزي: إخبار أهل الرسوخ في الفقة والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث: تقديم طه عبد الرؤف سعد ص ٥ و ٧ و ٨ و ١٧.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٦.

قال الشيخ أبو الفرج: «حديث أبي هريرة يحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون هذا قد كان في أول الإسلام، ثم نسخ بما ذكرنا عن عائشة، والثاني: أن يكون إشارة إلى من تجنب من الجماع بعد طلوع الفجر، فإنه يؤمر بالإمساك ولا يعتد له بصوم ذلك»[1].

حـ ـ روى أبو سعيد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن فمن كتب عني شيئاً فليمحه».

وروى أنس أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «قيدوا العلم بالكتاب».

قال أبو الفرج: قال ابن قتيبه: نهى في أول الأمر، فلما علم أن السنن تكثر فتفوت الحفظ أجاز الكتابة[2].

* *

أما اللغويون فلم يكن لديهم نوع خاص بالناسخ والمنسوخ ولم يصنفوا فيه كتباً ولكننا نستطيع أن نلاحظ بعض المباحث تدخل في نطاق الناسخ والمنسوخ أشبه ما يكون عند المحدثين.

فقد كتب اللغويون عن تطور اللغة أو الأسباب الإسلامية التي أدت إلى استعمال كلمات جديدة بمصطلحات جديدة تبعاً لتطور المجتمع وانتقاله من حكم همجي إلى حكم إسلامي مقنن بشريعة إسلامية.

وأول من أشار إلى ذلك الأصمعي (عبد الملك بن قريب ـ المتوفى عام ٢١٦ هـ) بموضوع سماه (الابتدال)، فقد ذكر أبو عمرو بن عثمان بن حر (الجاحظ) في كتابيه «البخلاء[3] والحيوان[4]» رواية عن الأصمعي مؤداها «أنه كان للعرب كلام على معان

---

(١) عبد الرحمن بن الجوزي: أخبار أهل الرسوخ في الفقة والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث: ص ١ و ١١.

(٢) نفس المصدر: ص ١٤٥.

(٣) و (٤): أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ ـ متوفى ٢٥٥ هـ: البخلاء تحقيق وتعليق الدكتور محمد محمد طه الحاجري، الطبعة الخامسة، دار المعارف سنة ١٩٧٦ ص ٢٤٤ وقارن بالحيوان للجاحظ حـ ١ ص ٢٣٣.

فإذا ابتدلت تلك المعاني لم يتكلم بذلك الكلام فمن ذلك قول الناس اليوم: ساق إليها صداقها، وإنما كان هذا يقال حين كان الصداق إبلا وغنما».

وفي قياس قول الأصمعي أن أصحاب التمر الذين كان التمر دياتهم ومهورهم كانوا لا يقولون ساق فلان صداقه، قال ومن ذلك قول الناس اليوم: «قد بنى فلان البارحة على أهله»، وإنما كان هذا القول لمن كان يضرب على أهله في تلك الليلة قبته وخيمته وذلك هو بناؤه[1].

وقد عقب الدكتور طه الحاجري محقق كتاب البخلاء على كلام الجاحظ: إن هذا كان مذهب الأصمعي وهو إلغاء التعبيرات التي بطلت معانيها الأولى[2].

وقد أثارت قضية الابتدال عند الأصمعي اهتمام اللغويين فأشاروا إلى موضوع تطور اللغة باستعمال ألفاظ لمعان جديدة مستحدثة عليها تبعاً لظروف العصر، فقد انتقل العرب من الجاهلية إلى الإسلام وتمثلت الحضارة الإسلامية في ظهور ألفاظ جديدة ومن أمثلة ذلك:

كلمة «طعن» فكانت تستعمل في العصر الجاهلي للضرب بالرمح ثم استعملت بعد الإسلام في علم الحديث والرواية، فيقال فلان مطعون في روايته ثم استعملت في العصر الحديث بمعنى قضائي خاص مثل الطعن في الدعوى والانتخاب وبقيت كلها ملازمة للكلمة ويعين أحدها سياق الكلمات.

وقد تتوالى المعاني على الكلمة الواحدة، وقد ينسخ الثاني منها الأول مثل البأس بمعنى الحرب والمسافة وأصلها السوف بمعنى الشم والحج بمعنى القصد. ويندر أن تستعمل هذه الألفاظ بغير معانيها الحديثة التي هي الشدة والبعد والحج الشرعي.

وكثيراً ما يضاف المعنى الجديد إلى المعنى القديم فيجتمع في الكلمة الواحدة معان كثيرة وتعددها ناشيء عن اختلاف الزمن الذي استعملت فيه أو اختلاف بيئة

---

(١) الجاحظ: البخلاء ص ٢٤٤.

(٢) نفس المصدر السابق: هامش ص ٢٤٥.

القائل أو طبقته أو مهنته ولذا كان من الضروري معرفة تاريخ النص والبيئة التي ينتمي إليها.

ولم تهتم المعاجم العربية بترتيب معاني الألفاظ ترتيباً تاريخياً ونستثني من ذلك معجم مقاييس اللغة لابن فارس (م ٣٩٥ هـ) فقد تتبع في كل مادة معانيها مبتدئاً بما سماه الأصل في كل مادة منها[١]، ولكنه يقف مثل سائر أصحاب المعاجم عند عصر الاحتجاج.

وقد ذكر ابن فارس (م ٣٩٥ هـ) فصلا عن الأسباب الإسلامية قال:

«كانت العرب في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسكهم وقرابينهم، فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت فعفّى الآخر الأول»[٢].

ومن أمثلة ما ذكره ابن فارس (م ٣٩٥ هـ) عن الألفاظ الإسلامية:

(١) إن العرب كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر ثم أصبح بعد ذلك مصطلحاً لكل ما أنكر الإسلام[٣].

(٢) وأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه وكان الأصل من نافقة اليربوع.

(٣) الصلاة وأصله في اللغة الدعاء: ثم نقل بعد ذلك إلى مصطلح لفرض من فروض الإسلام بهيئة الركوع والسجود[٤].

---

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، نشره عبد السلام هارون ط الحلبي ١٣٦٦ هـ (انظر مثلا ص ٢٥ و ٣٧ و ١١٣).

(٢) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة تحقيق السيد صقر ص ٧٨.

(٣) ابن فارس: الصاحبي في فقة اللغة ص ٨٤.

(٤) نفس المصدر: نفس الصفحة.

(٤) الصيام أصله عندهم الإمساك عن الكلام ثم زادت الشريعة النية وحظرت الأكل والمباشرة وغير ذلك من شرائع الصوم[1].

وهكذا في بقية فرائض الإسلام.

ونستنتج من ذلك ان تطور اللغة والمبتدل عند الأصمعي والألفاظ والأسباب الإسلامية تشبه الناسخ والمنسوخ عند المحدثين وإن كان النسخ في اللغة غير متطابق مع المحدثين فقد تستعمل الكلمة بالمعنى القديم والمعنى الجديد مثل الصلاة تستعمل للدعاء وتستعمل بمعنى الفرض الإسلامي وكذلك الزكاة تستعمل للطهارة وتستعمل للفرض.

وأما الناحية الثانية فهو ما نعلمه من انتقال مصطلح النسخ إلى ميدان النحو وذلك في الباب المعروف بباب النواسخ في الجملة الاسمية، فقد لحظ النحاة أن الجملة الاسمية لها أحكام معروفة وضوابطمعلومة بالنسبة لعمدتي الجملة وهي المبتدأ والخبر، ثم لحظوا أن هذه الجملة حين تتعرض لألفاظ بعينها لحق الجملة تغيير ما، إما بالنسبة للمبتدأ وإما بالنسبة للخبر فأرادوا أن يسموا هذه الظاهرة تسمية تعرف بها في اللغة فلم يجدوا غير المصطلح الإسلامي وهو مصطلح «النسخ» لأنه ينطبق على الظاهرة انطباقاً تاماً ذلك أن النسخ هنا تغيير حكم نحوي بحكم نحوي آخر، ومن هنا عرفنا أيضاً تقسيمهم للنواسخ إلى فعلية وحرفية، وإلى حديثهم المفصل عن شروط هذه النواسخ في العمل وفي التقديم وفي التأخير وفي طريقة تركيب الكلام والمهم عندنا كما ذكرنا أن المصطلح ما كان عليه أن يوجد في النحو دون أن يأخذه النحاة عن الفقهاء والمحدثين.

* * *

هذه هي الوسائل التي اتخذها المحدثون واللغويون لنقد المتن ونستطيع أن

---

(١) نفس المصدر: ص ٨٥.

نوضح أن اللغويين بينوا عاملاً آخر لنقد المتن وهو «تمييز العربي من الأعجمي عن طريق الحروف».

فقد درس اللغويون المُعَرَّب والدخيل من الألفاظ ليبينوا الفرق بين العربي والأعجمي، وقد عرف اللغويون المُعرب بما قاله الجوهري (المتوفى حوالي عام ٤٠٠ هـ) في تاج اللغة وصحاح العربية:

«تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها، نقول عربته العرب وأعربته أيضاً»[١].

وقال أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (المتوفى عام ١٢٠٥ هـ) في كتابه: «تاج العروس من جواهر القاموس»:

«المعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها»[٢].

وقد ذكر اللغويون أموراً تعرف بها عجمة الاسم من عربيته منها[٣]:

١ ـ رواية أحد الرواة اللغويين الثقات.
٢ ـ خروجه عن الأوزان العربية في الأسماء مثل: إبريسم.
٣ ـ أن يكون أوله نون ثم راء مثل: نرجس.
٤ ـ أن يكون آخره زاي بعد دال نحو: مهندز.
٥ ـ أن يجمع فيه الصاد والجيم مثل: الجص.
٦ ـ أن تجمع فيه الجيم والقاف نحو: المنجنيق.

---

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية طبع بولاق ١٢٨٢ هـ وأعيد طبعه في بولاق ١٢٩٢ هـ وحققه أحمد عبد الغفور عطار ـ وطبعة مصورة ـ دار الكتاب العربي بمصر ١٩٥٦ ـ حـ ١ ص ٨٠.

(٢) السيد مرتضى الزبيدي (م ١٢٠٥ هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، المقدمة ص ٢، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ.

(٣) الجواليقي (م ٥٣٩ هـ): المعرب من الكلام الأعجمي، طبع ليبزج ١٨٩٧ م ودار الكتاب ١٩٦٩ م وتحقيق أحمد شاكر سنة ١٩٤٢ م ص ٢٥.

٧ ـ أن يكون خماسياً ورباعياً خالياً من حروف الذلاقة (الباء ـ الراء ـ الفاء ـ اللام ـ الميم ـ النون)[١].

وأهم ما صنف فيه اللغويون:

موهوب بن أحمد بن أبي طاهر أبو منصور الجواليقي (المتوفى عام ٥٣٩ هـ) في كتابه «المعرب من الكلام الأعجمي»[٢].

وقبل الجواليقي تحدث اللغويون عن المعرب بصيغ مختلفة منها: (غير عربي ـ أعجمي ـ دخيل ـ لم تكلم به العرب) وذلك بواكير المعاجم.

ومن أوائل من تلكم عن ذلك الخليل بن أحمد (المتوفى عام ١٧٥ هـ) فقد ذكر في كتاب العين بعض الأسماء الأعجمية فقال مثلاً:

في باب (ش ع ذ) مستعمل:

«الشعوذي: كلمة ليست من كلام العرب ـ معروفة في أفواه الناس»[٣].

أما محمد بن الحسن بن دريد (المتوفى عام ٣٢١ هـ) فيعتبر من الرواد الذين تكلموا عن الفرق بين العربي والأعجمي وذلك في كتابه «الجمهرة» ومن أمثلة ما ذكره:

(١) الجِصُّ: معروف وليس بعربي صحيح[٤].

(٢) في باب: (ح د ن): والدِنْحُ لا أحسبها عربية صحيحة وهو عيد من أعياد النصارى وقد تكلمت به العرب وعرفته[٥].

---

(١) الجواليقي: المعرب طبع دار الكتب ١٩٦٩م.

(٢) الجواليقي: المعرب طبع ليبزج ١٨٩٧م وطبع دار الكتب ١٩٦٩ وتحقيق أحمد شاكر ١٩٤٢م.

(٣) الخليل بن أحمد: العين تحقيق عبدالله درويش طبع بغداد سنة ١٩٦٧م حـ ١ ص ٢٣.

(٤) ابن دريد: الجمهرة تحقيق محمد نجيب السورتي وسالم كرنكو ـ طبع حيدر ابادـ ونسخة مصورة من دار صادر (اوفست) ـ حـ ١ ص ٥٢.

(٥) نفس المصدر: حـ ٢ ص ١٢٦.

(٣) في باب: (ح ر ض): الحُرُضُ الأشنان، وقالوا أشنان والأشنان فارسي معرب[١].

(٤) في باب: (ج ر) مع (أ - و ى):

الآجر: فارسي معرب[٢].

(٥) وفي باب: (الباء والجيم) في الرباعي:

جربذ الفرس جربذة وجرباذ: وهو عدو ثقيل، وفرس مجربذ إذا كان كذلك - وليس الجربذ من كلام العرب وإنما هو فارسي معرب[٣].

(٦) وفي باب: (الباء والخاء) في الرباعي:

(ذرنج أحسبها كلمة سريانية)[٤].

(٧) في باب: (الباء والدال) في الرباعي الصحيح:

النبدّر ليس من كلام العرب[٥].

(٨) وفي الباء والراء في الرباعي الصحيح:

الرزيق: فارس معرب[٦].

وقد عقد ابن دريد (م ٣٢١ هـ) في آخر المعجم مع باب النوادر بابا سماه (ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغة[٧]):

أ ــ فمن الفارسية: ذكر (الدّيابُوذ) والكرد: العُنُق وهي كردن بالفارسية.

---

(١) نفس المصدر: حـ ٢ ص ١٣٥.
(٢) ابن دريد: الجمهرة حـ ٣ ص ٢٢٢.
(٣) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٢٩٨.
(٤) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٣٠١.
(٥) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٣٠٣.
(٦) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٣٠٥.
(٧) نفس المصدر: جـ ٣ ص ٤٩٩ و ٥٠٠.

والفصافص فارسية معربة وهي الرطبة أسفست[١].

(ب) ومن الرومية: (قومس) وهو الأمير، و «السَّجَنْجَل» رومي معرب وهي لمرآة، والقراميد الآجر يسمى بالرومية قرميدي والإسْفِنْط ضرب من الخمر فيه أفاريه: رومي معرب[٢].

(جـ) ومن النبطية: المِرِعِزَّي وأصلها بالنبطية (يَزَي).

ومن السريانية (النّامُور والرّزدق) وهو السطر من النخل وغيره[٣].

وقد عقب أحمد محمد شاكر في تحقيقه لمعرب الجواليقي على كثير مما ذكره ابن دريد وخطأه في كثير مما ذكره منها:

«ذكر ابن دريد في باب الثنائي الصحيح في مادة (ت ك ك): والتكهُ لا أحسبها عربية محضه ولا أحسبها إلا دخيلا وإن كانوا قد تكلموا بها قد قديماً»[٤].

وقد عقب أحمد شاكر على كلمة «التكه» التي ذكرها ابن دريد في الجمهرة بقوله:

«وهذا ظن من ابن دريد لم يأت عليه بدليل وأصل المادة مستعمل في العربية» .

وذكر ابن دريد «الكافور» في مادة (ر ف ك) فقال:

«فأما الكافور من الطيب ليس بعربي محض ولأنهم ربما قالوا القفور والقافور، وقد جاء في التنزيل (مزاجها كافوراً) والله أعلم بكتابه»[٥].

---

(١) ابن دريد: الجمهرة حـ ٣ ص ٥٠١.

(٢) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٥٠٢.

(٣) نفس المصدر: حـ ٣ ص ٥٠٥.

(٤) ابن دريد: الجمهرة حـ ١ ص ٤١.

(٥) ابن دريد: الجمهرة حـ ٢ ص ٤٠١.

وقد عقب أحمد شاكر على ذلك فقال:

«إن ابن دريد لم يأت بدليل على عجمة الكلمة إلا الظن فيه، فقال آدي شير فارسية كافور أي كاللفظ وليس هذا دليلا كافياً فاحتمال نقل الاسم من العربية إلى الفارسية أقوى، ثم إن أصل المادة عربي وقد سمي العرب وعاء طلع النخل كافوراً»(١).

ويرى الدكتور عبد السميع أحمد في كتابه: المعاجم العربية:

«إن ابن دريد على ما يبدو لم يعرف غير اللغة العربية فقد تحدث عن الحروف التي استعملتها العرب في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات فقال إنها تسعة وعشرون حرفاً مرجعهن إلى ثمانية وعشرين حرفاً منها حرفان مختص بهما العرب دون الخلق، وهما الحاء والظاء».

ثم يقول:

«وزعم آخرون أن الحاء في السريانية والعبرانية والحبشية كثيرة وهذا ليس زعماً فالحاء موجودة في هذه اللغات الثلاثة»(٢).

ونرى أن ابن دريد (م ٣٢١ هـ) كان ينقل عن شيوخه ما سمعه.

أما إسماعيل بن حماد الجوهري(٣) (المتوفى عام ٣٩٣ هـ) فقد ذكر مئات الكلمات المعربة وأشار إلى الأسانيد في بعضها وذلك في كتابه: «تاج اللغة وصحاح العربية» ومنها:

١ ـ الدولاب　　٢ ـ النحت

٣ ـ الطراز　　٤ ـ الإفريز　　٥ ـ الصك

---

(١) الجواليقي: المعرب تحقيق أحمد شاكر (هامش ص ٣١٣).

(٢) دكتور عبد السميع احمد: المعاجم العربية ـ دراسة تحليلية ـ طبع مصر ١٩٧٤٣م ص ٥٣.

(٣) إسماعيل بن أحمد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار الكتاب العربي ١٩٥٦: حـ ١ ص ٥١، حـ ١ ص ١١٣، حـ ١ ص ٤٣ حـ ١ ص ٤٣٤ وحـ ١ ص ١٣٩.

وأما عبد الملك بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى عام ٤٢٩ هـ) فقد ذكر في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» باب سماه: «فيما يجري مجرى الموازنة بين العربية والفارسية»[١]، فذكر فصلا في سياقة أسماء فارسيتها منسية وعربيتها محكية مستعملة مثل: الساق، والفراش، والوزان، والكيال، والمساح، والبيّاع، والصراف، والبقال[٢].

وفي فصل في ذكر أسماء قائمة في لغتي العرب والفرس على لفظ واحد: «التنور - الخمير - الزمان - الدينار - الدرهم»[٣].

وفي فصل: في سياقة أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي، فمن الآواني: «الكوز، الطشت، الخوان»، ومن الملابس: «السمور، السنجاب، القاقم، الخز، السندس، الديباج».

ومن الجواهر: «الياقوت، الفيروزج، البللور»

ومن الحلوى: «الفالوذج، الجوزينج، اللوزينج»[٤].

وفيما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى الرومية مثل:

الفردوس، البستان، السجنجل: المرآة، الإسطرلاب معروف، القسطل، الغيار، القنطار: اثنا عشر ألف أوقية[٥].

أما أبو منصور الجواليقي (موهوب بن أحمد بن أبي طاهر) - المتوفى عام ٥٣٩ هـ - فقد ذكر في كتابه «المعرب» آراء من سبقوه في العرب:

ومثال ذلك: قال الجواليقي في المعرب: «قال ابن دريد، قال أبو حاتم:

---

(١) الثعالبي: فقة اللغة وسر العربية: طبع التجارية (بدون تاريخ) ص ٤٥٠، ص ٤٥١.
(٢) نفس المصدر؛ ص ٤٥٢.
(٣) الثعالبي: فقة اللغة ص ٤٥٣.
(٤) نفس المصدر: ص ٤٥٥.

الزنديق: فارسي معرب كأن أصله عنده زنده كرد: زنده الحياة، كرد: العمل أي يقول بدوام الدهر»[1].

وقال الجواليقي في المعرب:

«أخبرنا أبو زكريا عن على بن عثمان بن صخر عن أبيه: قال السوذانق والسوذنيق والشوذق: بالشين المعجمة»[2].

وقال الجواليقي في المعرب:

«ووجد بخط الأصمعي شواذنق وقيل شوذنوق كله الشاهين وهو فارسي معرب، وسوذق أيضاً عن ابن دريد»[3].

* * *

هذه هي الوسائل التي اتخذها المحدثون واللغويون لنقد المتن أثبتنا بها أن المسلمين عرفوا نقد المتن بصور كثيرة وليس كما قال المستشرقون أنهم عرفوا نقد السند ولم يتعدوه إلى نقد المتن كما رأينا في مقدمة هذا الفصل[4].

وبعد فلعلنا نستطيع الآن أن نؤكد ما قررناه أول هذا الفصل من أن نقد المتن لم يكن غائباً عن فكر علماء المسلمين وعن فكر أصحاب الحديث على وجه الخصوص وأن جوانب هذا النقد قد كان لها تأثير ما في علماء اللغة على ما رأينا من حديثنا عن المعاجم وعن اختلاف اللهجات وعن الوضع في اللغة وعن النسخ في النحو.

---

(١) الجواليقي: المعرب تحقيق أحمد شاكر ص ٥٣.
(٢) الجواليقي: المعرب تحقيق أحمد شاكر ص ٢٢٣.
(٣) نفس المصدر: ص ١٥٣.
(٤) انظر: مقدمة هذا الفصل (نقد المتن) ص ١٥٨.

الفصل السابع

المصنفات الجزئية والخاصة
عند المحدّثين واللغويّين

المصنفات الجزئية فن من فنون التأليف نزعم أنه نشأ أيضاً في أحضان علوم الحديث أو كان على أقل تقدير نتيجة لنشأة علوم الحديث ولوجود النص الحديثي بين أيدي المسلمين، ونحن نقصد بالمصنفات الجزئية ذلك الاتجاه الذي نعرفه في تاريخ التأليف العربي حين يتوفر عالم من العلماء على موضوع جزئي واحد أو على قضية جزئية واحدة فيؤلف فيها رسالة أو كناشة أو كتابا ولقد نستطيع بادىء الأمر أن نحدد هذه المصنفات الجزئية التي نشأت مع علوم الحديث بأنها تلك التي عرفت بمصطلحات:

١ ــ الغريب	٢ ــ المستدرك
٣ ــ المستخرج	٤ ــ الأجزاء

* *

أولاً: الغريب:

تعرف المكتبة العربية تآليف تحمل اسم «غريب الحديث» وهي تآليف تخصصت في دراسة ما رآه علماء اللغة غريباً في ألفاظ الحديث. ونحب أولا أن نعرض لتاريخ التأليف في هذا الفن.

وقد بدأ التأليف في غريب الحديث في القرن الثالث الهجري، وكان هدفهم من ذلك توضيح مفردات الحديث النبوي الشريف خدمة للباحثين وخاصة وقد دخل الإسلام خلق كثير من البلاد المفتوحة.

وقد نسب ابن النديم في الفهرست أول كتاب لغريب الحديث إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى، وكان معاصراً ليونس بن حبيب وأستاذ أبي عبيدة معمر بن المثنى (المتوفى عام ٢١٠ هـ)[١]، ولكن كتاب أبي عدنان لم يصل إلينا، ولم يعده كثير من الباحثين من أوائل كتب غريب الحديث بل اعتبروا كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى (م ٢١٠ هـ) أول كتاب يصنف في غريب الحديث.

قال ابن الأثير في مقدمة كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر»:

قيل أول من جمع في هذا الفن شيئاً وألف أبو عبيدة بن المثنى التيمي فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات، ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن كل مبتديء لشيء لم يسبق إليه ومبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه فإنه يكون قليلا ثم يكثر وصغيراً ثم يكبر، والثاني أن الناس يومئذ كان فيهم بقية وعندهم معرفة فلم يكن الجهل قد عم»[٢].

ولم يصلنا كتاب أبي عبيدة ولكنه دخل في كتب غريب الحديث التي ألفت بعده.

ثم ألّف النَّضْرُ بن شميل (المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ) كتاباً في غريب الحديث، وكتابه أكبر من كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى وقد شرح فيه وبسط[٣].

وفي القرن الثالث أيضاً ألّف أبو عمرو الشيباني (م ٢٠٦ هـ) وقطرب (محمد بن

---

(١) ابن النديم: الفهرست، طبعة التجارية بدون تاريخ ص ٢٣٠.

(٢) أبو السعادات محمد بن محمد الجزري (ابن الأثير): النهاية في غريب الحديث والأثر - طبع المطبعة الخيرية هـ، حـ ١ ص ٣.

(٣) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ٥، وقارن بنزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (م ٥٧٧هـ)، (ترجمة النضر بن شميل ص ٨٥ - ٨٨).

المستنير) - متوفى ٢٠٦ هـ - والأصمعي (م ٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (م ٢١٥ هـ) في غريب الحديث.

ولكن هذه الكتب صغيرة لا تعرف الترتيب وجميعها مكررة. ونلاحظ هنا أن أغلب هؤلاء المؤلفين متعاصرون، بل إن النَّضرْ بن شميل (المتوفي عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ) يسبق أبا عبيدة (المتوفى عام ٢١٠ هـ)، ولعل أبا عبيدة قد الفه في سن مبكرة، ولذلك لا نجزم بالسبق في التأليف عند هؤلاء المتعاصرين في القرن الثالث لأن كتبهم لم تصل إلينا[١].

ثم جاء الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى عام ٢٢٤ هـ) فألّف كتابه (غريب الحديث) وكان مثار إعجاب الباحثين، فقد أطال كتابه ونظمه تنظيماً رائقاً وصار قدوة لمن بعده، وقد وصلنا هذا الكتاب[٢].

ويقال إن أبا عبيد أفنى فيه عمره حتى قال:

«إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من الأفواه فأضعها في موضعها فكان خلاصة عمري»[٣].

وقد اتبع أبو عبيد نهج كتب المسانيد فأفرد أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأحاديث كل صحابي وتابعي ولكنه لم يرتب الأحاديث أي ترتيب.

يقول في مقدمة كتابه: «وقال أبو عبيد في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في مسند النبي - صلى الله عليه وسلم - »[٤].

---

(١) ابن النديم: الفهرست طبع التجارية ص ٢٣٠ وما بعدها، وقارن بتاريخ بغداد للخطيب البغدادي حـ ١٢ ص ٤٠٥ وما بعدها طبع مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩هـ.

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام (م ٢٢٤هـ) : غريب الحديث، توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر وهي أقدم النسخ تمت كتابتها عام ٣١١ هـ ونسخة خطية بدار الكتب تحت رقم ٢٠٥١ (حديث:) وقد طبع الكتاب بحيدر آباد الهند (طبعة أولى في أربعة مجلدات) مطبعة دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٨٤ هـ.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام: غريب الحديث ص ٥.

ثم يذكر الحديث وسنده، ويشرح لفظ الغريب وبعض المشتقات مثل الفعل والمصدر من اسم الفاعل، ويستشهد على توضيح المعنى بالقرآن الكريم والشعر وبعض الأحاديث الأخرى التي قد ترجع إلى الراوي المفرد له السند أو غيره[1].

وقد علق اللغويون والمحدثون على كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام بالثناء تارة وبالنقد تارة أخرى.

قال أحمد بن يوسف (م ٢٧٣ هـ): «لما عمل أبو عبيد كتاب (غريب الحديث) عرضه على عبد الله بن طاهر فاستحسنه وقال: إن عقلا بعث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب لحقيق ألاّ يخرج عنا إلى طلب المعاش فأجرى له عشرة آلاف درهم كل شهر»[2].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «عرضت كتاب الحديث (أي غريب الحديث لأبي عبيد) على أبي فاستحسنه وقال: جزاه الله تعالى خيراً»[3].

أما الذين نقدوا الكتاب فمنهم:

(١) أبو الطيب اللغوي قال:

«وأما كتابه في غريب الحديث فانه اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة في غريب الحديث»[4].

ويرى الدكتور حسين نصار أن هذا الاتهام لا أساس له من الصحة ولا يمكن تصديقه لضخامة كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، ووصف المؤرخين كتاب أبي عبيدة بالقلة المفرطة[5].

---

(١) نفس المصدر: ص ١٠ و ١٥ و ١٨.

(٢) ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٣٨.

(٣) نفس المصدر: ص ١٣٩.

(٤) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٨٥.

(٥) دكتور حسين نصار: المعجم العربي حـ ١ ص ٥٣.

(٢) وقال إبراهيم الحربي (م ٢٨٥ هـ):

«وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتي حرف (سمعت) والباقي (قال الأصمعي)، و (قال أبو عمرو)، وفيه خمسة وأربعين حديثاً لا أصل لها، أتى فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى»[١].

وفي منتصف القرن الثالث والرابع الهجري ألّف جماعة في غريب الحديث منهم ابن الأعرابي (م ٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (م ٢٣١ هـ)، وقاسم بن ثابت السرقسطي (م ٣٠٢ هـ)، وأبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (م ٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (م ٣٠٥ هـ)، وابن دريد (م ٣٢١ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (م ٣٢٨ هـ) وابن درستويه (م ٣٤٧ هـ)[٢].

ولكن هذه الكتب كلها مفقود لم يصلنا منها شيء.

أما كتاب ابن قتيبة (م ٢٧٦ هـ) في غريب الحديث فما زال بعيداً عنا ولكن ابن الأثير الجزري (م ٦٠٦ هـ) وصفه بقوله:

«وبقي على ذلك كتابه (يريد كتاب أبي عبيد في غريب الحديث) في الناس يرجعون إليه ويعتمدون في غريب الحديث إلى عصر أبي محمد عهد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري رحمه الله فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار حذا فيه حذو أبي عبيد، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة كتاب أبي عبيد إلا ما دعت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان، أو استدراك أو اعتراض فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه»[٣].

وممن ألّفوا في غريب الحديث في القرن الخامس الهجري إسماعيل بن الحسن البيهقي (م ٤٠٢ هـ) وأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي (م ٤٤٧ هـ)، وإسماعيل

---

(١) ابن الأنباري: نزهة الألباء ص ١٣٩.
(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٧٥.
(٣) ابن النديم: الفهرست طبع التجارية ص ١٥ (وصف كتاب أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري - م ٣٢٨هـ) وانظر معجم الأدباء لياقوت حـ ١٦ ص ٣٣٨ في وصف كتاب قاسم بن ثابت السرقسطي.

ابن عبد الغافر راوي صحيح مسلم النيسابوري (المتوفي عام ٤٤٩ هـ)، ويعرف كتاب سليم بن أيوب الرازي باسم «تقريب الغريبين»[١]، ويقصد تقريب كتابي أبي عبيد وابن قتيبة في غريب الحديث.

ووصف حاجي خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه:

«جليل الفائدة مجلد، مرتب على الحروف[٢] وقد جعل كتابه مختصراً لكتابي أبي عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبة، ولجأ في اختصاره إلى حذف الأسانيد واختصار بعض الشروح»[٣]. أما في القرن السادس فقد ألّف في غريب الحديث جماعة منهم:

إبراهيم بن محمد (م ٥١٩ هـ)[٤]، وأبو الحسن بن إسماعيل الفارسي (متوفى عام ٥٢٩ هـ)، والزمخشري (م ٥٤٨ هـ)، وأبو شجاع محمد بن على بن الدهان (م ٥٩٠ هـ) وابن الجوزي المتوفى عام ٥٩٧ هـ.

وأهم هذه الكتب كتاب الزمخشري عام ٥٤٨ هـ «الفائق في غريب الحديث» فقد وصلنا مطبوعاً[٥].

وقد قسم الزمخشري غريبه إلى كتب وجعل كل كتاب خاصاً بحرف من حروف العربية، يضع فيه الألفاظ التي أولها ذلك الحرف ثم يرتب هذه الألفاظ في فصول وفقاً للحرف الثاني، وهو يذكر الحديث ويشرح المادة ويستشهد عليها بأحاديث أخرى

---

(١) مسلم بن أيوب الرازي (م ٤٤٧): تقريب الغريبين (غريب أبي عبيد القاسم بن سلام وغريب ابن قتيبة) مخطوط بدار الكتب رقم ١٠١٧ تفسير.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبع استانبول ١٣٦٠ هـ حـ ٤ ص ٣٢٦.

(٣) نفس المرجع السابق حـ ٤ ص ٣٣٧.

(٤) إبراهيم بن محمد النسوي (م ٥١٩هـ): غريب الحديث وصفه السيوطي في بغية الوعاة حـ ١ ص ١٨٦ ـ ومخطوط بدار الكتب تحت رقم ٥٠٦ حديث.

(٥) الزمخشري: (م ٥٤٨ هـ): الفائق في غريب الحديث، طبع مرتان في حيدر آباد ١٣٢٤ هـ وفي مصر عيسى الحلبي وشركاه ١٣٦٦ هـ وبتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، دار إحياء الكتب ١٩٤٥م.

وقـرآن وشعـر في بعض الأحيان ويشرح كل ما في الحـديث من غريب ويطيل الشرح[1].

ويعتبر (الفائق) أغزر كتب غريب الحديث مادة لغـوية حتـى عصره ولـذلك أعجب به الباحثون.

قال ابن الأثير الجزري (م ٦٠٦ هـ):

«سماه الفائق، ولقد صادف هذا الاسم مسمى وكشف من غريب الحديث كل معمى»[2].

وقدم الزمخشري (م ٥٤٨ هـ) لكتابه «الفائق» بمقدمة[3] قصيرة أراد فيهـا أن يتحدث عن بلاغة الرسول ﷺ وأن يكون له في ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره الناس.

وكتابه يقترب بعض الشيء من معجم «أساس البلاغة»[4] ولكنه لا يصل إلى مستواه فهو في الفائق يبين أوجه البلاغة ولا يعرض للمجاز وما إليه.

ومن مؤلفي غريب الحديث في القرن السابع والقرن الثامن الهجري:

ابن الأثير الجزري (م ٦٠٦ هـ) وابن الحاجب (م ٦٤٦ هـ)، وصفي الدين محمود بن أبي بكر الأزهري (م ٧٢٣ هـ)، ولم يصلنا الكتابان الأخيران ولكن كتاب ابن الأثير وصلنا وعنوانه «النهاية في غريب الحديث والأثر»[5].

---

(١) نفس المصدر السابق: المقدمة ص ٥، ١٧.

(٢) ابن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر حـ ١ ص ٢٥.

(٣) الزمخشري: الفائق في غريب الحديث تحقيق محمد أبي الفضل ـ المقدمة ١٣.

(٤) الزمخشري: أساس البلاغة طبع دار الكتب ١٣٤١ هـ ص ١٠١.

(٥) ابن الأثير الجرزي (م ٦٠٦ هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر طبع المطبعة الخيرية بمصر ١٣١٨ هـ وطبع في حيدر آباد المطبعة العثمانية ١٣١١ هـ وطبع في بولاق ١٣٢٢ هـ في أربعة مجلدات (وعلى هامشه مفردات ألفاظ القرآن للحسين بن المفضل (الراغب الأصفهاني)، وكتاب تصحيفات المحدثين لأبي سعيد السكري ٣٨٢هـ) وطبع بتحقيق طاهر الزواوي وآخر ط الحلبي ١٩٦٣م.

وقد أخذ ابن الأثير الجزري (م ٦٠٦ هـ) مادة كتابه من أكبر كتابين في غريب القرآن والحديث، بعد أن جردهما من غريب القرآن، وزاد عليهما من الكتب الأخرى.

أما الكتابان اللذان اعتمد عليهما فهما: «كتاب الغريبين - غريب القرآن وغريب الحديث» لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى عام ٤٠١ هـ) وكتاب «الغريبين» لأبي موسى محمد بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (المتوفى عام ٥٨١ هـ)[١].

وقد أشار ابن الأثير في كتابه «النهاية» بحرف (هاء) إشارة لما أخذه من الهروي وحرف (سين) إشارة لما أخذه من أبي موسى الأصفهاني.

وقد اتبع طريقتهما في الترتيب فقال:

«سلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتملا عليه والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة وإتباعهما بالحرف الثالث منها على سياق الحروف. . .»[٢].

أما منهجه في الشرح فكان يصدر المادة بحديث ثم يفسر اللفظ الغريب ويذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها وكان يعلق عليها بشرح موجز ويشير في مقدمة كتابه إلى أنه لم يصل إلى الكمال فقال:

«وأنا أسأل من وقف على كتابي هذا أو رأى فيه خطأ أو خللا أن يصلحه وينبه عليه ويوضحه ويشير إليه حائزاً بذلك مني شكراً جميلاً»[٣].

ونلاحظ أنه لم يكن يستشهد بالشعر ولا نجد عنده رواة لغويين يروي عنهم، أما مشتقات الألفاظ فهي قليلة ولذلك يشغل الكتاب بالأحاديث، ومن نماذج المواد التي ذكرها:

---

(١) أبو عبيد الهروي (م ٤٠٤هـ): الغريبين - مخطوط دار الكتب رقم ٥١٠ حديث.
(٢) ابن الأثير الجزري): النهاية في غريب الحديث والأثر حـ ١ ص ٧.
(٣) نفس المصدر: حـ ١ ص ٨.

«حرف الهمزة: باب الهمزة مع الباء: (أبب:) في حديث أنس أن عمر بن الخطاب قرأ قوله تعالى: (وفاكهة وأبّا)[1]، وقال: فما الأبُّ؟ ثم قال: ما كلفنا وما أمرنا بهذا، لأن الأبُّ المرعى المتهيء للرعي والقطع، وقيل الأبُّ من المرعى للدواب كالفاكهة للإنسان»[2].

«وفي باب: التاء مع العين:

(تعتع): فيه حتى يأخذ للضعيف حقه غير متعتع بفتح التاء أي من غير أن يصيبه أذى يقلقه ويزعجه، يقال تعتعه فتتعتع وغير منصوب لأنه حال للضعيف»[3].

«وفي باب (الخاء مع الباء):

خصب: فيه ذكر الخصب متكرراً في غير موضع وهو ضد الجدب، أخصبت الأرض وأخصب القوم ومكان مخصب وخصب»[4].

ومجمل القول أن غريب الحديث وصل إلى قمته متأخراً في القرن السادس عند الزمخشري (م ٥٤٨ هـ) واتجهت كتب غريب الحديث وجهة لغوية في أغلب الأحيان وحافظت هذه الكتب على مظهرها في الحديث ولم تتخلص من الأسانيد إلا في القرن السادس الهجري، وكان الترتيب في القرن الثالث والرابع والخامس على المسانيد وظهر الترتيب الأبجدي في القرن السادس.

ولا شك أن لغريب الحديث أهمية بالغة والاشتغال به أمر لازم لما ترتب عليه من فوائد مهمة وهي: إدراك المعنى الحقيقي للفظ النبوي حتى يفهم الحكم الشرعي الذي ينطوي عليه الحديث فهما سليماً[5].

* *

---

(١) سورة عبس: اية ٣١.

(٢) ابن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر حـ ١ ص ١٠.

(٣) ابن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر حـ ١ ص ١٣٨.

(٤) نفس المصدر: حـ ١ ص ١٤٥.

(٥) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٤.

ولعلنا بعد هذا العرض التاريخي نلحظ أن جهود التأليف في غريب الحديث نهض به علماء اللغة ـ ولم ينهض به علماء الحديث، على أننا قد نستطيع أولاً أن ندرك إحجام المحدثين عن الكتابة في هذا الفن وذلك أن أهل الحديث كانوا يتحرجون في غالب الأمر من التعرض لمثل هذه الموضوعات.

فقد سئل الإمام ابن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال:

«سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول الرسول ﷺ بالظن فأخطىء»[1].

فضلاً عن أن أهل الحديث كانوا يرون أن الخوض في غريب الحديث: «ليس بالهين والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي»[2].

على أننا نستطيع أن نرى التأليف في موضوع الغريب لونا من ألوان تأثير الحديث كما ذكرنا إذ ليس شرطاً أن يكون المحدثون قد كتبوا في الموضوع نفسه بل يكفي أن يكون موضوع الحديث موجوداً بين أيدي الناس حتى يدفعهم إلى التفكير في نهج خاص من التأليف.

ومن ثم فإننا نرى أن التأليف في الغريب هو أيضاً أثر من آثار علوم الحديث على ميادين التأليف العربي، ومنها الدرس اللغوي لا جدال.

وإذا كان علماء اللغة هم الذين توفروا في الأغلب على دراسة غريب الحديث فإنهم كانوا مقلين إلى حد ما في الكتابة عن الغريب في اللغة، أو بتعبير أدق كانت الكتب التي وصلت إلينا عن هذا الموضوع أقل بكثير من تلك التي وصلت إلينا عن غريب الحديث.

ولم نجد كتباً خاصة بغريب اللغة عند اللغويين ما عدا كتاب «الغريب

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٤.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٧٥.

المصنف»[1] لأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى عام ٢٢٤ هـ)، وقد اعتمد فيه على كتاب عمله رجل من بني هاشم كما يقول أبو الطيب اللغوي[2]، وأخذ كتب الأصمعي فبوب ما فيها وأضاف إليها شيئاً من علم أبي زيد الأنصاري وروايات عن الكوفيين[3].

وترجع أهمية كتاب «الغريب المصنف» إلى أنه معجم مرتب على الموضوعات وجاء بالمفردات منسوبة إلى أصحابها، فكتب في خلق الإنسان، ونعوت العين وأصوات كلام الناس وحركتهم، والأخلاق المحمودة، وهكذا.

وقد عقد بابين أحدهما لنوادر الأسماء وآخر لنوادر الأفعال.

وقد خص علي بن حمزة الأصفهاني (م ٣٧٥ هـ) في كتابه «التنبيهات على أغاليط الرواة» - لكتاب الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام بنه فيه على أخطائه وسنتحدث عن ذلك في المستدرك.

أما نماذج ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام:

أ - في باب تسمية خلق الإنسان:

«الفَوْفُ: البياض الذي يكون في أظفار الأحداث».

وقال في نعوت خلق الإنسان: رجل أَبَدُّ عظيم الخلق وامرأة بدَّاء وأنشد:

ألدّ يمشي مشية الأَبَدِّ[4].

ب - وفي باب: نعوت النساء في ولادتهن:

«والحمل: التي ينزل لبنها من غير حَبَل وقد أحملت ويقال هذا للناقة أيضاً»[5].

---

(١) ابن النديم: الفهرست ص ٨١.

(٢) ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١٦ ص ٢٥٥.

(٣) ابن النديم: الفهرست ص ١٠٧.

(٤) علي بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات ص ١٨٩.

(٥) نفس المصدر: ص ٢٠٣.

حـ ـ وفي باب الخيل والسلاح:

«الأحَقّ الذي لا يعرق من الخيل وعن الكسائي المُعْرب من الخيل الذي ليس فيهِ عرق هجين والأنثى مُعْرِبة»[1].

د ـ وروي في باب ملء القربة والأسقية:

«عن الأصمعي قال عينت القربة إذا صببتُ فيها الماء ليخرج من خرزها فتنسد الكروز، وسرّبتُها مثل ذلك»[2].

هـ ـ وفي باب السحاب ونعوته:

«ومنه الكِرفِىء وواحدتها كرفئة وهي قطع متراكبة»[3].

وقد خص بعض اللغويين الأوائل بالتأليف في موضوع «النوادر» وهي في الأمر كالغريب وهم يجمعون فيها بعض أحاديث الأعراب وبعض العبارات المبهمة التي تكاد تغرب من الكثيرين، وكثير من المترادف ولهجات القبائل والمعروفة بالأمثال التي لا يكاد يفهم من أمرها إلا ما تعوده الناس تلقينا، كل أولئك نادر يشذ عن الجمهور، وبذلك تتشابه النوادر مع الغريب، فالأول للعبارات والثانية للمفردات وقد كتب فيه من الرواد أبو عمرو بن العلاء[4]، ويونس بن حبيب[5]، وأبو علي محمد بن المستنير

---

(١) نفس المصدر: ص ٢١٦.
(٢) نفس المصدر:
(٣) نفس المصدر: ص ٢٠٣.
(٤) نفس المصدر: ص ٢١٦.
(٥) نفس المصدر: ص ٢٣٨.
(٦) نفس المصدر: ص ٢٤٠.
(٧) ابن النديم: الفهرست ص ١٣٠.
(٨) ياقوت الحموي: معجم الأدباء حـ ٢٠ ص ٦٧.

(قطرب)[1]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى[2]، وأبو زيد الأنصاري[3]، والأصمعي[4]، وغيرهم . . . . .

وأهم هذه الكتب التي وصلتنا كتاب «النوادر» لأبي زيد الأنصاري. وقد جمع فيه مقطعات وأبياتا من الشعر والرجز وأضاف إليه من علم رواة البصرة والكوفة وبغداد. يقول في مقدمة كتابه:

«قال أبو حاتم، قال لي أبو زيد: ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب»[5].

وهو في أبواب النوادر يتناول ألفاظاً وتعبيرات غريبة لا تسير مع القواعد المعروفة، ولا مع جمهور الكلام، والألفاظ المتشابهة المشكلة واهتم بذكر المترادفات، وهو يفرق بين الألفاظ، مثلا يقول:

«الهريس: والحشيش الحب حين يدق بالهراس قبل أن يطبخ، فإذا طبخ فهو هريسة وحشيشة»[6].

ويقول:

«والخرس عند ولادة المرأة خاصة يدعى إليه الرجال، والخرسة ما يصنع للمرأة نفسها، والوليمة والمأدبة لكل طعام عرساً كان أو غيره»[7].

ومن التعبيرات المبهمة يفسرها مثل:

---

(١) نفس المصدر: حـ ١٩ ص ٥٣.

(٢) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاه حـ ١ ص ١٠٨.

(٣) ابن النديم: الفهرست ٨٩٨١٨.

(٤) نفس المصدر: ص ١٣٠.

(٥) أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة نشر سعيد الخوري في بيروت ١٨٩٤م وأعيد طبعه مصورا في دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٦٧م.

(٦) أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة ص ٨١.

(٧) نفس المصدر: ص ١٨٧.

«يقال في الرجل بُلُله، وفي القوم بُلُلات وهي البقية من الود[1] ويقال ضغنت على فلان أضغن ضغنا مثل عملت أعمل عملاً وأحنيت آحن إحنا وإحنة وهما واحد وهي العدواة»[2].

وقد خصت بعض المعاجم وكتب الأمالي بابا للغريب سمته النوادر، ومن أمثلة ذلك ما خصه محمد بن دريد في كتاب الجمهرة وأبو علي القالي في كتاب الأمالي، والنوادر، والمبرد في الكامل.

قال ابن دريد في الجمهرة: عن نوادر الأفعال:

«ومن نوادر قولهم أن يقولوا: أفعلت أنا وفعلت بغيري، فمن ذلك: أكببت على الشيء: تجانأت عليه، وكببت الشيء أكبه إذا قلبته»[3].

وقال أبو علي القالي في وصف بعض الأعراب للمطر:

«حدثنا أبو بكر، أخبرنا عبد الرحمن عن عمه قال: سئل أعرابي عن المطر فقال: استقل سدّ مع انتشار الطَّفل فَشَصا، واحزأل، ثم اكفهرت أرجاؤه واحمومت أرجاؤه، أرجاوه، وابذعرت وتضاحلت بوارقه، واستطار وادقه، وارتتعت جُوبُه، وارتعن هَيْدَبُه وحشكت أخْلاَفُه واستقلّت أردافُه»[4].

وقال أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) - م ٢٨٥ هـ - في كتابه الكامل قال:

«وقف علينا أعرابي في حلقة يونس النحوي فقال: الحمد لله كما هو أهله وأعوذ بالله أن أذكر به وأنساه، خرجنا من المدينة مدينة رسول الله ﷺ ثلاثين

---

(١) نفس المصدر : ص ٨٢.

(٢) نفس المصدر: ص ١٣٢.

(٣) محمد بن دريد: الجمهرة حـ ٣ ص ٣٢٤.

(٤) أبو علي القالي: الأمالي حـ ١ ص ١٦٩ مطبعة السعادة ١٩٥٣م (وقد شرح أبو علي القالي ألفاظ هذه الرواية مثل: (السد: السحاب الذي يسد الأفق، الطفل: العشى إلى حد المغرب، ارتفع - احزأل - ارتفع أيضا - احمومت - اسودت حشكت: امتلأت، استطار: انتشر، ارتعن: استرخى، الخلف: ما يقبض عليه الحالب من ضرع الشاة والبقرة والناقة، استلقت: ارتفعت).

رجلا ممن أخرجته الحاجة وحمل على المكروه ولا يمرضون مريضهم ولا يدفنون ميتهم ولا ينتقلون من منزل إلى منزل وإن كرهوه، والله يا قوم لقد جعت حتى أكلت النوى المحرق ولقد مشيت حتى انتعلت الدم وحتى خرج من قدمي بَخَصُ ولحم كثير أفلا رجل يرحم ابن سبيل وفَلَّ طريق ونِضْوَ سفر»[1].

وذكر ابن عبد ربه في «العقد الفريد» صورة للغريب من الألفاظ والنوادر عن الأعراب.

قال:

«حدثنا سويد بن ميمون، قال: أقبل أعرابي من بني تميم حتى دخل الكوفة من ناحية جبانة السبيع، تحته أتان له تخب، وعليه ذلاذل من أطمار من سحق صوف، وقد اعتم بما يشبه ذلك، من أشوه الناس منظراً، وأقبحهم شكلا، وهو يهدر كما يهدر البعير وهو يقول ألا سيد، ألا لبد، ألا مؤو، ألا مُقْرٍ، ألا سُعْدي ألا يربوع، ألا دارمي؟ هيهات هيهات، مما يعي أصل حوض الماء صاديا مُعَنَّي، قال سويد: وكان معنا أبو حماد الخياط، وكان من أطلب الناس للكلام العربي، وأصبرهم على الأنفاق على أعرابي يدخل علينا وكان مع ذلك مولى لبني تميم، فأتيته فأخبرته فخرج مبادراً كأني قد أفدته فائدة عظيمة»[2].

ثانياً: المستدرك:

ولعلنا لا نغالي أيضاً إذا قررنا أن «مصطلح» (المستدرك) مصطلح إسلامي أيضاً

---

(١) المبرد: الكامل مطبعة الاستقامة ـ القاهرة ١٩٥١م حـ ١ ص ٢١٠٦ وشرح المبرد هذه الألفاظ مثل قوله: بخص يريد اللحم الذي يركب القدم، هذا قول الأصمعي وقال غيره هو لحم يخلطه بياض من فساد يحل فيه ويقال بخصت عينه بالصاد ولا يجوز إلا ذلك ويقال بخسته حقه بالسين إذا ظلمته ونقصته وقوله: فل: والفل في أكثر كلامهم: المنهزم الذاهب.

(٢) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ط لجنة التأليف والنشر ١٩٤٢م، حـ ٣ ص ٤٨٧.

نشأ نتيجة اهتمام علماء المسلمين بالنصوص الأساسية أو ما يعرف بالنصوص الأمهات التي كانت تأخذ من عنايتهم ما تأخذ تحرياً للدقة وللضبط ولوثاقة النص.

ولعلنا ندرك أيضاً أن مصطلح «المستدرك» هذا يمكن أن يكون منطبقاً على علوم الحديث ولا ينطبق بطبيعة الحال على شيء من علوم القرآن لأن النص القرآني كما أشرنا قد استقرت به وثاقته منذ نزوله وبجمعه وتدوينه في المصحف الإمام، ومن هنا يمكننا أن نرى انطباق المصطلح كما قلنا على علوم الحديث لأن عندنا نصا حديثياً ورد إلينا عن طريق الرواية وهو مدون يسعى الأئمة نحو الضبط والدقة والتحرير وانتهى الأمر إلى أن يكون بين أيدي الناس نصان أساسيان هما:

صحيحاً: البخاري، ومسلم

فلا جرم أن نرى بعض العلماء الخالفين يتوفرون على نص الصحيحين تمحيصاً وتدقيقاً وتوثيقاً وحين تقع أيديهم على شيء مما يلفت الانتباه أو يفقد شرطاً ولو يسيراً من أشراط الإمامين فإن هؤلاء العلماء يستدركون على النصين الأساسيين من أجل الغاية التي ذكرنا ومن ثم رأينا كتاب:

١ ــ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (م ٤٠٥ هـ):

اهتم الحاكم النيسابوري (م ٤٠٥ هـ) بالاستدراك على البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهو يعتني بضبط الزائد عليهما مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما[١]، ومعلوم أن شرط البخاري في الحديث: «اللقاء والمعاصرة بأن يعاصر الراوي من يروي عنه وأوجب ثبوت لقائه ولو مرة واحدة، أما مسلم النيسابوري فقد اكتفى بالمعاصرة»[٢]، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد

---

(١) الحاكم النيسابوري بن بيع: المستدرك على الصحيحين طبع حيدر آباد ١٣٣٤ هـ ومعه: تلخيص المستدرك أو المستدرك على استدراك للذهبي - م ٧٤٨هـ -.

(٢) أبو بكر الحازمي: شروط الأئمة الخمسة - طبع القدسي بالقاهرة ١٣٥٧هـ، ص ١، وقارن بتدريب الراوي للسيوطي ص ٤٢.

منهما، معبراً عنها بأنها صحيحة الإسناد وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح لكنه نبه عليها.

وقد اختلف العلماء في مستدرك الحاكم النيسابوري، فكثير من المحدثين يعتبرونه متساهلا في حكمه:

(١) قال أبو سعيد الماليني (م ٤١٢ هـ):

«طالعت المستدرك الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما».

ورد عليه الذهبي (م ٧٤٨ هـ) «هذا إسراف وغلو من الماليني»[١].

(٢) أما ابن الصلاح (م ٦٤٣ هـ) فقال في مقدمته:

«وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن يتوسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه»[٢].

(٣) وقد لخص الحافظ الذهبي (م ٧٤٨ هـ) كتاب المستدرك في كتاب سماه[٣] (تلخيص المستدرك) أو (المستدرك على المستدرك) وتعقب صاحبه في حكمه على الأحاديث فوافقه في كثير منها وخطأه في حكمه على بعضها.

(٤) أما الحافظ ابن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ) فقد وقف موقف المحقق الموثق فتوسط في الأمر وأنصف صاحب المستدرك وقال:

«إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، وما عدا

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي ص ٥٣.

(٢) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩.

(٣) الحافظ شمس الدين الذهبي: المستدرك على مستدرك الحاكم، طبع حيدر آباد ١٣٣٤ هـ مع مستدرك الحاكم النيسابوري.

ذلك من الكتاب لا يؤخذ إلا بطريق الإجازة والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده»[1].

وقد ألف الحاكم النيسابوري كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيحين ونقده»

(٥) أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي المصري (المتوفى عام ٤٠٩ هـ) بمصر، فقد ألّف كتاباً نقد فيه كتاب الحاكم النيسابوري وسماه:

«كشف الأوهام التي في كتاب المدخل الذي صنفه الحاكم النيسابوري»[2].

وقال في مقدمته:

«إن الحاكم النيسابوري قد دعاه عنده وشكره على هذا النقد»[3].

وإذا كان التأليف في المستدرك عند المحدثين قليلاً، لكن المصطلح كما رأينا أقمن بعلوم الحديث ومن ثم نرى انتقال هذا المصطلح إلى الدرس اللغوي وإن كان علماء اللغة أكثر تأليفاً فيه بل ربما كانوا أسبق إلى الغاية لكني أعني المصطلح ذاته، ومن ثم نجد عند علماء اللغة ميلا طبيعياً إلى النظر في المصادر الأمهات وفي كتب الأوائل يستدركون ما فات أصحابها أو يعارضونهم أو يحاولون أن يسبقوهم في فن التأليف نفسه. ومن هنا كان معظم هذا النوع من التأليف منصباً على الكتب الأمهات كما ذكرنا كمعجم الخليل بن أحمد وكتاب سيبويه والمعاجم الكبرى الأخرى، ونحن نرى أن مصطلح المستدرك يمكن أن يندرج تحته ما ألّف فيه اللغويون تحت عنوان:

«الفائت» أو «التنبيه على الخطأ» أو «الأوهام» أو غير ذلك من العنوانات.

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ص ٥٢.

(٢) عبد الغني بن سعيد الأزدي: كشف الأوهام التي في كتاب المدخل الذي صنفه الحاكم النيسابوري - مخطوط مصور معهد المخطوطات رقم ٩٣١ حديث.

(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ طبع الهند ص ١٠٤٨.

وأول كتاب استرعى انتباه اللغويين هو كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، فعندما ظهر كتاب العين انقسم العلماء فيه إلى مؤيدين ومعارضين وكان أكثرهم يرى أن الكتاب ليس للخليل لأنه ظهر بعد وفاته بمدة طويلة[1].

ولذا فقد استدرك عليه كثير من اللغويين وحاولوا نقده وتتبع أخطائه. قال ابن النديم في الفهرست:

«وقد استدرك على الخليل جماعة من العلماء في كتاب العين خطأ وتصحيفاً وشيئاً ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وشيئاً ذكر أنه مستعمل وهو مهمل فمنهم أبو طالب المفضل بن سلمة وعبد الله الكرماني وأبو بكر بن دريد والجهضمي والسدوسي»[2].

وتذكر كتب الطبقات ما عدا القفطي في (إنباه الرواة) إلى أن الخليل بن أحمد له كتاب سماه «فائت العين»[3]، ولكننا نستبعد ذلك لكثرة الأدلة التي تؤكد أن الخليل لم يتم الكتاب نفسه وأنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فاته، ويؤكد هذا أيضاً عدم إيراد القفطي اسم الكتاب في ثبت الكتب التي تحقق أن الخليل صنفها[4].

أما ما ذكره ابن النديم في الفهرست[5] عن مستدركات (أبي فيد مؤرج السدوسى) - م١٩٥ هـ - ونصر بن على الجهضمي (م١٨٧ هـ) على كتاب العين فلم

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٠ هـ): العين تحقيق دكتور عبدالله درويش حـ ١ بغداد ١٩٦٧م وكان الأب أنستاس الكرملي قد نشر قسما منه ببغداد عام ١٩١٤م، وانظر في الاختلاف حول نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد (الفهرست: لابن النديم ص ٤٢، وتهذيب اللغة للازهري، حـ ١ ص ٢٨، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص ٤٥، والسيوطي في المزهر حـ ١ ص٥ والصاحبي في فقة اللغة لابن فارس ص ١٨).

(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٥١.

(٣) ابن النديم: الفهرست ص ٤٣ وياقوت الحوي في معجم الأدباء حـ ١١ ص ٧٥، وجلال السيوطي: في بغية الوعاة ص ٢٤٥.

(٤) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعات سنة ١٩٥٠، ١٩٥٥، ١٩٧٢م.

(٥) ابن النديم: الفهرست ص ٤٤.

نجد أحداً يشير إليهما غيره ولم يتحدث ابن النديم عنهما تفصيلاً وربما كانت استدراكاتهما تعليقات مروية لا كتبا مدونة.

وتذكر كتب الطبقات مستدركات أخرى على الخليل في العين منها:

أ ــ كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين وما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وقد أهمل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الكرماني النحوي (م ٣٢٩ هـ)[1].

ب ــ كتاب فائت العين لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (المتوفى عام **٣٤٥ هـ**)[2].

حـ ــ كتاب التكملة لأبي حامد أحمد بن محمد البشتي (المتوفى عام **٣٤٨ هـ**)[3].

أما أهم المستدركات على الخليل فهو كتاب:

«استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي الأندلسي (م٣٧٩هـ).

وألّفه في بيان أخطاء (العين)، ورغم أن الكتاب لم يصلنا[4]، إلا أن السيوطي نقل إلينا مقدمته وبعض مواده.

قال الزبيدي (م ٣٧٩ هـ) في مقدمة الاستدراك:

«وصل إلينا أيدك الله كتابك تذكر فيه ما أولع به قوم من ضعفة أهل النظر من التحامل علينا والتسرع بالقول فينا، بما نسبوه إلينا من الاعتراض على الخليل بن أحمد في كتابه، والتخطئة له في كثير من فصوله، وقلت: إنهم قد استمالوا جماعة من الحشوية إلى مذهبهم، وعدلوا بهم إلى مقالتهم بما لبسوا به، وشنعوا القول فيه، وسألت أن أحسم ما نجم من إفكهم، وأورد ما ندر

---

(١) نفس المصدر): ص ٤٥.

(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٧٦.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة حـ ١ ص ٣٢.

(٤) السيوطي: المزهر حـ ١ ص ٨٢.

من غرب ألسنتهم، بيان من القول مفصح واحتجاج من النظر موضح»[1].

ويقول أيضاً:

«ونحن نربأ بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له بل نقول: إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه، وأكثر الظن في أن الخليل سبب أصله، وثقف كلام العرب، ثم هلك قبل كماله فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه»[2].

ومن نماذج ما ذكره الزبيدي (م ٣٧٩ هـ) في استدراكه على كتاب العين منها:

ذكر في باب قفع:

«القُفَاعيّ من الرجال: الأحمر وهو غلط والصواب فُقَاعي، يقال أحمر فقاعي للذي يخالط حمرته بياض»[3].

وذكر في باب زعل:

«الزعلول: الخفيف من الرجال، وإنما هو الزغلول (بالغين المعجمة) عن أبي عمرو الشيباني»[4].

وذكر في باب معط:

«الممعط: الطويل، والصواب الممغط (بالغين المعجمة)»[5].

وذكر في باب: حذل:

«الحذال: شيء يخرج من السمن، وهو غلط، والصواب شيء يخرج من السَّمُر كالدم، والعرب تسميه حيض السَّمُر»[6].

---

(١) السيوطي: المزهر جـ ١ ص ٨٣.

(٢) السيوطي: المزهر حـ ٢١ ص ٣٨٠.

(٣) نفس المصدر: حـ ٢ ص ٣٨٢.

(٤) نفس المصدر: حـ ٢ ص ٣٨٤.

(٥) نفس المصدر والصفحة.

(٦) نفس المصدر: حـ ٢ ص ٣٨٥.

ومن الكتب التي تدخل ضمن المستدرك كتب «التنبيهات على الأخطاء» وأهمها كتابان:

(أ) التنبيهات على أغاليط الرواة[1] لعلى بن حمزة الأصبهاني (م ٣٨٥ هـ).

(ب) التنبيه على أوهام أبي على في أماليه لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (المتوفى عام ٤٨٧ هـ)[2].

أما كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة «لعلى بن حمزة الأصبهاني (م ٣٨٥ هـ) فقد نبه على أخطاء كتب اللغة الآتية:

- الغريب المصنف لأبي عبيد القام بن سلام المتوفى عام ٢٢٤ هـ.
- الاصلاح لابن السكيت المتوفي عام ٢٤٤ هـ.
- الكامل للمبرد المتوفى عام ٢٨٥ هـ.
- والمقصور لابن ولاد.

أما نماذج ما ذكره من الأخطاء عند أبي عبيد في الغريب المصنف:

أ ــ قال أبو عبيد في باب نعوت العين:

«قال الأصمعي وما أدري ما الحور في العين.»

وقال علي بن حمزة:

«والمحفوظ عن الأصمعي أنه قال الحور صفاء بياض العين وشدة سوادها[1]».

ب ــ وقال أبو عبيد في باب أسماء الجماعات من الناس:

« والجُفُّ في غير هذا شيء ينقر من جذوع النخل».

وقال علي بن حمزة:

«وليس كذلك، إنما الجُفُّ وعاء الطلعة، وفي الحديث طُبَّ النبيﷺ فجعل

---

(١) علي بن حمزة الأصفهاني (م ٣٨٥هـ): التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات - طبع مع المنقوص والممدود بتحقيق عبد العزيز الميمني ط. دار المعارف ١٩٧٧م.

(٢) أبو عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري (م ٤٨٧هـ): التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، مطبعة السعادة ١٩٥٤ - ١٣٧٣هـ.

(٣) علي بن حمزة: التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٩٠٩.

سحره في جُفِّ طلعة ذكر»[1].

ومن الأخطاء عند أبي يوسف يعقوب بن السكيت (م ٢٤٤ هـ) في كتابه «إصلاح المنطق»:

أ ــ قال ابن السكيت:

«والصرح القصر: وهذا غلط إنما الصرح الأرض المملسة ـ قال ابن دريد والصرح الأرض المملسة، ويقال بل القصر المملس»[2].

ب ــ وقال ابن السكيت:

«ويسروع وأسروع دودة تكون في الرمل ثم تنسلخ فتكون فراشة».

وقال علي بن حمزة:

«وهذا غلط اليسروع لا يكون في الرمل إنما تلك شحمة الأرض وهي نبت النقا»[3].

ــ أما كتاب التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (المتوفى عام ٤٨٧ هـ):

فقد ذكر أبو عبيد البكري في مقدمته الهدف من كتابه فقال:

«هذا كتاب نبهت فيه ـ على أوهام أبي علي ـ رحمه الله ـ في أماليه، تنبيه المنصف لا المتعسف ولا المعاند محتجا على جميع ذلك بالشاهد والدليل، فإني رأيت من تولى مثل هذا من الرد على العلماء والإصلاح لأغلاطهم والتنبيه على أوهامهم، لم يعدل في كثير مما رده عليهم، ولا أنصف في جمل مما نسبه إليهم....»[1].

أما نماذج ما نبه عليه من أوهام أبي علي فذكر من التنبيه على الجزء الأول من الأمالي:

---

(١) نفس المصدر: ص ١٩٨.

(٢) نفس المصدر: ص ٢٣٨١.

(٣) نفس المصدر: ص ٢٨٧.

(٤) أبو عبيد البكري: (٤٨٧ هـ): التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، مطبعة السعادة ١٩٥٤ م ص ٣.

أ ـ قال أبو علي القالي:

«العرب تقول: لا والذي أخرج قابية من قوب يعنون فرخاً من بيضة»[1].

قال البكري:

«قلب أبو علي ـ رحمه الله ـ مذهب العرب، وإنما يقولون: لا والذي أخرج قوباً من قابية ـ أي فرخاً من بيضة، فالقوب الفرخ والقابية البيضة وإنما لبس على أبي علي ـ رحمه الله ـ قولهم: تخلصت قابية من قوب وهو مثل من أمثالهم أي تخلصت بيضة من فرخ، وأصل هذا من قولهم تقوب الشيء إذا تقلع وانفطر وقَوَّبتة تقويباً ومنه اشتقاق القوباء لتقلع الجلد عنها»[2].

ب ـ وقال أبو علي القالي:

«إن أصل المثل في قولهم (سبق السيف العذل) للحارث بن ظالم»[3].

قال البكري:

«إنما أصل المثل لضبة بن أد والمقتول الحارث بن كعب في خبر مشهور ذكره غير واحد»[4].

ومن التنبيهات على الجزء الثاني من الأمالي:

حـ ـ قال أبو علي ـ رحمه الله ـ قال أعرابي:

«والله ما أحسن الرطابة وإني لأرْسَبُ من رَصَاصَةٍ وما قَرْقَمَنِي إلا الكَرَمُ»[5].

قال البكري:

«هذا وإن لم يكن فيه سهو، فأنه أورد كلاماً ناقصاً غير منسوب ولا مفسر وهو أحوج كلام إلى التفسير فيعلم مراده بقوله: إنه لا يحسن الرطانة (بمجاورته

---

(١) أبو علي القالي: الأمالي حـ ١ ص ١٠٢ مطبعة السعادة ١٩٥٤.

(٢) أبو عبيد البكري: التنبيه على أوهام أبي علي في أمالية ص ٤٢.

(٣) ابو علي القالي: الأمالي حـ ١ ص ١٠٦.

(٤) أبو عبيد البكري: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ص ٤٣.

(٥) أبو علي القالي: الأمالي حـ ٢ ص ٢٤٤.

للعجم) وبانتفائه من السباحة ويشرح النص بأنه لأبي الذيال سويش الأعرابي البدوي:

قال: «أنا ابن التاريخ، أنا والله العربي المحض، لا أرفع الجربان ولا ألامس التبان ولا أحسن الرطانة»[1].

ومن كتب الاستدراك اللغوية كتب استدركت على المعاجم المتأخرة وأهمها:

(١) كتاب التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (المتوفى حوالي عام ٤٠٠ هـ).

تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني أو الصغاني المتوفى عام ٦٥٠ هـ[2]، يقول في مقدمته:

«هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - رحمه الله - في كتابه، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة، غير مدع استيفاء ما أهمله واستيفاء ما أغفله»[3].

وقد جمع فيه الصاغاني ما أهمله الجوهري وبلغت مراجعه ألف كتاب في غريب القرآن والحديث واللغة والنحو والصرف ويضم ستين ألف مادة وقد ألفه ٦٣٥ هـ[4].

وأورد ما أغفله الجوهري واستدرك عليه ٦٠ ألف مادة من النوادر والفصيح وصحيح اللغة، وصحح له كثيراً من الأوهام والغلط والتصحيف والتحريف في الكلمات والأعلام وأسماء المواضع[5].

---

(١) أبو عبيد البكري: التنبيه على أبي علي في أماليه ص ١١٨.
(٢) الصاغاني: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق عبد العليم الطحاوي - القاهرة ١٩٧٠م.
(٣) نفس المصدر: ص ٢٣.
(٤) نفس المصدر: ص ٢١.
(٥) نفس المصدر: ص ٢٤.

(٢) الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (م ١٨٨٧ م): [١]

كان المؤلف يرمي إلى نقد القاموس المحيط للفيروزبادي متخذاً منه نموذجاً لعيوب المعاجم العربية، فهاجمه المؤلف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة وهو بذلك يحاول أن يثبت أننا نحتاج إلى معجم عصري لا تعقيد فيه ولا تقعير وقد نقد الشدياق صاحب القاموس بعدم دقته في التعبير ومخالفته اللغويين وإبهامه[٢] والتكرار والخطأ في وضع الألفاظ[٣] والتصحيف[٤].

* *

هذه هي أهم مصنفات المستدركات اللغوية التي ألفها اللغويون وكان سببها التنافس العلمي أو الغيرة والحقد في كثير من الأحيان ولذلك كثرت، أما المحدثون فلا نجد لهم من المستدركات إلا القليل كما رأينا.

ثالثاً: **المستخرج**:

كان المحدثون مختصين بهذا النوع من التأليف وموضوعه عندهم:

«أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيده لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه»[٥].

قال الحافظ ابن حجر (م ٨٥٢ هـ) وشرطه:

««(أي شرط المستخرج) أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر، من علو أو زيادة مهمة»[٦].

---

(١) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس طبع الجوائب ١٢٩٩هـ.
(٢) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس، طبع الجوائب ١٢٩٩ هـ ص ٦.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢١.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٢.
(٥) السيوطي: تدريب الراوي ص ٢٣.
(٦) نفس المصدر: ص ٥٥.

وأغلب التأليف في هذا النوع كتب مستخرجة على الصحيحين وأشهرها:

(١) مستخرج أبي عوانة يعقوب المهرجاني (م ٣١٦ هـ) على مسلم[١].

(٢) مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (م ٣٨١ هـ) على صحيح البخاري[٢].

(٣) مستخرج أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (م ٤٣٦ هـ) على صحيحي البخاري ومسلم[٣].

(٤) مستخرج البرقاني (المتوفى عام ٤٢٥ هـ) على صحيحي البخاري ومسلم[٤].

وقد ذكر المحدثون أننا يجب ألا نطلق الحكم بصحة ما في المستخرجات مثل صحيحي البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر (م ٨٥٢ هـ) في بيان حال بعض الاستخراجات وذكر طريقتها في الاستخراج:

> **«كتاب أبي عوانه وإن سماه بعضهم مستخرجاً على مسلم فإن له فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب نبه هو على كثير منها، ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف والموقوف»[٥].**

> **«أما كتاب الإسماعيلي فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون، والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها فرب حديث أخرجه البخاري عن طريق بعض أصحاب الزهري عنه مثلا، فاستخرج الإسماعيلي وساقه من طريق آخر عن أصحاب الزهري بزيادة فيه وذلك الآخر ممن تكلم فيه فلا يحتج بزيادته...»[٦].**

وذكر ابن الصلاح في مقدمته:

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.
(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحثيث تأليف أحمد شاكر ص ٢٧.
(٣) نفس المصدر: ص ٢٧.
(٤) نفس المصدر والصفحة.
(٥) ابن حجر: شرح نخبة الفكر ص ١٣.
(٦) ابن حجر العسقلاني: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، طبع حيدر أباد ١٣٢٤هـ.

«إن أصحاب المستخرجات لم يلتزموا موافقة الشيخين في ألفاظ الأحاديث من غير زيادة ونقصان لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلباً لعلو الإسناد»[1].

وتوضيح ذلك أنه يتوقف الحكم بصحة الزيادة في المستخرجات على ثبوت الصفات المشترطة في الصحيح للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمعت فيه مع الأصل الذي استخرج عليه، وكلما كثرت الرواة بينه وبين ما اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة الإيضاح وكذلك كلما بعد صاحب المستخرج من عصر صاحب الأصل طال الإسناد وكلما كثرت رجاله احتاج الناقد له الى كثرة البحث عن أحوالهم.

فإذا روى البخاري مثلا عن علي بن المديني ـ عن سفيان بن عيينة عن الزهري حديثاً ورواه أبو بكر الإسماعيلي المتوفى عام ٣٨١ هـ في مستخرجه عن بعض مشايخه (عن الحكم بن موسى عن الوليد بن سلمة عن الأوزاعي عن الزهري ـ واشتمل حديث الأوزاعي زيادة على حديث ابن عيينة ـ نوقف الحكم بصحة الزيادة على تصريح الوليد بن مسلم بسماعه من الأوزاعي، وسماع الأوزاعي من الزهري (لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على شيوخه وعلى شيوخ شيوخه)[2].

وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح لشيخ الإسماعيلي ونقيس على هذا جميع ما في المستخرج وكذلك الحكم على بقية المستخرجات.

وأوجب المحدثون أننا لا يجوز لنا أن ننقل من المستخرجات حديثاً ونقول (رواه البخاري أو مسلم) إلا بشرطين:

أ ـ أن نقابل الحديث برواية البخاري ومسلم.

ب ـ أن يقول صاحب المستخرج (أخرجاه بلفظه)[3].

---

(١) العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.

(٢) الإمام البخاري: الضعفاء الصغير طبع مع كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب ط أولى محرم ١٣٩٦ هـ ص ٩٦.

(٣) العراقي) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.

فوائد المستخرج :

(١) علو الإسناد :

لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً عن طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج، مثاله أن أبا نعيم الأصبهاني عام **٤٣٦** هـ إذا روى حديثاً عن عبد الرازق من طريق البخاري أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة وإذا رواه عن الطبراني عن الديري ثم وصل باثنين[١] . . . . .

(٢) الزيادة في قدر الصحيح :

وذلك بأن يزيد أصحاب المستخرجات ألفاظاً زائدة وتكملات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما .

(٣) القوة بكثرة الطرق :

وفائدة هذه الطرق الترجيح عند المعارضة وذلك بأن يضم المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذي حدث مصنف الصحيح عنه وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجه[٢] .

أما اللغويون فلم يكن لهم مصنفات بعنوان «المستخرج» ولكنهم طبقوا منهجه في كتبهم المبكرة، فقد كان المؤلفون ينقلون عن السابقين رواياتهم بغير أسانيدهم ويلتقون في شيخ المؤلف السابق، ويظهر هذا واضحاً في المعاجم التالية للرواد الأوائل :

فابن دريد (م٣٢١ هـ) ينقل عن الخليل بن أحمد (م١٧٥ هـ) كثيراً من رواياته بسنده وقد يلتقي معه في شيخ الخليل[٣] .

---

(١) العراقي : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣١ .

(٢) ابن كثير : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحثيث تأليف أحمد شاكر، ص ٢٧ .

(٣) ابن دريد : الجمهرة انظر جـ ١ ص ٧٣ ، جـ ٢ ص ٢٢١ ، جـ ٣ ص ٢٢٥ .

وأبو علي القالي (المتوفى عام ٣٥٦ هـ) ينقل عن أستاذه ابن دريد (م ٣٢١ هـ) أغلب رواياته في كتابه الأمالي بإسناده ويلتقي مع ابن دريد في شيخه.

ومثال ذلك ما ذكره أبو علي القالي في الأمالي:[١]

«حدثنا أبو بكر بن دريد قال حدثني عمي عن أبيه عن ابن الكلبي عن أبيه قال اجتمع خمس جوار من العرب فقلن: هَلُمُمْنَ ننعت خيل آبائنا»[٢]....

وقال أيضاً في الأمالي:

«حدثنا أبو بكر أخبرنا عبد الرحمن عن عمه قال: سئل أعرابي عن مطر فقال: استقل شد مع انتشار الطفل، فشصا واحزأل»[٣].

وأبو منصور الأزهري (المتوفى عام ٣٧٠ هـ) يذكر في مقدمة كتابه «تهذيب اللغة» أنه اعتمد في رواياته للكتاب على ثقات اللغويين ونقل عنهم ولكنه ينقل عنهم بلا إسناد متصل[٤].

أما جمال الدين بن منظور الأفريقي المصري (المتوفى عام ٧١١ هـ) فيذكر أنه جمع مادة كتابه «لسان العرب» من خمسة كتب: تهذيب الأزهري، ومحكم ابن سيده، وصحاح الجوهري، وحواشي ابن بري، ونهاية ابن الأثير[٥]، وهو يصرح بأنه أخذ الروايات بعضها دون خروج عليها فما في الكتاب من خطأ فهو في الأصول التي اعتمد عليها لا منه[٦].

وهكذا تسير أكثر الكتب اللغوية ينقلون روايات من سبقهم ويلتقون معهم في

---

(١) أبو علي القالي: الأمالي حـ ١ ص ١٨٧ مطبعة السعادة ١٩٢٣.
(٢) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ١٩٨٧.
(٣) نفس المصدر السابق: حـ ١ ص ١٧١.
(٤) أبو منصور الأزهري: مقدمة التهذيب ص ٣٢.
(٥) ابن منظور: مقدمة لسان العرب ص ٥ - ١٠.
(٦) نفس المصدر السابق: ص ٣.

شيوخهم وأحياناً لا يذكرون السند متصلا كما وضحنا في فصل «نقد السند».

رابعاً: **الجزء**:

اهتم المحدثون بالتصنيف في (الأجزاء) وموضوعه:

«تأليف المصنفات عن الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب».

وأكثر هذه المصنفات مفقودة أو مخطوطة، وقد أشارت كتب الطبقات إلى كثير منها ومن هذه المصنفات:

(١) جزء من حديث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك (المتوفى عام ٢١٨ هـ)[١].

(٣) جزء فيه موافقات الدارمي:

لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي السمرقندي (المتوفى عام ٢٥٥ هـ)[٢].

(٤) جزء لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي (المتوفى عام ٢٥٨ هـ)[٣].

(٥) جزء فيه من حديث أبي الحسن علي بن إسحق بن زاطيا المخرمي (م ٣٠٦ هـ) وأبي جعفر محمد بن صالح بن دريج المكبري (م ٣٠٧ هـ)[٤].

---

(١) أبو عبدالله بن عبدالله بن أنس بن مالك (م ١١٨ هـ) : جزء من حديث ابي عبدالله مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٥٨ حديث (٢٠ ورقة).

(٢) أبو مسهر بن عبد الأعلي الغساني (م ٢١٨هـ): جزء من حديث أبي مسهر مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٥٨ حديث.

(٣) الدرامي (م ٢٥٥ هـ) : جزء فيه موافقات الدرامي، مخطوط دار الكتب رقم ٢٢٤ حديث، انظر فهرست دار الكتب ظ ـ ٢١٦.

(٤) محمد بن يحيى الذهلي (م ٢٥٨ هـ): جزء من الحديث، مخطوط دار الكتب رقم ١٥٥٩ حديث.

(٥) جزء لابن زاطيا المخرمي (م ٣٠٦ هـ) : ومحمد بن صالح بن دريج العكبري انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ص ٩٨٣.

(٦) جزء لابن خلاد الرامهرمزي (م ٣٦٠ هـ) بعنوان جزء فيه مسألة الجهر بالقرآن في الطواف[١].

(٧) ولأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقرىء الأصبهاني (م ٣٨١ هـ) (جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم وغيره)[٢].

(٨) أبو عبد الله بن إسحاق بن يحي بن منده العبدي الأصفهاني (المتوفى عام ٣٩٥ هـ) له:

جزء فيه مسند أحاديث إبراهيم بن أدهم الزاهد (المتوفى عام ١٦٣ هـ)[٣]

(٩) أجزاء جلال الدين السيوطي:

اهتم جلال الدين السيوطي بالتأليف في الأجزاء وله فيها تصانيف منها:

أ ــ أجزاء في علوم الحديث رواية منها:

١ ــ جزء في الأحاديث الواردة في ذم القضاة[٤].

٢ ــ جزء في حديث (ارحموا ثلاثة) عزيز قوم ذل.

وجزء في صلاة الضحي.

وجزء في طرق طلب العلم فريضة على كل مسلم.

وجزء في طرق حديث (أنا مدينة العلم وعليّ بابها)[٥].

ب ــ أجزاء في علوم الحديث دراية منها:

ــ جزء في أسماء المدلسين

---

(١) ابن خلاد الرامهرمزي: جزء فيه مسألة الجهر بالقرآن في الطواف، مخطوط دار الكتب ١٩٢٦ حديث.

(٢) ابن المقرىء الأصبهاني (م ٣٨١ هـ): جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم وغيره مخطوط دار الكتب رقم ١٥٥٩ ونسخة بدار الكتب رقم ٢٥٦٠٤ ب، (٧ ورقات).

(٣) ابن منده (م ٣٩٥ هـ): جزء فيه مسند احاديث إبراهيم بن أدهم (المتوفى عام ١٦٣ هـ، مخطوط دار الكتب رقم ٢٥٥٤٨ حديث).

(٤) جلال الدين السيوطي: جزء في الأحاديث الواردة في ذم القضاة، مخطوط دار الكتب المصرية رقم ١٣٩٠ حديث.

(٥) جلال الدين السيوطي: مجموع أجزاء في رواية الحديث ـ مخطوط دار الكتب رقم ١٩٤٨ حديث.

ـ جزء فيمن وافقت كنيت زوجته من الصحابة

ـ جزء فيمن عين النبي ﷺ أسماءهم[١].

وذكر الإمام عبد الرحمن السخاوي (المتوفى عام ٥٩٢هـ) في كتابه: (الذيل على رفع الاصر أو بغية العلماء والرواة)[٢]، ترجمات لبعض العلماء وفيها أنهم (سمعوا بعض الأجزاء)، على الحفاظ ومن هؤلاء:

(١) القاضي عز الدين أبو البركات (المتوفى عام ٨٠٠ أو ٨٠٢ هـ):

«لازم خاله الجمال عبد الله كثيراً حتى سمع عليه من كتب الحديث وغيرها شيئاً كثيراً» ومنها هذه الأجزاء:

أ ـ الخلعيات:

وهي عشرون جزءاً في الحديث جمعها أبو نصر بن الحسن الشيرازي من التصانيف والروايات المنسقة في الحديث المخرجه عن القاضي أبي الحسن علي بن الحسين الموصلي المعروف بالخلعي المتوفى عام ٤٩٢ هـ.[٣].

ب ـ جزء البانياس، وجزء البينونة، وجزء من حديث علي بن حرب رواية العباداني عنه مع ما بآخره من حديث (علي بن حرب) أيضاً والثاني والثالث من حديث زاهر وجزء من عوالي (أبي الشيخ) وجزء الغطريف وجزء ابن نجيد وجزء الأنصاري وجزء البطاقة وجزء ابن عرفة[٤].

---

(١) جلال الدين السيوطي: ٩١١ هـ: مجموع أجزاء في علم الحديث مخطوط نسخة مكتبة الأزهر رقم ١٣٢ مجموع ـ ودار الكتب ٣٢ مجاميع.

(٢) عبد الرحمن السخاوي (م٩٠٢هـ): الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة تحقيق دكتور جودة هلال والأستاذ محمد محمود صبيح ومراجعة علي البجاوي الدار المصرية للتاليف والترجمة ١٩٦٦م.

(٣) السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، طبع مطبعة الموسوعات بالقاهرة حـ ١ ص ١٨٨.

(٤) عبد الرحمن السخاوي: الذيل على رفع الإصر. ص ٢٠.

(٢) القاضي شمس الدين محمد بن علي القاياتي الشافعي (م ٨٥٠ هـ):

«سمع الحديث اتفاقاً على غير واحد فعلى شيخه العز بن جماعة الأربعين التساعيات وعلى الشهاب الواسطي جزء البطاقة وعليه وعلى الولي العراقي بعض جزء الأنصاري وذلك من قوله:

«من صلى الصبح فهو في ذمة الله إلى آخر الجزء...»[1].

هذه هي المصنفات في الجزء عند المحدثين، ونلاحظ أن أغلبها إما مفقودة أو لم تصلنا وأشارت إليها كتب الطبقات أو مخطوطة تحتاج لجهود الباحثين لنشرها.

* *

هل نستطيع بعد ذلك كله أن نقرر أن التوفر على حديث رجل واحد أو أحاديث مطلب واحد يعتبر فنا تأليفيا نشأ عند علماء الحديث متسمياً بهذه التسمية التي أطلقوها عليه وهي الأجزاء.

الحق أن علماء العربية عرفوا هذا النوع من التأليف في فترات مبكرة أيضاً وان كنا لا نعرف عندهم مصطلح الأجزاء لكنهم منذ البداية توفروا أيضاً على موضوع واحد يكتبون فيه، والمكتبة العربية حافلة بهذا الاتجاه ومن ثم لا نستطيع أن نقرر أن مثل هذا التصنيف كان لونا من تأثير علوم الحديث، ولكننا نستطيع أن نقول إنه كان إتجاها عربياً ـ منذ نشأت العلوم العربية وهو لا يبعد عن فكرتنا الأساسية، فإن المسلمين جميعاً في مختلف العلوم التي ارتادوها ـ كانوا يصدرون عن منهج واحد وفي مناخ عقلي واحد، تتناول العلوم كلها وسائل التأثير، ومن ثم نشير نحن هنا إلى الرسائل التي كتبوها عن الخيل والمطر والإبل وخلق الإنسان ثم عن الكتب التي ألفوها عن لغات القبائل ولغات القرآن والحيوان والنبات والشجر وغير ذلك من الموضوعات المفردة.

وأحب أن أشير قبل أن أدع هذا المجال إلى أن التأليف اللغوي في موضوع واحد

---

(١) عبد الحمن السخاوي: الذيل على رفع الإصر ص ٢٨٠.

يعتبر الآن مطلباً من المطالب المهمة جداً في الدرس اللغوي الحديث وبخاصة في المجال المعجمي، فاللغويون يصرفون كثيراً من عنايتهم الآن في عمل المعاجم الخاصة كمعجم الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والسياسة والحرب والصناعة والألبسة والأطعمة، وغير ذلك من المعاجم التي تعج بها المكتبات الأوربية والتي نرى مكتبتنا العربية في أمس الحاجة إليها مع تأكيدنا المستمر بأن أسلافنا كانوا أسبق الناس إلى التأليف في هذا الفن.

وبعد فلعله يتضح الآن أن علوم الحديث قد أثّرت في الدرس اللغوي أيضاً في مجالات تأليفية معينة تأكدت منها التأليف في الغريب والمستدرك والمستخرج.

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد،

فلقد توقفنا في كل فصل من فصول هذا البحث عند جانب معين من جوانب التأثير التي حسبناها لعلوم الحديث على علوم اللغة، ولقد كنا نستخلص في كل فصل ما نراه من نتائج، ولسنا هنا بصدد تكرار ما قررناه لكنا نود أن نبرز النتائج الكبرى التي أفضى إلينا بها هذا البحث.

ولعلنا نحصر هذه النتائج الكبرى في ميدانين:

الأول: ميدان المنهج.

الثاني: ميدان المصطلح.

أما المنهج فنحن نؤمن أنه أهم ما ينبغي أن تنصرف إليه عناية الباحثين إذ لا يوجد سلوك جزئي بدون منهج وإلا كان ضرباً من العبث ونحن نزعم أن علوم الحديث هي من أهم العلوم التي طبعت الفكر الإسلامي وأمدته بمنهج يمكن أن نطلق عليه أنه منهج إسلامي محض لا يستطيع أن يماري في ذلك ممار.

ولقد نهض هذا المنهج على قواعد أساسية هي:

١ ــ أن الحديث ورد إلينا في لغة.

٢ ــ أن هذا الحديث يمثل خبراً.

٣ ـ أن هذا الخبر قد نقله رجال عن رجال.

هذه الدعائم الثلاثة جعلت أصحاب الحديث يحكمون المنهج من حولها، فالنص الحديثي نص عربي يستقيم مع العربية حيث تستقيم وهو خبر لا بد أن نعرف وثاقته ـ عن طريق تمحيص نقله ومتنه ـ ومن هنا نشأت فكرة نقد السند ونقد المتن وظهرت علوم الجرح والتعديل ودراسة الرجال مما يؤكد أن منهج المسلمين يبدأ بتمحيص الناقل لمعرفة صحة المنقول، والذي لا شك فيه أن هذه النظرية التي تمثل المنهج قد أفضت إلى روافد تطبيقية جزئية عرضنا لها في آداب المحدثين وفي طرق الأخذ والتحمل وفي مسالك الرواية على العموم ثم في تمحيص النصوص ذاتها.

إن فكرة دراسة الرجال ليست حشداً لأسماء الأعلام من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وإنما هو اتجاه يؤكد أنه لا توجد نظرية مجردة تعيش في فراغ وأن كل فكرة إنما يحملها رجال وأن هذه الفكرة تتشكل وفقاً لاتجاهات الرجال الذين يحملونها ـ ومن ثم لا يمكن درس الفكرة معلقة في الهواء ـ وإنما درس الفكرة كما حملها أصحابها لذلك نرى قيمة كبيرة في كتب الرجال عند المحدثين.

ونحن نعلم جميعاً أن هذا الاتجاه الحديثي قد طبع العلوم الإسلامية الأخرى وقد طبع كما رأينا من البحث الدرس اللغوي في كثير من الجوانب حيث تحفل المكتبة اللغوية بعدد وافر من كتب الطبقات والتراجم وفي طريقة نقل اللغة عن طريق الرواية أو عن طريق الأخذ المباشر كما يقول المعاصرون.

أما ميدان المصطلح فهو أيضاً من أهم ما ينبغي أن تنصرف إليه عناية الدارسين لأن المصطلح يكشف عن الاتجاه العقلي عند أصحابه ويكشف عن نضج التطبيق لأن الذين يرتادون ميداناً معيناً من ميادين العلم إنما يبدأون يجربون هذه الطريقة أو تلك حتى إذا استقرت عندهم رؤية خاصة وضعوها على هيئة مصطلح علمي.

والذي لا شك فيه عندنا أن نضج المصطلح وتناسقه واكتماله ـ يمثل نضج الحضارة الذي يصدر عنها، ومن ثم ليس بدعاً من القول أن نؤكد أن قيمة هذا البحث في أنه يكشف عن ميدان متناسق جدا من المصطلح نتج ابتداء من تأثير علوم

الحديث على علوم اللغة، لأن المحدثين كانوا قد توصلوا إلى عدد كبير من المصطلحات خاصة بالسند وبالأداء وبالمتن ثم انتقلت هذه المصطلحات إلى علوم اللغة، ولقد نشير هنا فحسب إلى مصطلح السماع والقراءة والجرح والتعديل وغير ذلك.

ولقد يكون لنا بعد تأكيدنا على هذين الميدانين العلميين أن نتقدم بمقترحات في خاتمة هذا البحث:

أولا: أن نؤكد دوما على ضرورة توجيه الأبحاث العربية بحيث تصدر عن منهج إسلامي متكامل يصل كل جهود العقل العربي بالمناخ الإسلامي الذي صدر عنه.

ثانيا: أن الباحثين اللغويين لم يدرسوا الحديث الشريف الدراسة اللغوية الواجبة، فقد كانوا يعرضون للحديث عرضاً سريعاً يتصل في الأغلب بقضية الاستشهاد، ونحن نرى أن النص الحديثي ذاته حقيق بدرس لغوي شامل يبين خصائص التركيب في جملة الحديث وخصائص المعجم فيه.

ثالثا: توجيه العناية إلى المصادر الأمهات في كتب الحديث لتوثيقها وتحقيقها ونشرها نشراً علمياً سواء منها ما لا يزال مخطوطاً أم ما نشر نشراً غير علمي.

والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع

ابن الأثير: (عز الدين أبو الحسن على بن محمد عبد الكريم الجزري)
(متوفى عام ٦٣٠ هـ)
أسد الغابة في معرفة الصحابة.
تحقيق محمود فايد وآخرين، مطبعة العاصمة - بدون تاريخ - وطبع القاهرة ١٢٨٠ هـ.

ابن الأثير: (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري) - متوفى عام ٦٠٦ هـ:
النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق طاهر الزواوي ومحمود الطناحي - دار إحياء الكتب ١٩٦٣ م.

أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦١ م.

الأزهري: (أبو منصور محمد بن أحمد - م ٣٧٠ هـ):
تهذيب اللغة.
طبع دار الكتب ١٩٥٦ م، وطبع المؤسسة المصرية للتأليف والنشر والترجمة من ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م.
_ حقق الجزء الأول والتاسع: عبد السلام هارون، واشترك في تحقيق الأجزاء من (١ - ١٥)
_ دكتور عبد الحليم النجار حـ ٣.
_ ودكتور علي النجار حـ ٢.
_ ومحمد خفاجي ومحمود العقدة حـ ٦.
_ وعبد الكريم الغرباوي حـ ٤.
_ وعبد السلام سرحان حـ ٧.

ودكتور عبد الله درويش حـ ٥ .
ـ وأحمد عبد العليم حـ ١٢ .
ـ ويعقوب عبد النبي حـ ١٣ .
ـ وإبراهيم الإبياري حـ ١٤ .
واشترك في مراجعة تحقيقه علي البجاوي ومحمد علي النجار واستدرك على الأجزاء (٧ و ٨ و ٩) إبراهيم الإبياري في الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ .

الأصفهاني : (أبو الفرج)
الأغاني
طبعة دار الكتب ١٩٣٦ م ومطبعة التقدم ١٣٣١ هـ .

الأصمعي : (أبو سعيد عبد الملك بن قريب ـ م ٢١٤ هـ) .
ـ **كتاب الإبل** (ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسان العربي) تحقيق هفنر في ليبزج وبيروت ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥ م .
ـ **كتاب خلق الإنسان** (ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسان العربي) تحقيق هفنر في ليبزج ـ بيروت ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥ م .
ـ **كتاب النبات والشجر** (نشر هفنر ولويس شيخو ضمن مجموعة رسائل بعنوان (البلغة في شذور اللغة)، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ م .
ـ **كتاب النخل والكرم** (نشر هفنر ولويس شيخو ضمن مجموعة رسائل (البلغة في شذور اللغة)، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ م .

الآمدي : (الحسن بن بشر يحيى الآمدي ـ م ٣٧٠ هـ) :
ـ **الإحكام في أصول الأحكام** طبع دار المعارف ١٩١٤ م .
ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم** :
حققه سالم كرنكو، مطبعة القوى، القاهرة ١٣٥٤ هـ وحققه عبد الستار فراج عام ١٩٦١ م .

ابن الأنباري : (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ـ متوفى ٥٧٧ هـ)
ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ١٩٥٥ م (طبعة ثانية)
ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**: تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا دار الكتاب العربي ١٩٦٩ م .
ـ **لمع الأدلة في أصول النحو**: نشره سعيد الأفغاني في دمشق ـ مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ م .
ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: تحقيق إبراهيم السامرائي ببغداد ١٩٦٠ م ،

وتحقيق محمد أبي الفضل ـ مطبعة دار نهضة مصر ١٩٦٠ (طبعة أولى) و ١٩٦٧ (طبعة ثانية).

البخاري: (محمد بن إسماعيل ـ متوفي ٢٥٦ هـ):
ـ **الأدب المفرد** طبع السلفية ١٣٧٥ هـ
ـ **التاريخ الصغير**: طبع الهند ١٣٢٥ هـ
ـ **التاريخ الكبير**: حيدر آباد ـ الدكن ١٣٦١ هـ.
ـ **الجامع الصحيح**: طبع بولاق ١٩١١ م بهامش (فتح الباري)، وطبعت في ليدن بإشراف كريل وجونبل (أربعة أجزاء)، ولكنها ليست طبعة ممتازة.
ـ **كتاب الضعفاء الصغير**: طبع بدار الوعي بحلب تحقيق محمود زايد ١٣٩٦ هـ، ومعه كتاب **الضعفاء والمتروكين** للنسائي.

البطليوسي: (ابن السيد)
ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** طبع ببيروت ١٩٠١ م بمراجعة عبد الله البستاني.

البغدادي: (الخطيب ـ أحمد بن علي)
ـ **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** مطبعة الخانجي (١٤ جزءا) القاهرة ١٩٣١ م
ـ **تقييد العلم** تحقيق دكتور يوسف العش دمشق ١٩٤٩ م
ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** مخطوط بلدية الاسكندرية في عشر مجلدات مكتوبة بقلم نسخ عام ٥٠٠ هـ (برقم ٥٠٥ مصطلح) ومعه مخطوط مصور برقم (٨٢٥٨٠) حديث
ـ **شرف أصحاب الحديث** طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٧٧ م
ـ **الكفاية في علم الرواية** طبع مطبعة السعادة ١٩٧٢ م بتقديم محمد حافظ التيجاني ومراجعة عبد الحليم عبد العليم وآخر.

البغدادي: (عبد القادر بن عمر)
ـ **خزانة الأدب ولب لباب العرب** تحقيق عبد السلام هارون ـ دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م

البكري: (أبو عبيد)
ـ **التنبيه على أبي علي في أماليه** مطبعة السعادة ١٩٢٣ م
ـ **اللآلىء في شرح أمالي القالي** طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر ١٣٥٤ هـ

الثعالبي: (أبو منصور إسماعيل الثعالبي)
ـ **فقه اللغة وسر العربية** تحقيق لويس شيخو ـ بيروت ١٩٠٣ م، وتحقيق إبراهيم الإبياري ومصطفى السقا ١٩٣٨ م.

ثعلب: (أبو العباس أحمد بن يحيى - م ٢٩١ هـ)
- **فصيح ثعلب** نشره محمد خفاجي - مكتبة التوحيد ١٣٩٨ هـ، وحققه عاطف مدكور - رسالة ماجيستير كلية الاداب - جامعة القاهرة ١٩٧٤ م.
- **مجالس ثعلب** حققه ونشره عبد السلام هارون - دار المعارف - ١٩٤٨ - ١٩٥٦ م.

الجاحظ: (عمرو بن عثمان بن بحر - م ٢٥٥ هـ)
- **البخلاء** تحقيق الدكتور محمد طه الحاجري - دار المعارف ١٩٧١ م
- **البيان والتبيين** تحقيق حسن السندوس - مطبعة الاستقامة ١٩٤٧م وتحقيق عبد السلام هارون بالقاهرة - ومطبعة المثنى ببغداد ١٩٦١م.
- **الحيوان** تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٤٧ م

ابن جماعة: (بدر الدين إبراهيم بن سعد - م ٧٥٣ هـ)
- **تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم** طبع حيدر اباد ١٣٥٣ - ١٩٣٤ م وطبع بمطبعة ام القرى ١٣٥٨ هـ

الجمحي: (محمد بن سلام)
- **طبقات فحول الشعراء** تحقيق محمود محمد شاكر - القاهرة ١٩٥٢ م

ابن جنى: (أبو الفتح عثمان)
- **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء - طبع دار الكتب ١٩٥٢ - ١٩٥٥ م.

الجواليقي: (أبو منصور موهوب بن أحمد)
- **المعرب** حققه أحمد شاكر - دار الكتب ١٣٦٠ هـ، وطبعات مصورة عنها في طهران ١٩٦٦ م والقاهرة ١٩٦٩ م.

ابن الجوزي: (أبو الفرج بن عبد الرحمن بن علي بن محمد - متوفي ٥٩٧ هـ)
- **إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث**: طبع مصر ١٣٢٣ هـ وطبع بتقديم طه سعد - مكتبة الكتاب الأزهرية - بدون تاريخ.
- **الموضوعات الكبرى**: طبع مصر ١٣٧٣ هـ
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: طبع حيدر آباد ١٣٥٧ هـ.

جولد تسيهر: - **العقيدة والشريعة في الإسلام**. ترجمة دكتور محمد يوسف موسى ودكتور علي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الخالق ط ثانية بالقاهرة ١٣٨٦ هـ (وقد علق عليه الشيخ محمد الغزالي ونشر تعليقه في سلسلة الثقافة الإسلامية العدد الخامس عشر)

الجوهري: **ـ الصحاح** (تاج اللغة وصحيح العربية) حققه أحمد عبد الغفور عطار، طبع دار الكتاب العربي ١٩٥٦ م.

حاجي خليفة: **ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون** طبع استانبول ١٣٦٢ هـ

الحازمي: (زين الدين محمد بن موسى)

ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.

طبع الهند ١٣١٩ هـ، وفي القاهرة ١٣٤٦ هـ، وفي حلب ١٣٤٦ هـ بتحقيق راغب الطباخ.

ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار طبع الهند ١٣١٩ هـ، وفي القاهرة ١٣٤٦ هـ، وفي حلب ١٣٤٦ هـ بتحقيق راغب الطباخ.

ـ شروط الأئمة الخمسة طبع القدس ـ القاهرة ١٣٥٧ هـ

الحاكم النيسابوري: (محمد بن عبد الله الحاكم ـ متوفى ٤٠٥ هـ)

ـ المستدرك على الصحيحين طبع حيدر آباد ١٣٣٤ ـ ١٣٤٢ هـ

ـ معرفة علوم الحديث نشر معظم حسين ـ مطبعة دار الكتب ١٩٣٧ م

ابن حيان: (محمد بن حيان ـ متوفي ٣٥٤ هـ)

ـ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين طبع دار الوعي بحلب ١٣٩٥ هـ

ابن حجر: (أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد شهاب الدين الفضل الكناني العسقلاني المصري القاهري ـ م ٨٥٢ هـ)

ـ الإصابة في تمييز أسماء الصحابة طبع سبرنجر وغيره ـ كلكتا ١٨٨٣ م والقاهرة ١٣٢٧ هـ

ـ بلوغ المرام من أدلة الاحكام: القاهرة ١٣٣٠ هـ

ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: تحقيق علي البجاوي ـ سلسلة تراثنا ـ القسم الأول، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر عام ١٩٦٤ م

ـ تقريب التهذيب: تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ مكتبة القاهرة ١٩٦٢ م.

ـ تهذيب التهذيب: طبعة حيدر آباد ـ الدكن ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧ هـ

ـ طبقات المدلسين (المسمى بتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس): القاهرة ١٣٢٢ هـ.

ـ القول المسدد في الذب عن المسند (للإمام أحمد): طبع حيدر آباد ١٣١٩ هـ.

ـ لسان الميزان (اختصار كتاب ميزان الاعتدال للذهبي): طبع حيدر آباد ١٣٢٩ ـ ١٣٣١ هـ

ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر):

طبع الاستقامة ١٣٦٨ هـ، طبع مصطفى الحلبي ١٣٩٢ هـ

ـ **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: (**ونخبة النظر في توضيح نخبة الفكر**): طبع الاستقامة ١٣٦٨ هـ، طبع مصطفى الحلبي ١٣٩٢ هـ

ابن حزم: (أبو عبد الله محمد)

ـ **الإحكام في أصول الأحكام**: تحقيق أحمد شاكر طبع الخانجي القاهرة ١٣٤٥ هـ.

ـ **الناسخ والمنسوخ** طبع على هامش الجلالين ـ المطبعة الأزهرية القاهرة ١٣٠١ هـ.

حسن عون: (دكتور) **اللغة والنحو** مطبعة رويال ـ الإسكندرية ١٩٥٢ م

ـ **تطور الدرس النحوي** مطبعة الجبلاوي ـ بمصر ١٩٧٠ م

حسين نصار: (دكتور) **المعجم العربي** ـ نشأته وتطوره دار الكتاب العربي ١٩٥٦ م

حمزة حسن **الأصفهاني**: **التنبيه على حدوث التصحيف** حققه محمد حسن آل ياسين ببغداد ١٩٦٧ م وحققه محمد أسعد أطلسي دمشق ١٩٦٨م.

ابن حنبل: (الإمام أحمد بن حنبل السيباني)

ـ **المسند** طبع على هامش كنز العمال عام ١٣١٣ هـ وحققه أحمد شاكر ـ طبع دار المعارف ١٣٦٥ هـ

ابن خلاد: (الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي):

ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: تحقيق دكتور محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر ـ بيروت ١٩٧٦ م

ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر):

ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ١٩٤٨ م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ): كتاب العين نشر أنستاس ماري الكرملي قسما منه ببغداد ١٩٦٤م، وحقق الجزء الأول منه الدكتور عبد الله درويش ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٦٧م

ابن دريد: (محمد بن الحسن بن دريد ـ م ٣٢١ هـ):

ـ **الجمهرة في اللغة** تحقيق سالم كرنكو ومحمد نجيب السورتي ـ طبع حيدر آباد ١٣٤٤ هـ وأعيد طبعه (بالأوفست) مكتبة المثنى ببغداد ١٩٧٢ م.

ـ **الديوان**: تحقيق محمد بدر العلوي ـ طبع لجنة التأليف والنشر ١٣٦٥ هـ.

ـ **الاشتقاق**: تحقيق عبد السلام هارون ـ مطبعة الخانجي ١٩٥٨ م.

ـ **المجتنى**: تحقيق السيد هاشم النووي طبع حيدر أباد ١٣٤٢ هـ.

الذهبي: (شمس الدين محمد بن أحمد)

— **تذكرة الحفاظ**: طبع آباد ـ الدكن ١٣٣٣ هـ

— **تلخيص المستدرك على الصحيحين** (للحاكم النيسابوري): طبع حيدر آباد ـ الدكن ١٣٣٤ هـ/ ١٣٤٢ هـ.

الرازي: — **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل** طبع الهند ١٩٥٢ م

— **الجرح والتعديل** طبع الهند ١٩٥٢ م

الرافعي: (مصطفى صادق):

— **تاريخ آداب العرب، مطبعة الاستقامة ١٩٤٠ م**

ابن رشيق القيرواني: **الحسن بن علي ـ م ٤٥٦م**. العمدة في صناعة الشعر ونقده. طبع القاهرة ١٩٠٧ م ـ ومطبعة حجازي ١٣٥٣ هـ.

روزنتال: (فرانتز ـ دكتور):

— **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي** ترجمة أنيس فريحة ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٩٦١ م.

الزبيدي: (أبو بكر محمد بن الحسن ـ م ٣٧٩ هـ):

— **طبقات النحويين واللغويين** تحقيق محمد أبي الفضل ـ طبع الخانجي ١٩٥٤ م وطبع دار المعارف ١٩٧٣ م.

— **لحن العوام**: تحقيق دكتور رمضان عبد التواب ـ المطبعة الكمالية بالقاهرة ١٩٦٤ م.

الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري بن سهيل)

— **كتاب فعلت وأفعلت** نشر بالقاهرة ١٩٠٧ م ـ ١٩١٣ م ضمن الطرف الأدبية لطلاب العلوم العربية نشره محمد خفاجي ـ المطبعة النموذجية ١٩٤٩ م.

الزجاجي: — **مجالس العلماء** تحقيق عبد السلام هارون ـ الكويت ١٩٦٢ م.

الزركشي: (بدر الدين محمد بن عبد الله)

— **البرهان في علوم القرآن** تحقيق محمد أبي الفضل ـ طبع عيسى الحلبي ١٩٥٧.

الزمخشري: (أبو القاسم محمود بن عمر):

— **الفائق في غريب الحديث** حققه علي البجاوي ومحمد أبي الفضل ـ طبع دار إحياء الكتب العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ م.

أبو زيد الأنصاري: (سعيد بن أوس بن ثابت):

— **كتاب المطر**: نشر ضمن مجموعة البلغة في شذور اللغة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥ م المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت.

— **النوادر في اللغة**: نشر سعيد الخوري ـ بيروت ١٨٩٤ م ونسخة مصورة عنها في بيروت ١٩٦٥ م.

السجستاني: (أبو حاتم سهل بن محمد):
- **كتاب فعلت وأفعلت** مخطوط دار الكتب برقم ٢٦٥ (لغة)
- **المصاحف** نشره جفري - القاهرة - ليدن ١٩٣٧ م.

السخاوي: (محمد بن عبد الرحمن - م ٩٠٢ هـ)
- **الإعلان بالتوضيح لمن ذم التاريخ** طبع دمشق ١٣٤٩ هـ
- **الذيل على رفع الإصر (أو بغية العلماء والرواة)** تحقيق دكتور جودة هلال ومحمد صبيح ومراجعة علي البجاوي - طبع الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة سنة ١٩٦٦ م
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**: طبع مطبعة العاصمة ونشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٢ م.

ابن سعد: (محمد بن سعد كاتب الواقدي):
- **الطبقات الكبرى** مطبعة بريل بليدن ١٣٢٢ هـ وطبعة بيروت ١٩٥٧ م

السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان)
- **أخبار النحويين البصريين** نشره سالم كرنكو في الجزائر ماريس ١٩٣٥ م وحققه بالقاهرة محمد خفاجي وطه الزيني ١٩٥٥ م

سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):
- **شواهد الكتاب** جمع محمد خفاجي (ضمن فصيح ثعلب) - المطبعة النموذجية - بالقاهرة ١٩٤٩ م
- **الكتاب (كتاب سيبويه)**: طبع بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ وحققه عبد السلام هارون طبع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٣ م

السيوطي: (جلال الدين - م ٩١١ هـ):
- **الاقتراح في أصول النحو** طبع حيدر آباد ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ / ١٣٩٥ هـ وطبع بتحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٦ م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ وتحقيق محمد أبي الفضل مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٤ م.
- **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**: تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - مكتبة القاهرة طبعة أولى ١٩٥٩ م.
- **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**: طبع بمصر ١٣٥١ هـ.
- **جزء في الأحاديث (في ذم القضاة)**: مخطوط دار الكتب ١٣٩ حديث
- جزء في طرق حديث: أنا مدينة العلم وعلي بابها
  وجزء في طرق حديث: طلب العلم فريضة على كل مسلم.

وجزء في أسماء المدلسين
وجزء فيمن عين النبي - صلى الله عليه وسلم - أسماءهم ومخطوط مكتبة الأزهر رقم ١٣٢ مجاميع .
- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة** طبع المطبعة الشرفية - مصر ١٣٢٧ هـ
- **شرح شواهد المغني**: طبع بتصحيح الشنقيطي - المطبعة البهية - القاهرة ١٣٢٤ هـ
- **طبقات الحفاظ**: تحقيق علي محمد عمر - مطبعة الاستقلال - مصر ١٩٧٣ م
- **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: طبع مصر ١٣١٧ هـ
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: تحقيق محمد أبي الفضل وآخرين - طبع عيسى الحلبي ١٩٥٨ م.
- **نظم الدرر في علم الأثر (الألفية)** تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ١٩٦٢ ، وتحقيق أحمد شاكر - طبع الحلبي ١٣٥٣ هـ
- **همع الهوامع** القاهرة ١٣٢٧ هـ.

الشافعي: (محمد بن إدريس - م ٢٠٤ هـ)

الشافعي: ((محمد بن إدريس - م ٢٠٤ هـ)
- **اختلاف الحديث** (طبع على هامش الجزء السابع من كتاب الأم للشافعي) المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢٥ هـ
- **الرسالة**: تحقيق أحمد شاكر - طبعة أولى - مطبعة البابي الحلبي ١٩٤٠ م

شوقي ضيف: - **المدارس النحوية** طبعة دار المعارف، طبعة ثانية ١٩٧٢ م

الشوكاني: (محمد بن علي)
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** تحقيق عبد الرحمن النجار - طبعة أولى ١٩٦٠ م

صبحي الصالح: (دكتور)
- **علوم الحديث ومصطلحه** دار العلم للملايين - بيروت طبعة رابعة ١٩٦٦ م

الصغاني او الصاغاني: (الحسن بن محمد بن الحسن):
- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحيح العربية** تحقيق عبد العليم الطحاوي القاهرة سنة ١٩٧٠ م.

ابن الصلاح: (تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح) - (متوفي ٦٤٣ هـ)
- **مقدمة ابن الصلاح** طبعت بمصر ١٩٢٦ ، وشرح العراقي بتحقيق عبد الرحمن عثمان وعنوانه - (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح) مطبعة العاصمة

١٩٦٩ طبعة أولى) وحققته الدكتورة عائشة عبد الرحمن ومعه محاسن الاصطلاح للبلقيني (م ٨٠٥ هـ)، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م.

الطحاوي: (أبو جعفر أحمد بن محمد):

ـ **مشكل الآثار**، طبع الهند ١٣٣٣ هـ.

أبو الطيب اللغوي: (عبد الواحد ـ م ٣٥١ هـ):

ـ **مراتب النحويين** تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الفجالة سنة ١٩٥٥م.

الطيبي: (الحسن بن عبد الله الطيبي ـ م ٧٤٣ هـ):

ـ **الخلاصة في أصول الحديث** تحقيق الدكتور صبحي السامرائي ـ مطبعة الإرشاد ببغداد ١٩٧١ م.

عبد الحميد الشلقاني: (دكتور): رواية اللغة دار المعارف ١٩٧١ م.

ـ **الأعراب الرواة** دار المعارف ١٩٧٧ م.

ابن عبد ربه: ـ **العقد الفريد** تحقيق أحمد أمين وآخرين، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠ م وتحقيق محمد سعيد العريان ١٣٩٥ هـ.

عبده الراجحي: (دكتور):

ـ **فقه اللغة في الكتب العربية** دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٢ م

ـ **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** دار المعارف ١٩٦٨ م

ـ **النحو العربي والدرس الحديث** دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٩

أبو عبيد: (القاسم بن سلام):

ـ **غريب الحديث** طبع حيدر آباد ـ الدكن ١٩٦٤ م

ـ **الغريب المصنف** مخطوط دار الكتب رقم ١٢١ (لغة)

ابن عبد البر: (أبو عمر يوسف بن عبد الرحمن النمري القرطبي ـ م ٤٦٣ هـ):

ـ **جامع بيان العلم وفضله**: تحقيق عبد الرحمن عثمان ـ مطبعة العاصمة ١٩٦٨ م.

عبد المجيد عابدين: (دكتور):

ـ **المدخل إلى دراسة النحو العربي** مطبعة الشبكشي بالأزهر طبعة أولى ١٩٥١ م.

أبو عبيدة: (معمر بن المثنى):

ـ **الخيل** نشره سالم كرنكو ـ طبع حيدر آباد ١٣٥٨ هـ.

ابن عراق: (علي بن عراق الكناني):

ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة** تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع مكتبة القاهرة ١٣٧٨ هـ.
العراقي: (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ـ م ٨٠٦ هـ):
ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** تحقيق عبد الرحمن عثمان ـ مطبعة العاصمة ١٩٧٠ م
ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** طبع القاهرة طبعة أولى ١٩٧٣ م
العسكري: (الحسن بن عبد الله):
ـ **تصحيفات المحدثين** طبع على هامش كتاب (**النهاية في غريب الحديث والأثر**) طبع القاهرة ١٣٢٢ هـ.
ـ **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** تحقيق عبد العزيز أحمد ـ القاهرة ١٩٦١ م
علي بن حمزة الأصفهاني: التنبيهات على أغاليط الرواة في الكتب المصنفات تحقيق عبد العزيز الميمني (طبع مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) طبع دار المعارف سنة ١٩٧٧م.
العلموي: (عبد الباسط بن موسى بن محمد ـ م ٤٠٠ هـ)
ـ **المعيد في أدب المفيد والمستفيد** طبع حيدر آباد ١٣٢٥ هـ
ابن فارس: (أبو الحسين أحمد ـ م ٣٩٥ هـ)
ـ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** حققه مصطفى الشويمي ـ بيروت ١٩٦٤ م. وحققه السيد صقر ـ طبع عيسى الحلبي ـ القاهرة ١٩٧٧.
ـ **المجمل في اللغة** الجزء الأول ـ نشره محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٤٧ م.
ـ **معجم مقاييس اللغة** طبع بتحقيق عبد السلام هارون ـ مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٧١ م.
الفراء: ـ **الأيام والليالي والشهور** تحقيق إبراهيم الإبياري ـ القاهرة ١٩٥٦ م
ـ **المذكر والمؤنث** تحقيق مصطفى الزرقا ـ بيروت ١٣٩٥ هـ.
فندريس: ـ **اللغة** ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي القاهرة ١٩٥٠م.
ابن فورك: (محمد بن الحسن)
ـ **مشكل الحديث وبيانه** طبع حيدر آباد ـ الدكن ١٣٦٢ هـ.
الفيروزبادي: (محمد بن يعقوب مجد الدين ـ متوفى ٨١٧ هـ):
ـ **القاموس المحيط والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط**: طبع بولاق ١٢٧٢ هـ ـ ونشرته شركة فن الطباعة بمصر ١٩٥٤ م.
القالي: (أبو علي إسماعيل بن القاسم):

ـ **الأمالي** طبع دار الكتب ١٩٢٦ م.
ـ **ذيل الأمالي والنوادر** دار الكتب ١٩٢٦ م.
ابن قتيبة: ـ **تأويل مختلف الحديث**: طبع مطبعة كردستان ١٣٢٦ هـ (على نسخة مصححة بمعرفة محمود شكري الألوسي - جمال الدين الفاسي - وطبعات مصورة عن هذه النسخة بتصحيح محمد زهري النجار - دار الجيل بيروت ١٩٧٣ م - وطبع دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٧٦ م).
القفطي: (علي بن يوسف القفطي الوزير جمال الدين)
ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** (٤ أجزاء) تحقيق محمد أبي الفضل - طبع دار الكتب ١٩٥٠ جزء أول، ١٩٥١ جزء ثان، ١٩٥٥ جزء ثالث، ١٩٧٣ جزء رابع.
القيسي: (مكي بن أبي طالب - م ٤٣٧ هـ)
ـ **مشكل إعراب القرآن** تحقيق ياسين محمد السواس - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ م.
ابن قيم الجوزية: (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر)
ـ **المنار** مطبعة السنة المحمدية - بدون تاريخ
ابن كثير: ـ **اختصار علوم الحديث** (شرحه أحمد شاكر في كتاب سماه: **الباعث الحثيث شرح** شرح اختصار علوم الحديث) مطبعة محمد صبيح ١٩٥١ م.
ـ **فضائل القرآن**: نشر على رحمي - دار مرجان للطباعة ١٩٧٩ م.
لانجلو ش. وسينيوبوس: النقد التاريخي ترجمة عبد الرحمن بدوي ومعه نقد النص لبول ماس - القاهرة ١٩٦٣م
المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد - م ٢٨٥ هـ):
ـ **الكامل في اللغة والأدب**: مطبعة الاستقامة ١٩٥١م نشره محمد أبو الفضل والسيد شحاتة - القاهرة ١٩٥٦م.
ـ **المذكر والمؤنث**: تحقيق دكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م.
محمد عجاج الخطيب: (دكتور)
ـ **السنّة قبل التدوين** مكتبة وهبة - مصر ١٩٦٣ م
ـ **أصول الحديث** دار الفكر - بيروت ١٩٧٥ م.
محمد عيد: (دكتور)
ـ **الرواية والاستشهاد في اللغة** عالم الكتب ١٩٧٦ م.
محمود فهمي حجازي: (دكتور)

ـ **علم اللغة العربية** الكويت ١٩٧٣ م.

محمود قاسم: (دكتور)

ـ **المنطق الحديث ومناهج البحث** طبع القاهرة ١٩٦٦ م.

المرزباني: (لأبي عبد الله بن عمران المرزباني)

ـ **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء** تحقيق علي البجاوي ـ القاهرة ١٩٥٦

مسلم: (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري)

ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** طبعة أولى ـ المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧ هـ وحققه محمد فؤاد عبد الباقي ـ مطبعة عيسى الحلبي ١٣٥٤ ـ ١٣٥٥ هـ.

ابن مكي الصقلي: ـ **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان** تحقيق دكتور عبد العزيز مطر، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٩٦٦ م.

ابن منظور: ـ **لسان العرب** طبع بولاق ١٣٠٠ هـ، ومطبعة العادي سنة ١٣٥٥ هـ، وطبعة مصورة في دار صادر ـ بيروت ١٩٥٥.

ابن النديم: ـ **الفهرست** طبع ليبرج ١٨٧٢ م ـ والتجارية ـ بدون تاريخ ـ.

ابن هشام الانصاري المصري: (أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام)

ـ **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك** مطبعة دار الكتب المصرية، مطبعة مصطفى الحلبي ـ القاهرة ١٣٣٤ هـ.

ـ **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** طبعة أولى ـ المطبعة الشرفية ـ بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ

ياقوت الحموي: (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي)

ـ **معجم الأدباء** طبع دار المأمون بإشراف الدكتور أحمد الرفاعي ـ بدون تاريخ ـ وطبع عيسى الحلبي ١٩٣٦ م.

يوهان فك: ـ **العربية** ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي ١٩٥١م.

...

المراجع الاجنبية

1. L. Bloomfield: Language – London 1935.
2. Guillaume: The Traditions of Islam, Oxford 1954.
3. C. Rabin: Ancient West Arabian, London 1951.
4. Nicholson: Literary History of the Arabic, Cambridge 1930.

الفهرست

	صفحة
المقدمة والتمهيد	٥
الفصل الاول	
آداب المحدث واللغوي	٩
مقدمة	١١
أولا : الآداب الذاتية	١٤
ـ الاخلاص وتصحيح النية	١٤
ـ الملازمة والدأب	١٦
ثانيا: وسائل اكتساب العلم	١٨
ـ الرحلة	١٨
ـ تقييد العلم وفحصه وحفظه	٢٣
ـ الاملاء والاستملاء	٢٦
ـ الافتاء	٣٠
الفصل الثاني	
طرق الاخذ والتحمل عند المحدثين واللغويين	٣٥
مقدمة	٣٧
ـ التحمل	٣٧
ـ الاداء	٣٨

أ ـ شروط التحمل ٣٨
١ ـ التمييز ٣٨
ب ـ شروط الاداء ٣٩
١ ـ الاسلام ٣٩
٢ ـ البلوغ ٤٠
٣ ـ العدالة ٤٠
٤ ـ الضبط ٤٠

طرق التحمل والاداء عند المحدثين واثرها على اللغويين ٤١
١ ـ السماع ٤٢
اولها: السماع من لفظ الشيخ او العربي ٤٤
ثانيا: القراءة على الشيخ او العرض ٤٨
ثالثا: الاجازة ٥٤
١ ـ اجازة معين لمعين ٥٦
٢ ـ اجازة معين في غير معين ٥٦
٣ ـ الاجازة لغير معين بوصف العموم ٥٦
٤ ـ الاجازة للمجهول او بالمجهول ٥٧
٥ ـ الاجازة للمعدوم وللطفل الصغير ٥٧
٦ ـ الاجازة لما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله اصلا ٥٧
٧ ـ اجازة المجاز ٥٨

رابعا: المناولة ٦١
أ ـ مناولة مقرونة بالاجازة ٦١
ب ـ مناولة مجردة عن الاجازة ٦٢

خامسا: المكاتبة ٦٣

أ ـ مكاتبة مقترنة بالاجازة ٦٣
ب ـ مكاتبة مقترنة بالاجازة ٦٣
سادسا: الاعلام ٦٥
سابعا: الوصية ٦٦
ثامنا: الوجادة ٦٦

الفصل الثالث

نقد السند عند المحدثين واللغويين ٧١
مقدمة ٧٣
١ ـ السند في الاصطلاح عند المحدثين ٧٣
ـ الاسناد في اللغة ٧٦
٢ ـ التقسيم الوصفي للحديث واللغة بالنسبة للسند وعلاقته بنقد السند ٧٨
أ ـ الحديث الصحيح ٨١
ب ـ الحديث الحسن ٨٢
جـ ـ الحديث الضعيف ٨٣
طرق الاسناد ٩٠
ـ المسند ٩٠
ـ المرفوع ٩١
ـ الموقوف ٩١
ـ المقطوع ٩١
ـ المرسل ٩٢
ـ المنقطع ٩٢
ـ المعضل ٩٢
ـ المدلس ٩٢
جدول يبين طرق الاسناد عند المحدثين واللغويين ١٠٢

الخلاصة ١٠٣

نقد السند عند المحدثين واللغويين ١٠٤

الفصل الرابع

الجرح والتعديل عند المحدثين واللغويين ١٠٧

مقدمة ١٠٩

نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره ١١٢

- الامانة والنزاهة في الحكم ١١٣
- الدقة في البحث والحكم ١١٤
- التزام الادب في الجرح ١١٤

من تقبل روايته عند المحدثين واللغويين ١١٦

من ترد روايته عند المحدثين واللغويين ١٢١

- السفه ١٢١
- الكذب ١٢٢
- المجون والخلاعة ١٢٤
- الاهواء والبدع ١٢٤

العوامل التي تمس الضبط فلا تقبل بها رواية الراوي ١٢٦

- الغفلة ١٢٦
- الشذوذ ١٢٧
- كثرة الغلط ١٢٨

امور تتعلق قبول الرواية وعدم قبولها ١٣١

أ ـ جرح الاقران ١٣١

ب ـ المجهود والمستور عند المحدثين ١٣٢

الفصل الخامس

التصحيف والتحريف عند المحدثين واللغويين ١٤٥

مقدمة ١٤٧

اسباب التصحيف والتحريف ١٥١

تصحيف الاسناد ١٥٦

تصحيف المتن ١٥٧

تصحيف السمع ١٥٩

تصحيف بصر ١٥٩

الفصل السادس

نقد المتن عند المحدثين واللغويين ١٨٥

مقدمة ١٨٧

اولا : التصحيف والتحريف ١٩٠

ثانيا: الاحاديث الموضوعة ١٩٠

اسباب وضع الحديث ١٩١

١ ـ الاحزاب السياسية ١٩١

٢ ـ الطعن على الاسلام ١٩١

٣ ـ التقرب الى الحكام ١٩٢

٤ ـ التكسب وطلب الرزق ١٩٢

٥ ـ الرغبة في الخير مع الجهل بالدين ١٩٣

٦ ـ الخلافات المذهبية والكلامية ١٩٤

أ ـ التزام الاسناد ١٩٤

ب ـ مضاعفة النشاط العلمي والتأكد من الحديث ١٩٤

جـ ـ تتبع الكذابين ١٩٥

د ـ وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث ١٩٥

كيف عرف المحدثون الحديث الموضوع ١٩٥
ـ علامات الوضع في السند ١٩٧
ـ علامات الوضع في المتن ١٩٨
اسباب وضع اللغة ٢٠١
ـ الاعراب ٢٠٢
ـ حب الغريب من اللغة ٢٠٤
ـ التنافس بين العلماء والمدارس النحوية ٢٠٨
ـ حاجة اللغويين الى النصوص ٢٠٩
ـ السياسة ٢١٠
ثالثا: مختلف الحديث ٢١٧
رابعا: النسخ عند اصحاب الحديث ٢٢٧

الفصل السابع

المصنفات الجزئية والخاصة عند المحدثين واللغويين ٢٤٣

مقدمة ٢٤٥
اولا: الغريب ٢٤٥
ثانيا: المستدرك ٢٥٩
ثالثا: المستخرج ٢٧٠
فوائد المستخرج: ٢٧٣
ـ علو الاسناد ٢٧٣
ـ الزيادة في قدر الصحيح ٢٧٣
ـ القوة بكثرة الطرق ٢٧٣
رابعا: الجزء ٢٧٥
الخاتمة ونتائج البحث ٢٨١
المصادر والمراجع ٢٨٧